بعض معوقات تطبيق مبدأ
تكافؤ الفرص التعليمية

عفاف محمد جايل

العلم والإيمان للنشر والتوزيع

البيـــــانـــــات			
عنوان الكتاب – Title	بعض معوقات تطبيق مبدا تكافؤ الفرص التعليمية		
المؤلف - Author	عفاف محمد جايل		
الطبعة - Edition	الأولى .		
الناشر - Publisher	العلم والإيمان للنشر والتوزيع .		
عنوان الناشر Address	كفر الشيخ - دسوق - شارع الشركات ميدان المحطة تليفون : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١		
بيانات الوصف المادي	عدد الصفحات Pag.	مقياس النسخة Size	التجليد
	٢٩٢	٢٤,٥ x ١٧,٥	مجلد
المطبعة - Printer	الجلال .		
عنوان المطبعة - Address	العامرية إسكندرية.		
اللغة الأصل	اللغة العربية .		
رقم الإيداع	٢٠٦٥٩- ٢٠٠٧م		
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977- 308 - 155 - 9		
تاريخ النشر - Date	2008		

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس



الفصل الأول

الفصل التمهيدى

المقدمة

أهتمت معظم النظم التعليمية فى مختلف بلدان العالم بنشر التعليم بين الأفراد وكان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من مقتضيات هذه السياسة ولذلك كان الالتحاق بالتعليم وخاصة فى مراحلة الأولى مجانياً حتى تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأطفال للالتحاق بالتعليم. وقد نادى العلماء بضرورة الإهتمام بتعليم الأفراد وتوفير الفرص المتكافئة أمام الجميع، وأن الدور الأول للتعليم هو إعطاء الفرص المتكافئة لكل فرد ليحقق قدراته [1].

ويعد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من أهم مبادئ تطوير المجتمعات اقتصادياً حيث يؤدى إلى زيادة إنتاجية الفرد عن طريق وضعه فى المكان الذى يتلاءم مع قدراته ومؤهلاته وذلك لمعرفة حقوقه وواجباته، ويعد هذا المبدأ من أهم جوانب السياسة التعليمية فى مصر ولقد ارتبط مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمبدأ تذويب الفوارق فى المجتمعات حيث إنه هذا ما أكدت عليه فلسفة المجتمع المصرى والتى قامت عليها ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى أكدت على أهمية الفرص المتكافئة كأداة لبناء النظام الاجتماعى والاقتصادى والسعى لتذويب الفوارق بين الطبقات[2].

وليست هناك الحاجة التى التأكيد على تلك العلاقة الوثيقة بين كل من النظام التربوى والنظام الاجتماعى الأخرى وفى مقدمتها النظام الاقتصادى ودوره فى بناء

(1) J. Evatts, The Sociology of Educational Ideas, London: Routh Kgan, 1974, p.55.

(٢) لطفى بركات أحمد، فى فلسفة التربية، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٦) ص٢٧٢.

المجتمع ورفاهيته وتقدمه، بل إن البعض يضع النظم الاجتماعية كلها فى كفة والنظام الاقتصادى فى الكفة الأخرى، فلا يمكن للنظم الاجتماعية أن تحقق فاعليتها وأهدافها بدون فاعلية النظام الاقتصادى. كما لايمكن للنظام الاقتصادى أن يحقق فاعليته وأهدافه بدون فاعلية النظم الاجتماعية الأخرى وعلى رأسها النظام التربوى(1).

وتلك العلاقة بين النظام التعليمى ونظم المجتمع الأخرى وفى مقدمتها النظام الاقتصادى متبادلة تأثيراً وتأثراً سلبياً وإيجابياً، فعندما يحدث تدهور أو خلل بالجانب الاقتصادى للمجتمع قد ينعكس ذلك على نظام التعليم فى صورة مشكلات يعانى منها فمثلاً عندما يعانى مجتمع من ازدياد إستهلاكه عن إنتاجه واستيراده عن صادراته واستثماره عن مدخراته، فذلك يتبلور فى النهاية فى صورة عجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، ومن ثم يزداد حجم الديون الخارجية وأعباء خدماتها. ويترتب على ذلك تآكل فوائضه الاقتصادية حينما يحل موعد سداد هذه الديون، وبالتالى لايكون هناك فوائض كافية لتوجيهها إلى قطاع الخدمات المختلفة وعلى رأسها التعليم. وبالرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلاَّ أنه يواجه مشكلات عديدة تربوية واقتصادية وسياسية ويرجع جانب كبير من هذه المشكلات إلى سوء فهم بعض القائمين بالعملية التربوية وبعض أفراد المجتمع لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ومستوياته والقضايا المرتبطة به وكيفية تطبيقه(2).

فلم تعد المساواة التعليمية تعنى إتاحة الفرصة لدخول المدرسة بل اصبحت تعنى فى المقام الأول ضمان استمرار الدراسة وضمان الحصول على وظيفة أو عمل بعد التخرج

---

(1) محمد السيد سلطان، دراسات فى التربية والمجتمع، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص٩٣.

(2) جمال على الدهشان، تكافؤ الفرص التعليمية المفهوم ومظاهرتطبيقه فى عصور الازدهار الإسلامى. مجلة الدراسات التربوية، العدد الثالث، السنة التاسعة، ١٩٩٣، ص١٥.

يتساوى فيه الجميع. ولكن المساواة لايمكن أن تتم بالصورة المثلى إلاّ إذا كانت هناك مساواة اجتماعية. وهذا يعنى أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لم يتحقق إلاّ بالصورة الشكلية لأن المعنى يحمل فى طياته معان أكبر من أن تكون الفرصة سانحة للالتحاق بالمدرسة.

ولم يقف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عند الالتحاق بمؤسسات التعليم بل إن بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة تؤثر فى التحصيل والنجاح المدرسى، ولهذا فإن تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم يتطلب تحييد مثل هذه العوامل حتى يمكن الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التقارب فى النتائج المدرسية لمختلف الطبقات الاجتماعية. أى أن انتاج علاقات عدم التكافؤ فى المجتمع يتم وفقاً لمنشأ وأصل الطلاب الاقتصادى والاجتماعى الأساسى(١).

ومن هنا فإن قطاعاً مثل التعليم عندما يوجد فى مجتمع يعانى من مشاكل وخلل فى نظامه الاقتصادى فإن ذلك ينعكس فى صورة نقص فى التمويل الذى يؤدى بدوره إلى مشكلات متعددة مثل النقص فى الأبنية المدرسية اللازمة لاستيعاب جميع الطلاب، ومن ثم تزدحم الفصول.فتقل إفادة الطلاب تبعاً لذلك. كما يؤدى النقص فى مخصصات قطاع التعليم إلى إنخفاض أجور العاملين بالحقل التعليمى بالموازنة مع العاملين فى قطاعات أخرى، وذلك قد يقلل من لديهم من جدية فى أدائهم لعملهم، ومن ثم ينخفض مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ فى المدارس وبالتالى يلجأون إلى الدروس الخصوصية لتعويض ذلك. وهكذا فإن هناك العديد من المشكلات التى تتولد من بعضها البعض ويدعم

(1)Henry Lewin, Educational Apportunity and Social Unequality in Western Europ, Social Problems, New York: Dec. 1976, pp. 160-161

بعضها البعض في تدهور حلزوني غير محمود العواقب، وبهذا يكون التأثير والتأثر متبادلاً بين كل من النظام التربوي والاقتصادي.

وفي أعقاب حرب أكتوبر١٩٧٣ شهد المجتمع المصري العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي أثرت على حركة التعليم، فلقد حدث تحول واضح في سياسة مصر وأصبح هذا التحول معروفاً باسم الانفتاح الاقتصادي، ولقد كانت التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح كما حددتها ورقة أكتوبر ١٩٧٤ والتي تتلخص في توجيه القطاع العام لتنفيذ المشروعات الأساسية التي لايقوم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التي لاغنى للقطاع الخاص المصري والأجنبي عنها، وتوفير الضمانات والظروف التي تشجع إستثمارات القطاع الخاص المصري بهدف دفعه إلى النشاط الانتاجي وسد حاجات المجتمع بعيداً عن الاستثمارات الطفيلية والإسراف الإستهلاكي والسعي للحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية[1].

ولتحقيق تلك الأهداف توالت التشريعات والإجراءات والتحولات التي غيرت البنية الداخلية والعلاقات الخارجية للاقتصاد المصري، فالانفتاح الاقتصادي فتح الباب أمام الاستثمار الخاص سواء أكان عربياً ام اجنبياً تحت مبرر التمويل مع إغفال العوامل الاجتماعية في التنمية، فالفرق كبير بين النمو والتنمية الشاملة التي تستهدف القضاء على البطالة والفقر واللامساواة، ولقد امتد هذا التوجه الجديد للنظام الاقتصادي بعد حرب أكتوبر إلى فترة الثمانينات وهذا يؤكد سمة الانتقالية كأحد سمات النظام السياسي المصري،وقد انعكس ذلك على العملية التعليمية التي اتجهت للاهتمام بالكيف

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: بالأهرام، ١٩٨٦، ص٣٣.

في التعليم وظهر هذا تحت عنوان استراتيجية التركيز على جودة التعليم وكفاءته الداخلية والخارجية[١].

وكذلك فإن الاتجاه نحو الإهتمام بالكيف تضمن تغيراً في النظرة إلى التوسع الكمي واتضح ذلك في رفع أيدي الدولة تدريجياً عن الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والتوظيف والدعم. وقد بدأت مدرسة الكيف منذ السبعينات وحتى الآن وكان ذلك نتيجة لازمة في نواحي المجتمع الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الانفتاح الاقتصادي وما اسفر عنه من تضخم وديون وتفاوت طبقي واضح

وكانت التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع مع سياسة الانفتاح الاقتصادي الفرصة الحقيقية لظهور الرأسمالية المصرية. فمع هذه السياسة حدث تحول سياسي اقتصادي واجتماعي وثقافي أفضى إلى عودة الراسمالية في تحالف مع عناصر بيروقراطية التسعينات ليشكلا معاً القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التي تشكلت مع سياسة الانفتاح. كما أدت تلك التحولات إلى عودة الرأسمالية الاحتكارية القديمة التي احتلت الأنشطة الطفيلية من جديد[٢]

ولقد ترتب على تلك السياسة مظاهر عديدة من الخلل الاقتصادي ومنها التضخم حيث يعيد توزيع الثروة لصالح الأغنياء فيتدهور نصيب الفرد من الدخل حيث إن هناك من يربح كثيراً نتيجة ارتفاع الأسعار. فالطبقة المتوسطة تتدهور الأوضاع الاقتصادية بالنسبة لها لأن معظم مدخراتهم تكون في شكل اصول مالية نقدية. أما الطبقة الأخرى

(١) وزارة التربية والتعليم. ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر. ١٩٧٩. ص٥٣
(٢) سامية سعيد امام. من يملك مصر. (القاهرة دار المستقبل العربي. ١٩٨٦) ص ص ٥٥-٥٩

التى تستفيد من التضخم تكون ثرواتها فى شكل اصول غير مالية مثل الأراضى التى تزداد قيمتها بارتفاع الأسعار، وبهذا تزداد ثراء دون جهد أو عمل[1].

ومن أخطر الأبعاد الاجتماعية لمشكلة التضخم هو أن تزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ويتدهور نصيب الفرد من الدخل الذى يتفاوت حسب طبيعة النظام الاقتصادى القومى والنظام الاجتماعى السائد ويؤثر ذلك كله على النظام التعليمى بشكل أو بآخر.

فقد كان من ملامح التعليم فى فترة الانفتاح انطلاق مدارس اللغات على اختلاف مراحلها ومستوياتها (حضانة - إبتدائى - إعدادى - ثانوى) ونوعياتها (مدارس اللغات ومدارس خاصة) وقد عكس هذا النوع من التعليم حدة التمايز الاجتماعى الذى صاحب النظام الاقتصادى الجديد والذى بدأ فى منتصف السبعينات، وأخذ يدعم هذا التمايز من خلال نوعية ومستوى الطلاب الملتحقين به، وكذلك من خلال سوق العمل الجديد ونوع الوظائف الجديدة التى نتجت عن النظام الاقتصادى الجديد[2].

وقد حققت المدارس الخاصة شعبيتها فى الولايات المتحدة منذ أوائل السبعينات حيث اشارت المقابلات الشخصية مع الوالدين والمعلمين إلى سلسلة عريضة من الدوافع للإقبال على المدارس الخاصة والنفور من التعليم العام [3].

وهكذا فإن إنتشار تلك المدارس قد واكب تغيرات اقتصادية ترتب عليها تغيرات فى خريطة المجتمع، ونشأ عن ذلك كله إقبال كل فئة من المجتمع على المدارس التى تناسب

---

(١) رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ص ٤٨١-٥٢١.

(٢) شبل بدران، التربية والتبعية فى مصر، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثالث،مايو ١٩٨٥، ص ص ٥٥-٥٩.

(3)Lewins Peter Stephen, Private Education and the Subcultures of Dissent Alternative Free Schools (1965-1975) and Chiristian Fundament Allist Schools (1965-1990), Dissertation Abstracts International, Vol 52, No.19206811, 1991, p.4

إمكاناتها مما صنع حاجزاً من الازدواجية من الصعب صهره أصبح يعوق تحقيق الديمقراطية فى مجال التعليم.

كما أن السياسة التعليمية فى تلك الفترة لم تكن إلى حد ما متوازنة وشاملة، لذلك فإنها لم تحقق بصورة جيدة الديمقراطية أو التنمية أو العدالة الاجتماعية، فعلى الرغم من الاجراءات التى اتخذت لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من مجانية وإلزامية إلاَّ أن مظاهر التمايز الطبقى فى تلك المرحلة (١٩٧٤-١٩٩٠) ظهرت كالتالى[١]:

١- التوسع فى إنشاء المدارس التجريبية الرسمية للغات ومدخراتها لتشمل المرحلة الثانوية وزيادة عدد المقبولين فى جميع مراحلها.

٢- القبول فى المرحلة الثانية على أساس المفاضلة بين المتقدمين على أساس عامل السن والمجموع الكلى، ويرتبط أصحاب المجموع الأقل بالتعليم الفنى والذى يرتبط بارتفاع معدلات البطالة والنظرة الاجتماعية المتدنية.

وتلك المظاهر الطبقية للتعليم تتنافى مع ما أكدت عليه الوثائق التعليمية والتشريعات الصادرة فى الثمانينات والتى نصت على أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ليس مجرد تكافؤ فى فرص القبول فى التعليم إنما هو تكافؤ فى فرص الاستمرار فى النجاح والتحصيل وما يتطلبه من مضاعفة الإهتمام بالأطفال الذين هم اقل حظاً اجتماعياً وثقافياً[٢].

وقد توصلت دراسة إيهاب السيد إمام إلى عدم وجود إتساق بين الأهداف المعلنة والواقع الفعلى فى التعليم المصرى الذى يكشف قصوراً فى أوجه قضايا التعليم المحورية

---

(١) سلامة صابر العطار، "التعليم غير النظامى وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى فى ج.م.ع"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية،جامعة عين شمس، ١٩٨٩، ص ص ٣٩-٤٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم فى مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، يوليو ١٩٨٠، ص١٧.

ويعود ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وبذلك يمكن القول إن ما تحقق فى الواقع المصرى غير المعلن من أهداف لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية[1].

وفى مرحلة الإصلاح الاقتصادى فى أوائل الثمانينات (١٩٨١-١٩٩١) زاد الإهتمام بدور القطاع الخاص حيث استمر فى التخبط وصاحب ذلك اضطرابات فى الدخل القومى وزادت الاختلالات التمويلية وأعباء خدمة الدين، ولم تحقق تلك المرحلة أهدافها إلاَّ بشكل جزئى وكان يُرى أن القطاع العام مسئول إلى حد كبير عن الأزمة الاقتصادية التى يعانيها الاقتصاد المصرى[2].

ومع بداية التسعينات بدأت الدولة الاتجاه نحو برنامج التحول إلى آليات السوق وقد صدر قانون شركات قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ نتيجة للتطور الحادث فى الاقتصاد والقطاع العام، فمرحلة الخصخصة ما هى إلاَّ واحدة من مراحل التحول فى الاقتصاد المصرى، والخصخصة بمفهومها الضيق تشير إلى عملية تصفية أو بيع المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتشير بمعناها الواسع إلى كسر احتكار الدولة للخدمات فقط وفتح باب المنافسة مع القطاع الخاص[3].

والخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص إنما تتضمن زيادة الدور الذى يوكل إلى القطاع الخاص فى خطط التنمية من خلال الحوافز التى تقدم له بحيث يستحوذ تدريجياً على النصيب الأكبر من الاستثمارات

---

(١) إيهاب السيد محمد إمام، "دراسة تحليلية للسياسة التعليمية من خلال الثمانينات"، رسالة دكتوراه، غير منشورة جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

(٢) عبد عبد العزيز سليمان، برنامج الخصخصة- قضايا التحول إلى اقتصاد السوق فى مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦) ص٧.

(3)Chalres Ttylor, Policy Enviroment and Privatiatiz in Mathen I. Hensley G thomas H. White, (eds), Privatization for Devlop, Washington: International Management Genter, 1987, p. 96.

وبهذه الطريقة يتغير هيكل الاقتصاد القومى فى صالح القطاع العام إلى القطاع الخاص بصورة طبيعية[١].

ولم يكن النظام التعليمى بعيداً عن كل هذه التغيرات التى تأثر بها فى أهدافه ففتح المجال للخصخصة فى التعليم نتج عنه زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات ودخول وزارة التربية والتعليم منافسة للقطاع الخاص بانشاء مدارس اللغات التجريبية ذات المصروفات، بل زاد الضغط من أجل إنشاء جامعة خاصة ومعاهد خاصة بمصروفات. وارتبطت قضية الجامعة الخاصة بأيديولوجيات الاقتصاد الحر من ناحية وتقليص دور الحكومة فى تعليم المصريين من ناحية أخرى. فيتم فوز الطلاب وفقاً لما يدفعونه فى التعليم مما يؤدى لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالى ينحصر دور التربية فى تكريس الفوارق الطبقية بين الناس[٢].

ورأت عديد من الكتابات أن فتح الباب لدور متزايد يلعبه القطاع الخاص فى كافة المجالات ومن بينها التعليم حيث يترتب على ذلك تخفيف عبئ التمويل عن الدولة والاستغناء عن بيروقراطيتها الضخمة التى تلجأ إليها لتنفيذ سياستها مع خفض الانفاق العام وخفض الديون الخارجية[٣].

وظلت سياسة الدولة التعليمية سنوات تقصر اهتمامها على الكم فى التعليم وذلك عن طريق الإلزام ومجانية التعليم، ويعنى هذا أمرين أساسيين هما[٤]:

أ - إلزام السلطات التعليمية المركزية بتوفير مكان لكل تلميذ فى سن الإلزام.

---

(١) زهدى الشامى، الخصخصة ومشكلات الانتقال إلى السوق والتحرير الروسية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مجلد (٢)، القاهرة: معهد التخطيط القومى، يونيو ١٩٩٤، ص ص ١٥٣-١٦٩.

(2)Allper, Michallw, Cultural and Economic Reproduction in Education; London, Routledge and Kegan Poul, 1982, p. 2.

(3)Charles Tylor, Op. Cit., pp. 96-98.

(٤) أحمد إسماعيل حجى، نظام التعليم فى مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١) ص ص ٥٣٨-٥٣٩.

ب- إلزام ولى الأمر بإرسال إبنه إلى المدرسة طالما هو فى سن الإلزام.

وبرغم أن تلك السياسة كانت تهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية عن طريق زيادة نسبة الاستيعاب سنوياً إلاَّ أنه قد نسب لهاما يعانيه التعليم من ضعف الخريجين وإنخفاض كفاية النظام التعليمى لعدم الاستعداد الكافى من جانب الدولة بتوفير الامكانات اللازمة للتعليم.

وقد أدى عجز المدارس عن استيعاب التلاميذ وتقديم الخدمة التعليمية المناسبة إلى تحويل الأفراد من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة بحثاً عن إمكانات ومستوى أفضل من الخدمة التعليمية، وكان من الحلول الفردية لرفع مستوى العملية التعليمية الدروس الخصوصية. وبالتالى يمكن القول أن التعليم الخاص والدروس الخصوصية كان فى ظهورهما يمثلان رد الفعل المباشر أمام انخفاض مستوى الخدمات التعليمية المتوفرة كما بالمدارس المجانية ولا يخفى ما يرتبط بهذه الظاهرة من تأثيرات مباشرة فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(١).

ويشير الجدول التالى إلى المعدلات النسبية لتزايد الفرصة التعليمية الحكومية مقابل تزايد الفرصة التعليمية الخاصة.

(١) سعيد إسماعيل على، مستقبل التعليم المصرى فى ظل الخصخصة، مجلة الدراسات التربوية، العدد العاشر ١٩٨٨، ص٣.

جدول رقم (١)

أعداد الطلاب والمدارس الحكومية

فى الدولة خلال الفترة من عام ٩١/٩٢ إلى ٩٧/١٩٩٨م[١].

الأعوام	مدارس حكومية				طلاب بالمدارس الحكومية			
	ابتدائي	إعدادى	ثانوى	إجمالى	ابتدائي	إعدادى	ثانوى	إجمالى
٩٢/٩١	١٤٤٤٠	٥٢٣٥	٨٣٦	٢٠٥١١	٦١١٧٤١٢	٣٤٠٩٢١٨	٤٩٨٧٥٧	١٠٢٥٤٥٠
٩٤/٩٣	١٤٨٢٢	٥٤٣٢	٩٦٢	٢١٢١٦	٦٥٦٦٣٩٢	٣١٢٧٤٢	٦٨٤٩٠٦	٧٥٦٤٠٤٠
٩٥/٩٤	١٥٠١٣	٥٦٤١٠	١٠٥٥	٢١٧٠٩	٦٨٠٣٠٥٧	٣١٨٩٥١٢	٧٦١٩٠٥	١٠٧٥٤٤٧٤
٩٧/٩٦	١٤٩٨٨	٥٩٤٧	١١١٨	٢١٠٥٣	٦٩٩٠٢٣٦	٣٤١٠٩٤٢	٧٥٦٠٢٢	١١١٥٧٧٢٠٠
٩٨/٩٧	١٤٤١٢	٦١٠٧	١١٦٥	٢١٦٨٤	٦٩٤٦٣٩١	٣٦٣١٢٣٢	٨٣٠٨٣٥	١١٤٠٨٤٥٨

ويتضح من الجدول رقم (١) أن المدارس الحكومية فى حالة تزايد خاصة فى السنوات الأخيرة ولكن تلك الزيادة لا تتناسب مع الزيادة فى أعداد الطلاب حيث مازال عديد من المدارس تعانى من حالة تكدس فوق طاقتها الاستيعابية مما ترتب عليه تكدس الفصول ونظام الفترات وتحقيق أهداف كمية مع تجاهل كيف العملية التعليمية فى ظل تلك الكثافة.

جدول رقم (٢)

المدارس والطلاب بالمدارس الخاصة

فى الدولة خلال الفترة من عام ٩١/٩٢ إلى ٩٧/١٩٩٨م[٢].

الأعوام	مدارس خاصة				طلاب بالمدارس الخاصة			
	ابتدائي	إعدادى	ثانوى	إجمالى	ابتدائي	إعدادى	ثانوى	إجمالى
٩٢/٩١	٩٢١	٤٠٥	٢٥٨	١٥٨٤	٩٢٤٣١٣	٩٩١٩٦	٥٦٥٣٣	١٨٠١٤٢
٩٤/٩٣	١٠٣٩	٥٠٩٠	٢٩١	١٨٣٩	٤٨٣١٥٧	١٠٠٥٢٥٣	٧٥٢٣٤	٦٦٣٦٤٤
٩٥/٩٤	١٠٧٥	٥٨٥	٣١٠	١٩٧٠	٥٠٩٩٨١	١١٧٠٩٧	٨٠١٠٧	٧٠٧١٨٥
٩٧/٩٦	١١٦٤	٦٨٩	٣١٢	٢١٦٥	٥٥١٥٠٢	١٤١٢١٩	٧٢٦٩٩	٧٦٥٤٢١
٩٨/٩٧	١٢٠٥	٧٤٦	٣٢٢	٢٢٧٦	٥٥٢٩١٢	١٥٥٦٠٨	٧٥٠٧٩	٧٨٣٧٩٩

---

(١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، إحصاءات التعليم قبل الجامعى من عام ٩١/٩٢ ٩٧/٩٨ (مدارس - تلاميذ - هيئات تدريس).

(٢) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، إحصاءات التعليم الخاص قبل الجامعى من عام ٩١/٩٢- ٩٧/٩٨ (مدارس - تلاميذ - هيئات تدريس).

يتضح من الجدول السابق أنه قد حدث نمو ملحوظ فى التعليم الخاص فى مصر خلال الفترة الموضحة مما يشير إلى زيادة تأثير رأس مال الخاصة على التعليم وذلك فى ظل تنامى سياسة الخصخصة وظهور طبقات تقبل على هذا النوع من التعليم وذلك لأوجه التمايز بينه وبين التعليم الحكومى حيث أن التعليم الخاص يُلافى عيوب المدارس الحكومية حيث التناسب بين أعداد الطلاب والمدارس مما يحقق المعادلة الصعبة وهى تحقق الكم والكيف وذلك لتوفر الامكانات المادية والبشرية، برغم ما يترتب عليه من توسيع الفجوة فى فرص التعليم بين القادرين وغير القادرين الأمر الذى يؤدى لعدم الحفاظ على الذاتية الثقافية ووحدة النسيج الاجتماعى .

كما يشير الجدول التالى إلى تزايد عدد المدارس التجريبية وعدد الملتحقين بها فى الأعوام الأخيرة مما يعكس اتجاه السياسة التعليمية نحو زيادة هذه المدارس.

جدول رقم (٣)

أعداد المدارس والطلاب بالمدارس التجريبية

فى الدولة خلال عامى ٩٦/٩٧ - ٩٧/ ١٩٩٨ (١).

الأعوام	المدارس التجريبية	
	عدد المدارس	عدد الطلاب
١٩٩٧/٩٦	٣٢٤	١٠٠٥٨٧
١٩٩٨/٩٧	٣٦٢	١١٣١١١

مشكلة الدراسة وأسئلته :

تحددت مشكلة الدراسة فى تحديد معوقات تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، وتحاول الدراسة الربط بين التغيرات

(١)وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، إحصاءات التعليم قبل الجامعى (المدارس التجريبية) من عام ٩٦/٩٧، ٩٧/١٩٩٨ (مدارس - طلاب).

الاقتصادية المتلاحقة وظهور المعوقات التى حالت دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالشكل الأمثل على مستوى جميع المراحل التعليمية.

ونهتم بالأجابة عن التساؤل الرئيسى التالى:

ما أهم معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأهم أهدافه ومبرراته؟

٢- ما ملامح تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى سياسة التعليم المصرية؟

٣- ما الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية لسياستى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة فى مصر والتى يمكن أن يكون لها تأثيرها البارز فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟

٤- ما أهم المضامين التربوية فى تطبيق سياستى الانفتاح والخصخصة فى مصر والتى لها اثرها البارز فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟

٥- ما أهم الصعوبات التى تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر؟

٦- ما الحلول المقترحة التى يمكن تقديمها لتقليل أثر هذه الصعوبات والتغلب عليها؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى ما يلى:

١- تهتم الدراسة بواحد من أهم المبادئ التربوية والتى تلقى إهتماماً بارزاً فى اليوم فى مصر وهو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية،وتحاول التعرف على المفهوم الدقيق لهذا

المبدأ وأهم أهدافه ومبرراته مما يفقد القائمين على العملية التعليمية التوصل إلى التطبيق الأفضل فى مصر.

٢- تلقى الدراسة الضوء على أهم التغيرات الاقتصادية فى الربع الأخير من القرن وانعكاساتها الواضحة على المجتمع بمختلف شرائحه واثر تلك التغيرات على العملية التعليمية بوجه عام وذلك للتلازم بين المجالات الاقتصادية والتعليمية.

٣- تلقى الدراسة الضوء على بعض مظاهر التمايز الطبقى فى التعليم فى مصر مثل التوسع فى التعليم الخاص وتفشى ظاهرة الدروس الخصوصية ومدى تاثرها بالأوضاع الاقتصادية المعاصرة فى البلاد.

٤- تلقى الدراسة الضوء حول أهم المضامين التربوية لسياستى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة وتأثيراتها التربوية فيما يتعلق بتطبيق تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- تبصر هذه الدراسة خبراء التعليم والتخطيط القومى بأهم المعوقات التى يمكن أن تعرقل مسيرة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل بعض التغيرات الاقتصادية السائدة فى المجتمع المصرى.

الأهداف :

١- تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأهم أهدافه ومبرراته التى اخذ بها فى مصر

٢- التعرف على أهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة التى تؤثر فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر

٣- التعرف على أهم المضامين التربوية فى تطبيق سياستى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة فى مصر ودورهما البارز فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

٤- التعرف على الصعوبات التى تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من الناحية الكمية والكيفية فى مصر.

٥- محاولة وضع تصور مقترح لتقليل أثر هذه الصعوبات والتغلب عليها.

حدود الدراسة :-

- حدود موضوعية

يقتصر هذه الدراسة على دراسة معوقات تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة وتخص منها الانفتاح الاقتصادى والخصخصة.

- حدود مكانية

تقتصر الدراسة فى الدراسة الميدانية على التطبيق على اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومعهد التخطيط القومى والمركز القومى للبحوث التربوية.

مصطلحات الدراسة :

١- تكافؤ الفرص التعليمية

ويقصد به أن يجد الفرد الفرصة التعليمية المناسبة وأن يتعلم إلى اقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته دون تفريق بين فرد وآخر على أساس المستوى الاقتصادى أى الثروة والمستوى الاجتماعى أى الطبقة الاجتماعية[١].

ويرى محسن خضر ضرورة إتاحة التعليم لكل قادر بتذليل الصعاب التى تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أم معنوية ومعيار هذا المفهوم التمثيل النسبى للفئات الاجتماعية داخل مراحل التعليم المختلفة. كما أن جوانب تكافؤ الفرص التعليمية والمرتبطة بما نص عليه الدستور المصرى فى مادته الثامنة بأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وتتحدد فى إزالة المعوقات المادية التى تحول بين الفرد والتعليم وتوفير

(١) زينب محمد فريد، دراسات فى التربية، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٢) ص١٥٣.

أفضل الظروف الميسرة للتعليم وقيام العملية التعليمية على أساس من مشاركة كل الأطراف المعنية[1].

وعلى ذلك يمكن القول أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية هو إتاحة الفرص التعليمية للفرد طالما يملك القدرة والاستعداد للالتحاق بالتعليم الذى يناسبه مع محاولة تذليل العقبات التى تحول دون استغلال فرصته فى التعليم حتى التخرج وأن تكون الفرصة التعليمية المقدمة للأفراد على أساس القدرة والتحصيل.

٢ـ السياسة الاقتصادية *Economic Policy*

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها الطريقة أو الطرق التى يتم بها التعامل مع المشكلات الاقتصادية التى يواجهها الاقتصاد القومى، فوجود هذه المشكلات يدفعنا إلى أن نتساءل لماذا Why؟، وماذا يجب عمله ?What Should be done، للتصدى لهذه المشكلات ومن هنا يتطلب الأمر لصياغة السياسات الاقتصادية أن يبذل صانعوا السياسات Policy Markars اقصى الجهود اللازمة لفهم عمل وإدارة الاقتصاد القومى فى الفترة الماضية واساليب عمل وإدارة الاقتصاد القومى فى الوقت الحاضر[2].

وعلى ذلك فالسياسة الاقتصادية هى التوجهات العامة التى يتم بموجبها تحديد مسيرة النمو الاقتصادى وحل المشكلات الاقتصادية القائمة.

---

(١) محسن خضر، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى التعليم ما قبل الجامعى فى مصر خلال التسعينات، مجلة التربية والتنمية، العدد (١٢)، السنة (٥) ١٩٩٧، ص١٩٦.

(٢) سامى عفيفى حاتم، النظرية الاقتصادية - الكتاب الأول مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢) ص٢٩.

منهج الدراسة :

- استخدمنا المنهج الوصفى التحليلى لأنه يوفر أوصاف دقيقة للمشكلة[1] بهدف التعرف على مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة، كما انه يعتمد على تقرير الحقائق المتعلقة بتحليل سياسة الانفتاح والخصخصة وآثار تلك السياسة على العملية التعليمية.
- اقتصرت عينة الدراسة على السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بكليات التربية،وخبراء التربية بالمركز القومى للبحوث التربوية والخبراء بمعهد التخطيط القومى.

أدوات الدراسة :

١- المقابلات الشخصية: مع اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بهدف استطلاع آرائهم بشأن أهم معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر حالياً وهذه المقابلات من النوع غير المقنن مع بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وبدون جدول زمنى محدد لتلك المقابلات.

٢- الاستبيان: استخدمت المؤلفة إستبياناً موجه لخبراء التربية وأساتذتها كأداة لجمع المعلومات والبيانات للتعرف على آرائهم حول معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل التغيرات الاقتصادية الحالية فى مصر.

---

(١) ديولد.ب فان دالين، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين ط٢؛ (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٩) ص٣١٢.

خطة السير فى الدراسة :

كى تجيب الدراسة عن الأسئلة التى وضع من أجلها اتبع الخطوات التالية:

١- للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة والخاص بالتعرف على المفهوم الدقيق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وأهم أهدافه ومبرراته فقد تمت دراسة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كمفهوم وتطوره والأسس والأركان التى يقوم عليها.

٢- وللإجابة عن التساؤل الثانى الخاص بملامح تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر تمت دراسة مجانية التعليم من خلال لمحة تاريخية لمجانية التعليم وديمقراطية التعليم والأسس التى تقوم عليها.

٣- وللإجابة عن التساؤل الثالث والخاص بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة ثم القيام بدراسة تحليلية لتلك السياسات الاقتصادية ودورها فى عملية التنمية.

٤- وللإجابة عن التساؤل الرابع والخاص بالمضامين التربوية فى تطبيق سياستى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة فى مصر، واثرها فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ثم تناول المضامين التربوية لذلك السياسات الاقتصادية والتغيرات التى طرأت على السياسة التعليمية فى ظلها واثر ذلك على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- وللإجابة عن التساؤل الخامس والخاص بالصعوبات التى تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من الناحية الكمية والكيفية ثم القيام بدراسة ميدانية استخدمت الاستبيان الذى تم تطبيقه على السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وخبراء التربية بالمركز القومى للبحوث التربوية ومعهد التخطيط القومى.

٦- وللإجابة عن التساؤل السادس والخاص بالتصور المقترح والحلول التى يمكن تقديمها لتقليل اثر هذه الصعوبات والتغلب عليها ثم تقديم التصور المقترح.

وفى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية:

- أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادى على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال إنطلاق مدارس خاصة باختلاف مراحلها.
- هناك عديد من المظاهر تدل على توجيه التعليم المصرى نحو الخصخصة ومنها التوسع فى التعليم المفتوح وتشجيع إنشاء الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة
- هناك عديد من المظاهر التى توضح التناقض بين سياسة الدولة التعليمية وتكافؤ الفرص التعليمية ومنها المدارس التجريبية والجامعات الخاصة والدروس الخصوصية.
- تؤثر أزمة تمويل التعليم على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومن مظاهرها النقص فى المخصصات المالية وعدم كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية.
- يؤثر التفاوت فى توزيع الدخل بين طبقات المجتمع على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

الفصل الثانى

الدراســات الســابقــة
حول مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر
والتغيرات الاقتصادية المعاصرة تحليل الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التى إهتمت بقضية تكافؤ الفرص التعليمية والتغيرات الاقتصادية، وقد بدأت هذه الدراسات فى ١٩٦٣ وتنوعت فى اهتمامها وتوجهاتها وتعرض الدراسة أبرز هذه الدراسات فى المحاور التالية:

أولاً: دراسات تناولت تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة والعوامل التى تؤثر فيه.

ثانياً: دراسات إهتمت بالتعليم الخاص وأثره على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ثالثاً: دراسات تناولت سياسة الانفتاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة (الإصلاح الاقتصادى) وأثرهما على التعليم.

وفيما يلى عرض موجز لهذه الدراسات مرتبة من القديم إلى الحديث.

أولاً، الدراسات الخاصة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

١- دراسة مارى اليو *Mari Eliou* (١٩٧٦) [1].

وتناولت اللامساواه فى افريقيا،وقد تعرضت للعوامل التى تؤدى إلى عدم تحقق تكافؤ الفرص التعليمية،ومن خلال تحليل الظروف التعليمية التى تسود الكثير من البلدان الأفريقية،وقد توصلت لعدة نتائج:

---

(1) Mari Eliou, Educational Inequality in Africa, An Analysis Prospects, Aquarterly Review of Education, Vol. 6, No. 40, 1976.

١- يرجع التفاوت فى الفرص التعليمية إلى الفترة الاستعمارية وما تركته من تفاوت طبقى وما زرعته من نظم اجتماعية وتعليمية قائمة اساساً لخدمة القلة ولتحقيق مصالح الصفوة.

٢- تحقق النظم التعليمية الوظيفية الانتقائية من خلال استخدامها لآليات الانتقاء من امتحانات وأختيارات واستخدام اللغة الأجنبية فى التعليم.

٣- إذا كان التفاوت التعليمى فى الدول المتقدمة يمكن إرجاعه إلى عوامل تعليمية مدرسية لأن كل فرد يمكن أن يحصل على فرصة تعليمية مهما اختلفت هذه الفرصة فإن عدم تكافؤ الفرص التعليمية في افريقيا يرجع إلى عوامل خارج النظام التعليمى ذاته قد يكون منها الأسرة أو الشريحة الاجتماعية أو البيئة الجغرافية التى لا تسمح بحصول الفرد على فرصته التعليمية لعدم كفاية النظام، كما أنها قد تكون بسبب العمليات التربوية التى يتعرض لها التلميذ قبل التحاقه بالمدرسة.

٢- دراسة عبد التواب عبد اللاه (١٩٧٨) [1]

تناولنا مستخدماً المنهج التاريخى نشأة مفهوم تكافؤ الفرص التعليمة لدى بعض الفلاسفة والمربين أمثال افلاطون وروسو،وتعرض لتكافؤ الفرص التعليمية فى فترة ما قبل الثورة متمثلة فى جهود أحمد نجيب الهلالى وطه حسين، كما تناول اتباع سياسة الكم التى أدت إلى فتح ابواب التعليم للجميع ثم وضع الجهود المبذولة بعد الثورة متمثلة فى القوانين التى صدرت بهدف تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

(١) عبد التواب عبد اللاه عبد التواب، تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الثانوى فى ج.م.ع وتأثرها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة اسيوط.

وقد توصلنا إلى عدة نتائج توضح مدى تأثر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الثانوى بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى، ومنها:

١- أن التعليم الثانوى مرآه تعكس المستوى الاقتصادى والاجتماعى للتلاميذ.

٢- أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى له أثر إيجابى على القبول بأنواع التعليم الثانوى.

٣- أن توزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى يرتبط بالمستوى المهنى للأب وبصفة خاصة التعليم الفنى.

٤- أن نسبة كبيرة من التلاميذ ذو ذكاء عال التحقت بالتعليم الثانوى الفنى بسبب المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض.

٢- دراسة محمد حافظ (١٩٨٠) (١)

استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين التفوق الدراسة فى قرية مصرية والتمايزات الاجتماعية والاقتصادية للطلاب متمثلة فى الدخل والتعليم والمسكن. وقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما العلاقة بين التفوق الدراسى للطلاب وبين الواقع الاجتماعى والاقتصادى المحيط بهم.

– ما الخلفية الطبقية لطلاب التعليم الثانوى وبين الواقع الاجتماعى المحيط بهم والعلاقة بين التفوق الدراسى وبين كل هذه التمايزات الاجتماعية؟

– ما الآثار المترتبة على الأخذ بنظام مجانية التعليم فى مصر من حيث تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق هذه التمايزات الاجتماعية والاقتصادية السائدة؟

---

(١) محمد سيد حافظ فرحات، العلاقة بين التفوق الدراسى والتمايزات الاجتماعية والاقتصادية (دراسة ميدانية فى قرية مصرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

واستخدم المؤلف المنهج التاريخى والوصفى وتوصل إلى عدة نتائج منها:

١- أن الواقع الاجتماعى هو نتاج بنائى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة تؤثر بدرجة كبيرة فى التفوق الدراسى للطلاب.

٢- أما فيما يختص بتقييم مجانية التعليم من وجهة نظر الأباء من حيث تكافؤ الفرص التعليمية، خلصت الدراسة إلى الآتى:

- أن حوالى ٣٣٪ تقريباً من أفراد العينة لايرون ضرورة الأخذ بنظام مجانية التعليم وينظرون إلى تكلفة التعليم المجانى على أنها مثقلة على كاهلهم.

- إن التطبيق الفعلى لمجانية التعليم فى مصر يتطلب فى الواقع الكثير من مستلزمات صياغته القانونية حيث لا تتطابق هذه الضمانات على نحو مكتمل مع الواقع العملى، وقد رأى ٤٤٪ من أولياء الأمور أن نظام مجانية التعليم لم يحقق له أى منافع بل أنه دعم وأكد التمييز فى القدرة المالية لبعض الفئات فى تعليم أبنائهم.

- أفسحت مجانية التعليم الطريق إلى نظام شرعى بدأ طريقه إلى كافة الفئات ممن لهم ابناء فى المراحل التعليمية المختلفة وهو الدروس الخصوصية.

٤- دراسة أحمد عبد المطلب (١٩٨٢) (١)

استهدفت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما المستويات الاجتماعية- الاقتصادية للطلاب الذين يلتحقون بالكليات التى تؤدى إلى المهن ذات المكانة المرموقة؟

٢- هل تتفاوت الكليات فى مقدار ما تحدثه من حراك اجتماعى لخريجها؟

---

(١) أحمد عبد المطلب، "تكافؤ الفرص فى التعليم العالى"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط ١٩٨٢م.

٣- إلى أى حد يتأثر تكافؤ الفرص فى التعليم العالى بحصول الطلاب على دروس خصوصية استعداداً لامتحان شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة؟

وقد استخدم المؤلف المنهج الوصفى التحليلى الذى اعتمد على تقرير الحقائق المتعلقة بمرحلة التعليم العالى، كما استخدم المنهج الوصفى الإحصائى، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

١- وجود علاقة ارتباط موجبةوقوية وعلى درجة عالية من الثقة بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى لطلاب كل كلية من كليات العينة من جهة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكليات من جهة أخرى.

٢- وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة وعلى درجة عالية من الثقة بين ذكاء الطلاب فى كلية من جهة والمكانة الاجتماعية- الاقتصادية لهذه الكلية.

٣- ارتفاع نسبة الطلاب المنتمين إلى المستويات الاجتماعية- الاقتصادية العالية والذين اتجهوا إلى الدروس الخصوصية استعداداً لامتحان الثانوية العامة أكثر من نسبة الطلاب الذين ينتمون إلى المستويات الاجتماعية الاقتصادية الأدنى والذين اتجهوا للدروس الخصوصية لأداء نفس الامتحان.

٥- دراسة حمدى عبد الحميد (١٩٨٢) [١]

إهتمت تلك الدراسة بالتعرف على واقع الفرصة التعليمية ومعوقاتها فى التعليم الجامعى، وقد تحددت مشكلة الدراسة فى عدة تساؤلات هى:

١- ما الواقع الفعلى لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى؟

(١) حمدى حسن عبد الحميد، "مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الجامعى المعاصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٨٣م.

٢- ما الدور الذى تلعبه عوامل مثل المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة والعوامل الجغرافية فى التأثير على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟

٣- هل تؤثر كل من الاستثناءات والمجانية ومكتب التنسيق فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية؟

وقد استخدمنا المنهج التاريخى والمنهج الوصفى للإجابة عن هذه التساؤلات،وقد قام الباحث بتصميم إستبيانين إحداهما يطبق على طلاب الفرقة النهائية والكليات النظرية والكليات العملية بجامعة الزقازيق، والثانى على بعض الخبراء المتخصصين للوقوف على العوامل المؤثرة فى تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- لايزال التعليم الجامعى فى مصر قاصراً عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٢- هناك بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تؤثر على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وأهمها مستوى دخل الأسرة ومهنة الوالدين والحالة التعليمة لهم.

٣- لاتكفل طريقة القبول بالجامعات الحالية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٤- مجانية التعليم بصورتها الحالية للقادرين وغير القادرين لاتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث توجد مشكلات كثيرة تواجه الطلاب لم تحلها المجانية مثل مشكلة ارتفاع اسعار الكتب الجامعية والسكن والمواصلات والنفقات العالية التى تتكلفها بعض الكليات والتى تدفع اصحاب الدخول الصغيرة إلى الهرب منها.

٦- دراسة سعوى سيد (١٩٨٢) [١]

وقد قامنا بتناول مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية موضحاً دواعى الأخذ بهذا المبدأ وتطبيقاته المختلفة، ثم تعرض للتطور التاريخى لسياسة القبول بالمرحلة الثانوية فى مصر مع الإشارة إلى سياسة القبول بالتعليم الثانوى فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والاتحاد السوفيتى، كما تناول الباحث العوامل المؤثرة على تكافؤ الفرص وعلاقتها بسياسة القبول كالعوامل الجغرافية والاقتصادية واستخدم المؤلف المنهج التاريخى والمنهج الوصفى.

وتوصلنا إلى عدة نتائج منها:

١- إن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يتأثر بعوامل كثيرة أهمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأنها تؤثر على مستوى تحصيل التلاميذ.

٢- إن نظام القبول بالتعليم الثانوى لايعطى مجالاً للاختيار بناء على رغبة التلميذ فى الالتحاق بنوع التعليم الذى يريد الإلتحاق به.

٣- إن نظام القبول الحالى بالتعليم الثانوى يؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٧- دراسة رمضان عيد (١٩٨٢) [٢]

هدف الدراسة إلى محاولة تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وبيان أهم الوسائل التى يستطيع بها النظام التعليمى الإسهام فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والاسترشاد بالبلاد موضع الدراسة المقارنة.

---

(١) سعوى عبد الظاهر سيد، "سياسة القبول بالمرحلة الثانوية فى مصر واثرها على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

(٢) رمضان عيد، "دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المرحلة الثانوية فى مصر وإنجلترا والهند"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

وتحددت مشكلة الدراسة فى الإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى: كيف يمكن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمفهومه الصحيح فى التعليم الثانوى فى مصر. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

١- قصور سياسة القبول بالتعليم الثانوى وعجزها عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب من أهمها:

أ - استراتيجية التوسع الكمى التى تهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الثانوى مما أدى إلى إغفال كيف التعليم وتحسين جودته ونوعيته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية بالمجتمع من ناحية واحتياجات التلاميذ من ناحية أخرى.

ب- تحول مجانية التعليم إلى شعار لايعبر بصورة أو بأخرى عن ديمقراطية التعليم الثانوى وذلك فى ظل إتاحة الفرص المتكررة للتلميذ المتخلف دراسياً لاعادته الصف الدراسى أكثر من مرة، وقد جاء ذلك على حساب فرص استيعاب التلاميذ الجدد وكذلك إنتشار الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة التى تقدم خدمات تعليمية متميزة مقابل مصروفات عالية.

٨- دراسة على السيد الشخيبى (١٩٨٢) [١].

إهتمت بدراسة العلاقة بين المستوى الاقتصادى- الاجتماعى للطلاب والالتحاق بالتعليم الثانوى العام والفنى مستخدمة مقياس تقدير المستوى الاجتماعى- الاقتصادى لعبد السلام عبد الغفار وإبراهيم قشقوش وتطبيقه على عينة من طلاب الصف الأول الثانوى العام والفنى.

(1)Aly, ElSayed El-Shikhaby, Socio- Economics Status and Student's Placement in Puplic Secondary Schools in Egypt, Ph, D. Unpublished, Uni. of Pittsburg, 1983.

وانطلقت هذه الدراسة من سؤال رئيسى هو "هل معيار توزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى العام والفنى عادل بالنسبة للتلاميذ من كل الطبقات؟

وللإجابة على هذا السؤال تعرضت الدراسة لتاريخ تطورمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ثم تصل إلى أن لهذا المبدأ أربعة مستويات هى:

١- مستوى المساواة فى الالتحاق بالتعليم.

٢- مستوى المساواة فى الاستمرار والإنجاز.

٣- مستوى المساواة فى المخرجات التعليمية.

٤- مستوى المساواة فى النتائج التعليمية.

وأكدت الدراسة أن التفاوت فى الفرصة التعليمية يرجع إلى عوامل من خارج النظام التعليمى وأخرى من داخله ثم يؤكد أن للنظام التعليمى آليات تحاول بها المحافظة على هذه التفاوتات وتدعمها منها، الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، والاستثناءات والمجاملة وغير ذلك، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة ما يأتى:

١- توجد علاقة ذات دلالة بين المستوى الاقتصادى- الاجتماعى والتحاق التلاميذ بالتعليم الثانوى العام أو الفنى.

٢- توجد علاقة موجبة ذات دلالة بين المستوى الاقتصادى الاجتماعى معبراً عنه بمهنة الأب ومستوى تعليم الوالدين والدخل الشهرى للفرد وبين مستوى تحصيل الأبناء التعليمى معبراً عنه بمجموع الدرجات.

٣- أكدت الدراسة وجود تناقض بين المبدأ فى صورته المثالية كما يعبر عنه فى الوثائق والمواثيق وبين الواقع الممارس فى العمل التعليمى.

٤- قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال إصلاح مدخلات النظام التعليمى وكذلك العمليات التعليمية داخل النظام التعليمى مثل العناية والإرشاد النفسى والكشف المبكر عن القدرات والاستعدادات وتقليل كثافة الفصل وتوفير التجهيزات.

٨- دراسة سامية بغاغو (١٩٨٥)(١)

استهدفة الدراسة التعرف على واقع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى نظام القبول بالجامعات المصرية.

وقد استخدمت المؤلفة المنهج التاريخى والوصفى للإجابة عن اسئلة الدراسة وتوصلت إلى عدة نتائج منها.

١- أن أبناء الأسر المرتفعة فى مستوى تعليمها لهم فرص أكبر فى الالتحاق بالتعليم الجامعى.

٢- أن هناك علاقة كبيرة بين مجموع درجات التلميذ فى امتحان شهادة الثانوية العامة والمستوى التعليمى لوالديه والمستوى الاقتصادى للأسرة.

٣- لايتناسب تمثيل الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى ضوء المستوى التعليمى داخل الجامعة ومستوى دخل الأسرة تمثيلاً يتناسب مع وزنها فى الهرم السكانى.

(١) سامية السيد بغاغو، "سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية"، دراسة ميدانية رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٨٥.

١- دراسة ستفين Stephen (١٩٨٥) [١]

تؤكد هذه الدراسة على أن هناك اهتماماً بالغاً خلال العقدين الأخيرين بالتركيز على المقارنة بين إجمالى الإنتاج واللامساواة فى توزيع الدخل، ثم أوضحت أن نسبة الطموح تعتمد على المنزلة الاجتماعية والفرص المتاحة من أجل وصول الطلاب إلى التعليم الثانوى والعالى، كما تعتمد على عوامل من خارج التعليم وعوامل داخلية بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها ضرورة الحصول على مكان فى المدرسة الابتدائية.

وطرحت الدراسة التساؤل الآتى:

هل الدول الغنية أكثر مساواة فى توزيع مستوى الجودة التعليمية فى المدارس الابتدائية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل كان لابد من تحديد ماذا يقصد بالجودة بالتعليم ووسائل قياس الجودة التعليمية، حيث اشارت إلى أن قياس مستويات الجودة يتوقف على تحديد الصعوبات التى تعترضها، فالمستوى الأعلى لإنتاجية التعليم يتطلب مستوى أعلى من الجودة التعليمية وأن ارتفاع التحصيل الدراسى يتاثر بعوامل خارجية وعوامل داخلية فى المدرسة، وارجع العوامل الخارجية إلى الميزات التى يرثها الفرد كمحل الميلاد الجنس- الذكاء- الخلفية الاقتصادية والاجتماعية.

(1)Stephen P. Heynemsn and William. Taxley the Distribution of Primary School Quality Within High and Low in Come Countries, Comparative Education Review, Vol. 27, No. 1, 1985.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- أن هناك تفاوتاً واضحاً فى التقدير الحقيقى للجودة التعليمية داخل كل من الدول المتوسطة والمرتفعة اقتصادياً ويبدو أن هذه الدول قادرة على توزيع الجودة التعليمية بالتساوى أكثر من غيرها من الدول.

٢- لم يثبت الدراسة وجود علاقة قوية بين التحسن الاقتصادى للدولة ومستوى الخدمة التعليمية فى المدارس الابتدائية.

٣- أن الدول التى يرتفع فيها مستوى دخل الفرد تكون أكثر نجاحاً فى توزيع الجودة التعليمية بين التلاميذ فى مختلف الطبقات.

٤- يوجد انخفاض فى مستوى الجودة التعليمية فى المدارس الابتدائية حيث تخلو الحجرات من المقاعد والأماكن لكل تلميذ، بالإضافة إلى نقص الإمكانات وإنخفاض مستوى المعلمين وقلة تدريبهم وإرتفاع كثافة الفصل.

١١- دراسة عبد العظيم على (١٩٨٨)(1)

إهتمت الدراسة بالتعرف على مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى فى مصر، وذلك عن طريق تحديد أهم المظاهر الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية لمدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

١- وجود بعض القصور فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى على مستوى الدولة.

(١) عبد العظيم عبد السلام إبراهيم على، "تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى فى مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ١٩٨٨م.

٢- قلة عدد المدارس التى يوجد بها أفنية تناسب أعداد التلاميذ مما أثر على ممارسة مختلف أنواع الأنشطة فى مرحلة التعليم الأساسى.

٣- ارتفاع نسبة المدارس التى تعمل فترتين ٦٦,٧ وتتركز نسبة ٥٠٪ من هذه المدارس بالمناطق الفقيرة.

٤- قلة عدد المدارس التى تمارس فيها الأنشطة الفنية نتيجة عدم توفر الآلات الموسيقية والترويحية وعدم توفر المعلمين المتخصصين فى معظم المدارس الريفية والأحياء الشعبية.

١٢- دراسة سلامة العطار (١٩٨٩)[١]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم غير النظامى فى مصر ودوره فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج، منها:

١- يوجد عجز شديد فى الإمكانيات المتاحة لبرامج التعليم غير النظامى، وأن الكثير من هذه البرامج تقدم من خلال تجهيزات وأدوات قديمة بالية.

٢- إفتقار الصلة بين برامج التعليم غير النظامى وبين أهداف التنمية وخططها وبرامجها الشاملة أفقدها الوضوح وحسن التوجه.

٣- لاتنطلق معظم هذه البرامج من منطلق تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بل إنها قد لايعنيها هذا المبدأ فى شئ وهو ما أفقد هذه البرامج الجوهر الأساسى وحولها إلى مجرد فرصة تكميلية لاتعنيها التكامل أو التكافؤ فى الفرص التى يقدمها التعليم النظامى.

(١) سلامة صابر محمد العطار، "التعليم غير النظامى وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى فى ج.م.ع"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م.

١٢- دراسة دينا جمال الدين (١٩٩٥)[١]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التمايز الاجتماعى على التحاق الطلاب بالكليات المختلفة والكشف عن الثغرات التى تهدد تكافؤ الفرص التعليمية،وكذلك دور التعليم العالى فى التمايز الاجتماعى.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، منها:

١- هناك تمايز فى التعليم الجامعى إلى درجة كبيرة، فهناك الجامعة الأمريكية والجامعات الخاصة، وقسم لدراسة العلوم التجارية باللغة الأجنبية فى كليات التجارة والتى يفضل الالتحاق بها خريجو مدارس اللغات.

٢- أوضحت الدراسة أن تمايز المؤسسات التعليمية وشعور هذه المؤسسات بتميزها عن غيرها ينتقل بدوره إلى الطلاب، وأنه إذا لم يحدث هذا سيستمر التمايز الذى يشعر به الطلاب مبنى على الوساطة وعلى الخلفية التى ينتمون اليها.

٣- سيظل الفقر معوقاً خطيراً والثراء إمتيازاً واضحاً كما أن التعليم سيظل أداة فى يد الصفوة المسيطرة تستخدمه لتدعيم عمليات التمايز الاجتماعى وإعادة الإنتاج فى مستوى ثقافى يخدم مصالحها.

تعليق على الدراسات الخاصة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

أ - مشكلة الدراسة،

تناولت الدراسات السابقة قضية تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المراحل التعليمية فى مصر، كما إهتمت بهذه القضية على المستوى الدولى كما فى دراسة Mari

(١) دينا إبراهيم أحمد جمال الدين، "دور التعليم فى التمايز الاجتماعى فى مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة" كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٥م.

(١٩٧٦)، وركزت معظم الدراسات على المستوى الاقتصادى والاجتماعى واثره على التحصيل الدراسى والتفوق ونوعية التعليم الذى يلتحق به التلميذ كما فى دراسة سامية بغاغو (١٩٨٥) ودراسة على السيد الشخيبى (١٩٨٣)، كما تم تناول الاثار المترتبة مع الأخذ بنظام المجانية والتمايزات الاجتماعية المترتبة التى تهدد تكافؤ الفرص التعليمية فى دراسة محمد حافظ (١٩٨٢) ودراسة دينا إبراهيم (١٩٩٥)، وأشارت الى معوقات تكافؤ الفرص التعليمية بعض الدراسات مثل دراسة عبد العظيم على (١٩٨٨) ودراسة سلامة العطار (١٩٨٩)، وقد أستفدنا من هذه الدراسات إلاَّ أن هذه الدراسات لم تتعرض إلى تأثير المتغيرات السياسية الاقتصادية فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وهذا ما تتعرض له الدراسة الحالية.

ب- منهج الدراسة المستخدم

استخدم المنهج التاريخى فى دراسات هذا المحور للتعرف على التطور التاريخى لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، كما استخدم المنهج الوصفى التحليلى حيث يمكن تقديم وصف للواقع الفعلى لمدى تحقق تكافؤ الفرص بالإضافة إلى المنهج المقارن الذى انفردت به دراسة رمضان أحمد عيد (١٩٨٢)، وقد استَفادنا من استخدام المنهج الوصفى فى القيام بهذه الدراسة وإنجاز الجانب التطبيقى منها.

جـ- أهم النتائج المستخلصة

تتمثل أهم نتائج دراسات هذا المحور التى يمكن الإفادة منها فى الدراسة الحالية فيما يلى:

١- يلعب المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة دوراً لايمكن إغفاله فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتحديد نوعية التعليم التى يلتحق بها.

٢- مجانية التعليم بصورتها الحالية للقادرين وغير القادرين لاتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأن التطبيق العملى لها افتقد إلى الكثير من مستلزمات الصياغة القانونية مع تحولها لشعار لايعبر بصورة أو بأخرى عن ديمقراطية التعليم.

٣- تتجه استراتيجية الدولة نحو التوسع الكمى لتحقق استيعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ مع إغفال كيف التعليم وتحسين جودته.

٤- أثبتت جميع الدراسات عدم تحقق تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المراحل التعليمية بالصورة المثلى.

وقد أستفادنا منها فى دراستنا الحالية كالتالى:

١- تحديد منهجية الدراسة الحالية حيث اعتمدت معظم الدراسات على كل من:

أ - المنهج التاريخى لتتبع التطور التاريخى لتكافؤ الفرص التعليمية.

ب- المنهج الوصفى لتقديم وصف للواقع الفعلى لمدى تحقق تكافؤ الفرص التعليميه

٢- الوصول إلى مفهوم حديث لتكافؤ الفرص التعليمية من خلال استعراض التعريفات المختلفة لتكافؤ الفرص التعليمية.

٣- أشارت بعض الدراسات الى معوقات تكافؤ الفرص التعليمية التى ترجع إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مما ألقى الضوء على جانب هام من الدراسة الحالى.

ثانياً، دراسات تناولت الانفتاح الاقتصادى والخصخصة

١- دراسة سامية إمام (١٩٨٦)[1]

هدفت تلك الدراسة إلى:

١- كشف العلاقة بين الرأسمالية الجديدة (راسمالية السبعينات) وبين رأسمالية ما قبل الثورة، فالدراسة تحاول أن تجيب على ما إذا كانت الأولى إمتداداً للثانية فى تكوينها وخصائصها ونشاطها.

٢- ينصب جوهر هذه الدراسة حول الشرائح الاجتماعية المختلفة التى مثلت البدايات الحقيقية لرأسمالية السبعينات.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخى لإبراز الأساس التاريخى لطبقة الراسمالية المعاصرة، وتوصلت تلك الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أن رأسمالية السبعينات راسمالية منهجية ذات روافد واصول متعددة تعود إلى أحقاب تاريخية مختلفة وبعضها ينتمى إلى ما قبل الثورة (ثورة يوليو) والبعض الأخر تمخض عن فترة الستينات (البرجوازية البيروقراطية) والبعض الثالث أفرزته حقبة السبعينات (الرافد الطفيلى).

٢- الرأسمالية التقليدية تملك من القدرة على التحرر والتشكيل ما يمكنها من أن تجد نفسها إمتداداً داخل النظام الجديد بعد الثورة، بالرغم من المحاولات المتعددة لتجميدها.

---

(١) سامية سعيد إمام، "دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ ١٩٨٠"، رسالة ماجستير منشورة بعنوان "من يملك مصر"، القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٨٦.

٣- رأسمالية السبعينات تميل إلى مشاركة رأس المال الأجنبى بمعنى أنها تأتى دائماً فى ركابة وهذا يعكس طبيعة تكوينها التابع.

٢- دراسة سهير إبراهيم (١٩٨٩)[1]

هدفة الدراسة إلى التعرف على الاثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر متمثلة فى محددات المكانة الاجتماعية للأفراد ومدى تغير النسق المجتمعى فى الدولة فى فترة الانفتاح.

واستخدمنا منهج دراسة الحالة للدراسة المتعمقة لأثرياء الانفتاح والوقوف على خلفيتهم الاجتماعية وما حققوه من حراك اجتماعى صاعد، وفى مجال أنشطتهم،كما استخدمت المؤلفة منهج المسح الاجتماعى للعينة لمعرفة اتجاهات الأفراد الذين أضيروا من الانفتاح نحو قضايا البحث الرئيسة والمتمثلة فى الطبقة الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج، ومنها:

١- شجع الانفتاح على ازدياد خصوصية التعليم وتحويله إلى سوق حرة ومجال خصب للاستثمار والتجارة.

٢- أدت عملية الانفتاح إلى إعادة النظر فى عملية التعليم بأكملها.

٣- لم يعد التعليم أحد محاور الحراك الاجتماعى كما كان من قبل.

٤- حقق الانفتاح حراكاً إجتماعياً صاعداً.

٥- الانفصام المتزايد بين الجهد الانفتاحى والعامل المادى ساعد على إهدار القيم الاجتماعية للعامل المنتج.

---

(١) سهير صلاح الدين محمد إبراهيم، "الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر"، دراسة نظرية وميدانية رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٩.

٣- دراسة محمد سلامة (١٩٩٠)[١]

هدف الدراسة إلى تحديد الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى على الأسرة فى محافظة بورسعيد، وتوصلت الدراسة الى:

١- يؤثر الانفتاح الاقتصادى تأثيراً إيجابياً على التنشئة الاجتماعية للأبناء حيث إن الانفتاح الاقتصادى من أهم مظاهر تحويل مدينة بورسعيد إلى مدينة حرة مما كان له تأثيرة على التنشئة الاجتماعية.

٢- ترتب على ذلك تفضيل أهالى مدينة بورسعيد تعليم أبنائهم رغبة فى الحصول على مكانة علمية مرموقة.

٣- يؤثر الانفتاح تأثيراً سلبياً على زيادة الوعى السياسى للأسرة حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن مستوى فهم أفراد العينة ومعرفتهم بعدد الأحزاب السياسة الموجودة على الساحة المصرية فى الوقت الراهن محدود جداً.

٤- يؤثر الانفتاح الاقتصادى تأثيراً إيجابياً على زيادة معدلات الاستهلاك فى الأسرة مما كان له الأثر فى إدخال الأطعمة المستوردة، كما أنه ساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

٤- دراسة منى مصطفى البرادعى (١٩٩٥)[٢]

هدف الدراسة إلى التعرف على اثر سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر، وكذلك تأثيرها فى عرض الفرص التعليمة ومعدل الطلب على التعليم.

---

(١) محمد على أحمد سلامة، "الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دراسة ميدانية فى بورسعيد"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب بسوهاج جامعة أسيوط، ١٩٩٠.

(٢) منى مصطفى البرادعى، "تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر" بحث مقدم إلى الندوة التى ينظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٥م.

ما التأثير على عرض التعليم سوف يؤثر على عرض الخدمات التعليمية الحكومية أى تخفيض الانفاق الحكومى سواء كان جارياً أم رأسمالياً، ورأت أن التدهور فى المخصصات المالية للتعلم لايرجع إلى برنامج الإصلاح الاقتصادى إنما يمكن القول نتيجة لسياسة حكومية لم تولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية فى عقد الثمانينات مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، بالرغم من تزايد المخصصات التعليمية منذ بداية الإصلاح إلاَّ أن التأثير الإيجابى لم يكن محسوساً بسبب الاختلالات المتراكمة فى الإنفاق الحكومى على التعليم كما أن تخفيض الدعم سيكون له تأثير سلبى على عرض التعليم.

٥- دراسة فرانك براون *Frank Brawin* (١٩٩٥) [1].

وتوضح تلك الدراسة الفرق بين خصخصة الخدمات المدرسية وتاخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية سواء داخل أو خارج التعليم مثل مشكلة الخصخصة، كما قدمنا اقتراحات للمسئولين الذين يأملون فى خصخصة الخدمات المدرسية.

تعليق على الدراسات الخاصة بالانفتاح الاقتصادى والخصخصة:

أ - مشكلة الدراسة:

اختلفت اهتمامات بحوث هذا المحور باختلاف أهدافها، حيث أهتم بعضها بالتكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى منذ السبعينات مثل دراسة سهير صلاح الدين (١٩٨٩) التى ركزت على الأثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى، ودراسة سامية سعيد إمام (١٩٨٦) ركزت على معرفة العلاقة بين راسمالية السبعينات وبين راسمالية ما قبل الثورة، وأهتم البعض بدراسة قضية الانفتاح الاقتصادى مثل دراسة

(1)Frank Browin, Privatization of Public Education: Theoris and Concepts Education and Urban Society, Vol. 27, No.2, 1995, pp. 14-16.

محمد على أحمد سلامة (١٩٩٠) التى ركزت على دور الانفتاح فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأهتم البعض بدراسة الخصخصة مثل دراسة منى مصطفى البرادعى (١٩٩٥) والتى ركزت على أثار سياسة الإصلاح الهيكلى على التعليم.

كما أفادنا من دراسات هذا المحور فى إلقاء الضوء على التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر ولإمكان التوصل إلى أهم المضامين الاقتصادية والتربوية لهذه التغيرات

ب- منهج الدراسة:

يعد المنهج الوصفى التحليلى هو المنهج السائد فى دراسات هذا المحور ولكن بعض هذه الدراسات استخدمت منهج دراسة الحالة مثل دراسة سهير صلاح الدين (١٩٨٩) واستخدمت بعض الدراسات الاستبيان كأداة لجمع البيانات وهذا ما أستفدناه منه فى الدراسة الحالية .

جـ- أهم النتائج المستخلصة:

١- أفرزت سياسة الانفتاح عديداً من المتغيرات الاقتصادية التى لعبت دوراً كبيراً فى إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية فى مصر.

٢- ترتب على تلك التغيرات ظهور طبقات جديدة فى المجتمع المصرى لها متطلبات جديدة فى التعليم يلبيها التعليم الخاص.

٣- لم تستطع سياسة الانفتاح الاقتصادى تحقيق كل الأهداف التنموية المرجوة فتم الاتجاه نحو سياسة الخصخصة لمعالجة القصور الواضح فى السياسة الاقتصادية.

٤- تأثر التعليم بسياسة التحرر الاقتصادى، وتشير عديد من المؤشرات لدخول التعليم دائرة الخصخصة حيث إنه سوف يخضع لآليات السوق وأظهرت دراسات هذا

المحور سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحرر الاقتصادى ودورهما فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرهما المباشر على السياسة التعليمية فى ضوء المتغيرات التى شملت تلك السياسة الاقتصادية وإن جاءت دراسة هذا الأثر من بعيد نظراً لاختلاف تخصص هذه الدراسات عن المجال التربوى.

وقد خلصنا من نتائج الدراسات السابقة إلى أن هناك حاجة ملحة لدراسة معوقات تكافؤ الفرص التعليمية وذلك مع التغيرات السياسية والاقتصادية التى أدت إلى تغير واضح فى شرائح المجتمع المصرى بشكل سريع، فهناك دراسات تناولت تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المراحل التعليمية، ومدى تحقق هذا المبدأ، ودراسات تناولت التعليم الخاص كمعوق لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وأشارت دراسات أخرى لدور السياسات الاقتصادية فى بلورة التعليم وظهور المعوقات لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وبذلك قد تحددت أوجه الإفادة فيما يلى:

١- عدم الإهتمام بالجانب الكيفى فى التوسع فى العملية التعليمية، فالتوسع فى التعليم اخذ شكلاً كمياً دون أن يوجه بطريقة محكمة لمواجهة الاحتياجات النوعية التى يحتاجها التعليم.

٢- هناك عديد من صور عدم التكافؤ فى فرص التعليم، فهناك عديداً من الظروف والعقبات التى حالت بين المبدأ وتطبيقه بالصورة المثلى وتلك إحدى المشكلات الملحة المتعلقة بالعملية التعليمية.

٣- التأصيل الاقتصادى والاجتماعى لقضيتى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة لامكان التوصل إلى تأثيراتها التربوية وبصفة خاصة فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وتحاول الدراسة الحالية عرض معوقات تكافؤ الفرص التعليمية بشكل متكامل تكتمل معه الصورة بعد عرض الدور الحقيقى للتغيرات الاقتصادية التى أدت إلى إعادة النظر فى تكافؤ الفرص التعليمية، وترى الدراسة الحالية أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية متشابك الأطراف ومتداخل لم يقف عند حد تطبيق المجانية، بل إن هناك العديد من العوامل المؤثرة عليه فى مقدمتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

وفى الفصل التالى عرض نظرى تحليلى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كأساس لتحقيق ديمقراطية التعليم فى مصر وذلك لفهم هذا المبدأ والأسس التى يقوم عليها.

الفصل الثالث

تكافؤ الفرص التعليمية كاساس لتحقيق ديمقراطية التعليم

مقدمة :

ظهر مفهوم الديمقراطية أول ما ظهر فى العلوم الساسية، فكانت تعنى حكم الشعب ومشاركته فى الحياة السياسية والحزبية كما كانت تعنى الحرية التى حصلت عليها الشعوب بعد عصور الظلام بما فيها من ديكتاتورية واختناق الحرية بمصادرة الرأى والكلمة الحرة، فسارت الاتجاهات الديمقراطية وحرية التعبير عن الذات، واصبحت الديمقراطية بذلك هى المكون الأساسى لفلسفة الدولة فى عديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية حيث العدالة والمساواة الاجتماعية بين جميع أفراد الشعب، ولذلك ارتبطت السياسة التعليمية ارتباطاً عضوياً بالفلسفة التى تنتهجها الدولة.

ولا يمكن أن تمتد آثار الفلسفة إلى الأفراد بدون نظام تربوى متوارث يغرس من خلاله فى نفوس الأبناء ما تريده من أفكار وقيم وفلسفة تحرص على نقلها ويتم تحديد أهداف السياسة التعليمية بدقة لأنها مسألة قومية تؤثر فى تشكيل وصياغة مستقبل أمة بأثرها، ويشارك فى تحديدها عديد من الأجهزة والمؤسسات فى الدولة لأنها عمل قومى فأهداف المجتمع وفلسفته تتحقق عن طريق تلك المؤسسات ويتناول هذا الفصل العلاقة بين تكافؤ الفرص التعليمية ومبدأ ديمقراطية التعليم حيث يدرس مفهوم ديمقراطية التعليم وأهم جوانبها متمثلة فى تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم من منظور تحليلى تفسيرى لكل منهم، فهما من المحاور الهامة لاستراتيجية التعليم فى مصر. حيث ترتبط التربية بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً، فقد ظهر ما يسمى بالتربية الديمقراطية،وقد حاولت دول الاستعمار أن تفصل بين الديمقراطية والتربية، إذ تركت الدول بعد منحها

نظاماً ديمقراطياً للحكم دون أن تعمل على تربية أفرادها لممارسة هذا الحكم الديمقراطى وهنا تكمن الحقيقة الأساسية وهى أن الفصل بين التربية والديمقراطية يؤدى إلى فشل الديمقراطية وتصبح مجرد عبارات وألفاظ لامعنى لها[1].

وبذلك يتضح أن العلاقة بين التربية والديمقراطية انبثقت من الإحساس بالجو الديمقراطى بشكل عام، فالديمقراطية تحتاج إلى التفكير العلمى باعتباره وسيلة من وسائلها، فالقدرة على التفكير الحر تنمو من خلال التفاعل بين الأفراد فى جو من العلاقات الإنسانية والاجتماعية، كما تنمو القدرة على التفكير السليم من خلال التعليم وهذا هو دور التربية الديمقراطية، وتكمن أهمية التربية الديمقراطية فى إعادة تنظيم الخبرات فى إطار اجتماعى يسمح بنمو الفرد إلى اقصى حد ممكن ولذلك فإن التنظيم السياسى والمؤسسات الديمقراطية ليست كل شئ فى تحقيق المثل الديمقراطية، إنما المعيار هو المقومات السلوكية للأفراد، ولذلك فيمكن اعتبار الديمقراطية فى إطارها الاجتماعى "قاعدة تربوية وسياسية تربوية".

فالمشاركة إذن هى التعبير العملى عن التوجه الديمقراطى فى واقع الحياة الاجتماعية، وهذه المشاركة لا تتأتى إلاَّ بالتعلم والاكتساب والمران، ومن هنا تسعى النظم الديمقراطية لإكساب أفرادها المعرفة والمعتقدات والمهارات المرتبطة بمفهوم الديمقراطية والمحققة لأبعاده، ويفترض من الفكر التربوى أن تنهض المؤسسات التربوية بدور مبكر فى تنمية السلوك الديمقراطى، ربما يبدأ منذ مراحل الطفولة الباكرة فى حياة الإنسان[2].

(١) محمد لبيب النجيحى، التربية وأصولها الثقافية والاجتماعية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤)، ص١٧٤.
(٢) حامدعمار وآخرون، السياسة الاجتماعية التعليمية، (القاهرة: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٩٨) ص٣٧.

ديمقراطية التعليم ، الاشكالية والإمكانية

مفهوم ديمقراطية التعليم

تعنى الديمقراطية كمذهب نظام حكم الشعب وتمثله الحكومة، ويتم اختيار أعضائها من الذين يعملون على تحقيق مصالح الشعب وتعنى الديمقراطية سلطة الشعب وهى كلمة يونانية مكونة من لفظين وهما السلطة Kroats والشعب Demos ومعناها النظام المستمد من الشعب. وليس معنى الديمقراطية أن يكون كل الشعب هو جهاز الحكم وأن يشترك كله فى الحكم، إنما يختار من يمثله فى الحكم على أسس ديمقراطية. ويقصد بديمقراطية التعليم تكافؤ الفرص التعليمية لكافة ابناء الشعب ومعاملتهم بالتساوى والعدل واعطائهم حرية اختيار نوع التعليم وفق قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم الشخصية وليس وفقاً لطبقاتهم الاجتماعية وإمكاناتهم الاقتصادية أو حالتهم الدينية وأصولهم الوراثية واتجاهاتهم السياسية أو جذورهم العرقية[1].

وهناك مفهوم آخر يرى أن ديمقراطية التعليم هى بمثابة الحلقة المركزية، التى يتسنى بواسطتها الكشف عن طبيعة العلاقة بين نظام التعليم والنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى[2].

وكما نرى أن ديمقراطية التعليم هى ترجمة للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى تنتهجه الدولة، فمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هو التعبير العملى عن العدالة الاجتماعية فى مجال التعليم، وهى تعبر عن ديمقراطية التعليم وبالتالى عن العدالة

---

(١) ابراهيم ناصر وعبد الله رشوان، مدى تحقيق ديمقراطية التعليم فى مدارس المرحلة الأساسية فى الأردن فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣، المجلة التربوية، جامعة المنصورة، العدد الثامن والعشرون، مايو ١٩٩٥، ص٤٢١.

(٢) محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠)، ص٧٣.

الاجتماعية، فمفهوم العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة والتكافؤ فى الفرص التعليمية يبرز كقيمة عظمى من قيم الديمقراطية.

أهداف ديمقراطية التعليم

لم يعد معنى الديمقراطية قاصراً على المعنى السياسى المرتبط بكفاح الشعوب من أجل الحصول على الحرية أو شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الأفراد الحقوق باختيار من يمثلهم، ولكن ارتبط معنى الديمقراطية بجميع النواحى فى الحياة السياسية أو الاجتماعية والثقافية، وأصبحت الديمقراطية أسلوب حياة وسمة من سمات المجتمعات التى ترفع شعار الحرية، وتحتل التربية مكانة خاصة فى ديمقراطية النظام الاجتماعى، ومن هنا كانت الفلسفة التربوية فى أى نظام تعليمى تتبلور من خلال فلسفة نظام الحكم، فالديمقراطية تعنى بتعليم جميع أفراد الشعب على حد سواء، وعليه فإن الدعوة ملحة إلى ديمقراطية التعليم بمفهومها الحقيقى الواسع الذى يؤمن لكل فرد حد أدنى من التعليم يسمح له بالتهيؤ للحياة وممارسة دورة كمواطن فينتج ويحقق ذاته كفرد فإن الغرض الحقيقى لديمقراطية التعليم هو ضمان حق أساسى من حقوق الإنسان أياً كان موقعه الجغرافى أو انتمائه الاجتماعى وبما يتيح له من مرونة الحركة والتطور الاجتماعى والمهنى، كما أن طبيعة التعليم هى الهدف الأصيل للعمل الديمقراطى[1].

والغرض الأساسى لديمقراطية التعليم هو تعليم كافة الأفراد دون تفرقة أو تمييز ودون أى اعتبار للوضع الاجتماعى أو الانتماءات الطبقية وبتذليل العقبات التى تعوق بعض الأفراد، وكذلك بتوفير المؤسسات التربوية فى كل مكان ريفى أو حضرى ومساعدة غير القادرين على استكمال تعليمهم.

---

(١) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الأهالى، العدد ٤، جريدة الأهالى، نوفمبر ١٩٨٤، ص١٠.

ويتطلب الإيمان المستمر بالديمقراطية كأساس للنظام الاجتماعى مساعدة الأفراد على تفهم مسئولياتهم وإبتكار الوسائل لقيامهم بتلك المسئوليات وإيجاد أفضل الطرق والوسائل التى تساعدهم على الإسهام بفاعلية فى تطوير مجتمعهم، وتهدف ديمقراطية التعليم إلى تحقيق الآتى[1]:

١- تحقيق التوازن عند التوسع فى إنشاء المؤسسات التربوية بين المناطق الريفية والحضرية لمعالجة الاختلال فى النظام التربوى بالمناطق الريفية.

٢- عدم الاقتصار على حق كل فرد فى التعليم لأنه يحمل فى طياته أحياناً معنى عدم التكافؤ فى الفرص التعليمية فقد لوحظ أحياناً أن كثيراً من الأفراد يحرمون من هذا الحق أو يتسربون أو يرسبون بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية.

وبالنسبة لتحقيق التوازن بين المناطق الريفية والحضرية، فالمدارس فى المدن تتمتع بإمكانات لاتوجد فى الأماكن الريفية مما أوجد الاختلاف التربوى بها، كما أن الإحصاءات التعليمية تسجل زيادة التسرب والفاقد التعليمى عن طريق الرسوب المتكرر بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية والتباين الشديد بين إمكانات وقدرات التلاميذ التعليمية، كل هذا يتطلب تحقيق الديمقراطية ولكن الواقع اثبت إنه لم يتحقق منها إلاَّ نسبة ضئيلة.

وقد قامت وزارة التربية والتعليم فى مصر بوضع الخطوط العريضة لتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم حيث تتطلع إلى أن يفى التعليم باحتياجات الجماهير فى الثمانينات ومنها[2]:

---

(١) شكرى عباس حلمى، إتجاهات ومبادئ تطوير التعليم المصرى، صحيفة التربية، العدد الأول، السنة الثلاثون ديسمبر ١٩٧٧م، يناير ١٩٨٧، ص٢٠.

(٢) نازلى صالح احمد، حول التعليم الابتدائى ونظمه، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص٥٣.

- العمل على استيعاب كل الملزمين.
- تحقيق ديمقراطية التعليم عن طريق ديمقراطية الإدارة التعليمية.

فمشاركة التلاميذ عنصراً أساسى فى بناء ديمقراطية التعليم، وبذلك ترى أن هناك عديداً من المؤشرات تسهم فى تحقيق ديمقراطية التعليم وهى استيعاب كل الملزمين وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين لنشر التعليم وتيسيره لعامة الناس وقناعة الطلاب والقائمين على العملية التعليمية بأهمية إجراءات تطبيق الديمقراطية فى مجال التعليم.

صعوبات تحقيق ديمقراطية التعليم

إن الواقع والتطبيق العملى لديمقراطية التعليم لم يخرج عن دائرة تعميم التعليم للجميع Universal Education، ولا يعنى هذا تحقيق الديمقراطية ولكنها اقتصرت على عملية تيسير التعليم مع بقاء الطبقية متمثلة فى توفير تعليم راق للأغنياء وتعليم رخيص للفقراء، أما التربية الديمقراطية فهى تزيل هذه الحواجز وتهتم أول ما تهتم بتوفير التعليم المناسب لكل فرد مهما كان مركزه الاجتماعى أو لونه وجنسه[1]. فيجب ألا يقف أى عائق مادى أو اجتماعى امام أى فرد لنيل فرصته فى التعليم والتربية، ولكن باستطلاع الواقع لم تستطع التربية الديمقراطية أن تذيب التمايزات بل ظلت كما هى فى حالة جمودها وبذلك يمكن القول بأنه ما يحدث فى الواقع يتعارض مع الأهداف المعلنة لديمقراطية التعليم، ولقد أوضحت الدراسات أن الطلاب الذين ينتمون إلى طبقات ذات دخل مرتفع لديهم الفرصة ليس فقط لدخول التعليم ولكن أيضاً لاستمرارهم وبقاءهم أطول فترة داخل النظام التعليمى[2].

---

(١) سيد إبراهيم الجيار، مرجع سابق، ص ٨٦.
(٢) حمدى على احمد، مقدمة فى علم اجتماع التربية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص٢٣٢.

كما يشير ايدجافورد أن ديمقراطية التعليم لا تتحقق فقط عن طريق الإكثار من المدارس وحدها، أو عن طريق الانخراط فى التعليم وإطالة مدة الدراسة بل إن الاقتصار على هذه الأمور معناها إهمال الأمور التى من شأنها أن تنمى الفرد وتنمى قابليته للتعليم فالنظام التعليمى الذى يقوم على أسس ديمقراطية من حيث الانخراط فى التعليم لايصدق عليه وصف الديمقراطية وإن كان فى جوهره غير ديمقراطى فقد يكون منفتحاً من جهة إلاَّ أنه من جهة أخرى يدرب الناشئة على التفكير الضيق فهو يحاول أن يهدم الحواجز الاجتماعية إلاَّ إنه يفيد البرامج المدرسية[١].

فتوسيع القاعدة الاجتماعية لايكون دليلاً على أن التعليم ديمقراطى فالمدرسة تستقبل أعداداً غفيرة من التلاميذ بدون الاستعداد الكافى مما يولد عديداً من المشكلات فى النظام التعليمى وفى نفس الوقت هناك مدارس تتمتع بإمكانات مادية كبيرة ولا يستطيع طرق أبوابها إلاَّ فئة معينة، ثم بعد الدراسة هل نستطيع أن نضمن لهم فرصة متكافئة فى الترقى الاجتماعى، فهناك العديد من الثغرات فى العملية التعليمية التى قوضت فكرة الديمقراطية فى التربية من اساسها، فكل المحاولات لوضع حلول لمشكلات التعليم كانت نظرية والواقع العملى أظهر تفيض ذلك.

كما أن التطبيق العملى أظهر كثيراً من نواحى القصور فى الاتجاهات الديمقراطية فى التعليم فى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ولا يزال هناك الكثير من الثغرات التى تهدم الفكرة الديمقراطية من أساسها، وجميع الحلول لمشكلات التعلم كانت على المستوى النظرى فقط، فقضية التعليم الجيد للقلة وتعليم رخيص للجميع مازالت تحكم الكثير من جوانب السياسة التعليمية فى إنجلترا وحتى الوقت الحاضر[٢].

---

(١) ايدجافورد، تعلم لتكون، ترجمة حنفى بن عيسى، الطبعة الثانية، (اليونسكو، ١٩٧٦) ص٢٧.
(٢) سيد ابراهيم الجيار، مرجع سابق، ص ٥١.

ولاشك إن ظاهرة تعدد المدارس الخاصة وتنوعها والتفاوت الشديد فى الإمكانات بين تلك المدارس والمدارس الحكومية يضع حاجزاً ثقافياً ويؤدى لبناء حاجز من التمايز الذى لاينتهى عند حد الالتحاق بتلك المدارس ولكن مخرجات التعليم من مدارس اللغات الخاصة تكون لصالح الفئات القادرة إلى حد كبير، وهذا يعنى أن تطبيق ديمقراطية التعليم تقتصر على الناحية الشكلية.

فديمقراطية التعليم لا تنحصر فقط فى تعميمه، وإن كانت تستلزم بالضرورة تعميمه فهى لاتقضى مطلقاً على التفاوت القائم بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فديمقراطية التعليم ليست فى تعميم هذا التفاوت الطبقى بل فى القضاء عليه بشكل يمكن أبناء الطبقة الكادحة من استخدام المدرسة والجامعة بشكل خاص للوصول إلى معرفة اختصت بها الطبقة المسيطر أبناءها، وهو ما يتطلب إعادة نظر جذرية فى البناء الطبقى لنظام التعليم القائم فى مصر، وفى ضوء هذا الدور الأيديولوجى والطبقى للتعليم، يتخذ مفهوم ديمقراطية التعليم معنى تحرير التعليم وبالتالى تحرير المعرفة من سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة[1].

وبذلك يمكن حصر بعض صعوبات تحقيق ديمقراطية التعليم فيما يلى:

- التفاوت الشديد بين المدارس الخاصة والحكومية حيث يتوفر تعليم خاص للأغنياء وتعليم رخيص للفقراء.
- رؤية ديمقراطية التعليم من زاوية زيادة نسبة الاستيعاب والقبول مع إغفال جوهر العملية التعليمية وهو توفير إمكانات متساوية للجميع.

(١) شبل بدران، التربية والنظام السياسى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥) ص٢٣٩.

فمع التزام استراتيجية التعليم فى مصر بالفلسفة الاجتماعية للأمة والسياسة العامة للدولة فإنها تؤكد على عديد من المرتكزات والمبادئ الأساسية ومن أهمها ديمقراطية التعليم والتى تتمثل فى توفير إمكانات حصول أبناء المجتمع على التعليم بوصفه حقاً اساسياً من حقوق الإنسان لاينبغى أن يحرم منه فرد بسبب النوع أو المستوى الاجتماعى، وتبلور ذلك فى مبدأ المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية.

وتعنى تكافؤ الفرص التعليمية إزالة كل المعوقات المالية فى التعليم بحيث لايحرم فرد من الالتحاق بالتعليم بسبب عدم توفير المؤسسات التعليمية، الأمر الذى يتطلب توفير نفقات التعليم حتى يكون مجاناً لجميع فئات الشعب، ومنح المساعدات للمحتاجين من التلاميذ وتغذيتهم وعلاجهم[1].

مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية

سارت فى عصور سابقة عديد من المفاهيم لتكافؤ الفرص التعليمية عبرت عن فلسفات متباينة للمجتمع فى الفترات السابقة من أبرزها المفهوم المحافظ والمفهوم الليبرالى، والمفهوم الراديكالى، فقد تطور مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية على مر العصور وأصبح مفهوماً شائعاً فى جميع النظم التربوية على اختلاف نظمها الدولية إيماناً بديمقراطية التعليم، وفى العصور اليونانية كان يرى أفلاطون أنه لابد أن يتلقى الأفراد نوعاً واحداً من التعليم يؤدى إلى الكشف عن طبيعتهم تمهيداً لوضع كل فرد فى الطبقة التى تتناسب مع شخصيته[2].

---

(١) وهيب سمعان، دراسات فى التربية المقارنة، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٤) ص٢٩.

(٢) عبد المنعم محمد، نحو تحقيق الديمقراطية فى المدرسة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٤، ص٤.

وفى العصور الإسلامية تقرر مبدأ المساواة والعدل واقر الإسلام مبدأ الفروق الفردية فالأفراد يتفاوتون طبقاً للظروف التى ينشأون فيها، قال تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾[1].

وفى العصور الوسطى لم يكن التعليم متاحاً للجميع حيث إن الفرصة التعليمة كانت تتألف وتتواءم مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة التلميذ، أما فى عصور النهضة حيث القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادى ظهرت تيارات فكرية تناهض حركة الجمود والتى ظلت قروناً فقد وجهت الدعوة إلى التحرر من سلطة الكنيسة وتوجيه الإهتمام نحو كشف كل حقيقة[2].

ثم فى عصور التنوير الفكرى ظهرت الدعوة إلى ضرورة تحقيق الفرصة التعليمية المتساوية أمام المواطنين جميعهم منذ أواخر القرن التاع عشر حيث بدأت البلدان المتقدمة والرأسمالية تجتاز مرحلة توسعها الاقتصادى وصعودها السياسى حيث نشر التعليم على قطاعات أوسع فأوسع فى تلك الفترة[3].

فقد كان مطلع القرن العشرين ميداناً لظهور مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة وكان من اشهر المربين جون ديوى ثم اتجهت معظم دول العالم نحو تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية،وكانت المساواة أول قواعد البناء التعليمى وذلك فى إتاحة فرص التعليم بين أبناء الأمة.

---

(١) سورة الأنعام : الآية ١٦٥ .

(٢) جون ديوى، الديمقراطية والتربية، ترجمة نظمى لوقا، (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٧) ص ٢٤١.

(٣) جميل ابراهيم، نظرة نقدية للثقافة المدرسية من زاوية تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة الفكر العربى، العدد الرابع والعشرين، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨١، ص٣٣.

وقد تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية تبعاً للاتجاه الاجتماعى والفلسفى لصحابها فكان المفهوم المحافظ والليبرالى والمفهوم الراديكالى.

المفهوم المحافظ:

يذكر أصحاب هذا الرأى أن الله أعطى كل فرد بعض القدرات التى تتناسب مع الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ويعنى هذا أن المفهوم المحافظ يهدف إلى تثبيت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة لدى الأفراد فى الطبقة التى ينتمون اليها[١] وكما هو ملاحظ فإن الوضع الطبقى ظل قائماً مع هذا التيار المحافظ فى الفترة التى سبقت الثورة الصناعية، وقد ربط هذا المفهوم المحافظ المتشدد بين الموهبة والطبقة التى ينتمى إليها الأفراد، ويعد هذا المفهوم إمتداد للنظرة السائدة فى ذلك العصر وهى الطبقية التى رأت أن كل فرد اعطى ما يستحقه بناءً على طبقته الاجتماعية.

وعلى هذا فإن تكافؤ الفرص التعليمية تبعاً لهذا المفهوم يعنى الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد هى المحدد للقدرات التى يمتلكها، وبذلك يكون اصحاب المواهب والقدرات مما ينتمون إلى الطبقات الراقية هم الأجدر بالتمتع بالفرصة التعليمية.

المفهوم الليبرالى:

مع تطور الأوضاع الاجتماعية فى الغرب اشتدت الحاجة إلى ايدى عاملة متعلمة واقتصر ذلك على تصميم النظام التعليمى بشكل تزول معه العوائق الاقتصادية التى تتيح للطلاب القادرين عقلياً من أبناء الطبقات الدنيا الإفادة من ذكائهم الموروث الذى يؤهلهم للترقى الاجتماعى، ومن أنصار هذا الاتجاه Berag[٢] ولكن عارضت هذا المفهوم عديد من

---

(١) أحمد صيداوى، تطور مفهوم التكافؤ فى الفرص التعليمية، مجلة الفكر العربى، العدد (٢٤)، السنة (٣)، بيروت معهد الإنماء العربى، ١٩٨١، ص ٣٢.

(٢) شيل بدران، كما يكون المجتمع تكون التربية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص ص ٩-١٠.

الدراسات ومنها دراسة بورديو Bourdeiu عام ١٩٦٤ ثم دراسة Bassuron عام١٩٧٠ حيث أكدت هذه الدراسات على أنه بتحليل الأنظمة التعليمية فى البلدان الرأسمالية المتقدمة وجد أن النظام التربوى يهدف إلى القيام بوظيفة إعادة الإنتاج أى إعادة انتاج العلاقات القائمة فى النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والمحافظة على البنية الاجتماعيةكما هى،وذلك بدلاً من كونه عامل تعبير يعتمد على قدرات الأفراد ودوافعهم [1]

وعلى هذا فإن تكافؤ الفرص التعليمية تبعاً لهذا المفهوم يعنى منح الفرد الفرصة التعليمية طبقاً لما لديه من ذكاء وقدرات مع إغفال العوائق الاجتماعية وإتاحة الفرصة للجميع على حد سواء للتدرج إلى أعلى المراحل.

وبذلك يكون قد حدثت بعض التغيرات على المفهوم المحافظ أدت لظهور المفهوم الليبرالى والذى مؤداه أن كل فرد يولد ولديه مقدار ثابت من الذكاء فيجب أن يتم بناء النظام التعليمى بصورة تتوافق مع الطلاب القادرين مع إزالة العوائق الاجتماعية فذلك المفهوم يشير إلى المساواة بين الأفراد فى الالتحاق بالتعليم وإتاحة الفرصة للجميع للتدرج إلى أعلى المراحل وفقاً لامكاناتهم وقدراتهم الشخصية وليس الخلفية الاجتماعية، إلاَّ أن هذا المفهوم تعرض للنقد للتعرض بين المفهوم والواقع الفعلى.

المفهوم الداديكالى:

لقد نجم عن حركة النقد للاتجاه الليبرالى ظهور اتجاه مغاير تماماً يعرف فى الدراسات الاتجاه الراديكالى، ويرى أن تسهيل دخول الأفراد للمؤسسات التعليمية ليس شرطاً كافياً لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية حيث إن للعوامل البيئية أهمية كبيرة فى إحداث الإختلافات بين الأفراد فى القدرات العقلية، فذلك انحصر فى ثلاث اتجاهات

(1)Bourdieu and J.C Basseron, Reproduction in Education Socity and Cultur (London, Sag Publication, 1977), p. 16

اساسية لحل مشكلة تكافؤ الفرص التعليمية وتكافؤ فرص العمل وتقديم مساندة تربوية شاملة وذلك لتغيير مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[١].

يهتم هذا المفهوم بنشر المساواة لا بدخول الأفراد المؤسسات التعليمية فقط ولكن بتذليل وتحييد آثار العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى التحصيل والنجاح.

وتؤكد الدراسات التربوية أن تكافؤ الفرص التعليمية هو المساواة بين جميع الأفراد فى الالتحاق بالمدارس والمعاهد التى يرغبون الالتحاق بها دون اعتبار للجنس أو الدين طالما يسمح لهم السن وغيره من الشروط الموضوعة لذلك الالتحاق[٢].

ويرى كاندل Kandel أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية هو أن من حق جميع الأطفال المساواة فى النمو إلى اقصى درجة ممكنة بصرف النظر عن عائلاتهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية [٣].

ويرى حسن الفقى أن تكافؤ الفرص هو توفير فرص التعليم المتكافئة لتنمية قدرات كل فرد واستعداداته إلى اقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والإستعدادات بصرف النظر عن الأحوال المالية أو المستوى الاجتماعى والاقتصادى للفرد[٤].

وترى زينب محمد فريد أن تكافؤ الفرص التعليمية هو أن يجد الفرد الفرصة التعليمية المناسبة وأن يتعلم إلى اقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته دون تفريق بين

---

(١) شيل بدران، كما يكون المجتمع تكون التربية، مرجع سابق، ص ١٠٨-١١٤.

(٢) أحمد زكى بدوى، معظم مصطلحات التربية والتعليم، (القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٠)، ص١٢٨.

(3)Kandel, The New Era in Education, A Comparavie Study, London: Paergamon Press, 1955, p. 83.

(٤) حسن سلامة الفقى، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٤)، المجلد (١) الكويت، ديسمبر ١٩٨٣، ص٢٠٣.

فرد وآخر على أساس المستوى الاقتصادى أو الثروة أو المستوى الاجتماعى والطبقة الاجتماعية[١].

وكما هو واضح فإن التعريفات السابقة تشابهت حول كون تكافؤ الفرص التعليمية هو التساوى والتكافؤ فى القدرات والاستعدادات وشروط الالتحاق والتغاضى تماماً عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى،وبذلك تكون القدرات العلمية والاستعداد هو محك تحديد نوع التعليم الذى يلتحق به المتعلم لا النسب الاجتماعى أو الاقتصادى أو العرفى أو غير ذلك من فروق.

ويرى البعض أن تكافؤ الفرص التعليمية لايعنى فقط المساواة فى الفرص بين الأفراد بل الأهم من هذا المساواة فى الفرص التى تمكن من التخرج والنجاح[٢].

وهذا التعريف يضيف المساواة فى الفرص غير المباشرة وهى الظروف الاجتماعية التى تمكن الفرد من التخرج والنجاح لأنه قد يجد الفرصة سانحة للالتحاق ولكن مع ذلك قد لايستطيع أن يواصل تعليمه، وبالتالى تكون الظروف المعيشية القاسية حائلاً أمام مواصلة تعليمه، كما ظهر مفهوم اهتم بدور البيئة فى إكساب الفرد القدرة على مواصلة التعليم والتى تظهر بمجرد الالتحاق "إنه لايكفى تسهيل الطرق المؤدية إلى دخول الأفراد للمؤسسات التعليمية إذ أن التأثيرات البيئية ذات أهمية كبرى فى إحداث الاختلافات بين الأفراد فى القدرة العقلية وفى الأنماط السلوكية وهذه الاختلافات تظهر بوضوح عند وصول المرحلة الابتدائية من مراحل التعليم[٣].

(١) زينب محمد فريد، دراسات فى التربية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢) ص١٥٣.
(٢) عبد الفتاح إبراهيم زكى، تكافؤ الفرص التعليمية، ورقة مقدمة الى مؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع رابطة التربية الحديثة، القاهرة ١٩٨٤، ص٢٣.
(٣) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فىمصر، مرجع سابق، ص ١٣.

والمساواة وحدها فى الالتحاق بالتعليم غير كافية حيث إن البيئة تلعب دوراً فى تشكيل سلوك الفرد وتنميته مالديه من قدرات ومواهب، كما أنها تلعب دوراً حيوياً فى كيفية الإفادة من الفرصة التعليمية المتاحة للجميع فى بعض الأحيان. فالتفاوت بين بيئة الأفراد تؤدى إلى تفاوت فى التمتع بالفرصة التعليمية.

ويميز البعض بين ثلاثة جوانب متكاملة عند التعرض لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، وهو إزالة المعوقات المادية التى تحول بين الفرد والتعليم، وتوفر أفضل الظروف الميسرة للتعليم وقيام العملية التعليمية على أساس من مشاركة كل الأطراف.

والمقصود بإزالة المعوقات المادية عدم حرمان الأفراد من الالتحاق بالتعليم ومواصلته حتى أخر مراحله بسبب فقرهم ولذلك تتركز جهود المسئولين عن التعليم فى مجموعة من الإجراءات أهمها مجانية التعليم ومنح المساعدات للمحتاجين وتيسير الحصول على القروض الميسرة للدارسين وتيسير الحصول على القروض الميسرة الدراسين وتوفير وسائل المواصلات بأجور معقولة مع العناية بصحة الدارسين (١).

فالتعريفان الأخيران أشار إلى أن تكافؤ الفرص التعليمة لايتحقق بالمعنى الذى نصبو إليه إلاَّ بإزالة المعوقات المادية والتغلب عليها لأنها فى أغلب الأحيان تعوق الفرد عن مواصلة تعليمه، ثم العناية بتوفير الظروف الميسرة من أحدث منجزات العلم وتطبيقاته واستخدام أحدث طرق التدريس ومكان مناسب للتعليم فتلك الظروف ترتبط بالممارسات والأفكار التربوية القائمة فلا يقتصر تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على ذلك المفهوم الذى يتبناه المجتمع، ولكن بماهية الإجراءات والوسائل التى تلجأ إليها لتحقيق الهدف.

(1) Pate, G.T. Als International Dictionary of Education, London: Kagan pag, 1977, p. 123.

ومفهوم التكافؤ لايعنى التماثل على الإطلاق بحيث تكون فرص التعليم التى تتاح لكل فرد هى نفس الفرصة التى تتاح لأى فرد فى نوعها ومداها ومقتضياتها، وإنما يتم تقدمهم ونموهم حسب جهودهم فى التحصيل وطاقاتهم على النمو، بمعنى أن يتاح لأرباب القدرات المتشابهة بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو وسطهم الاجتماعى أو بيئتهم الجغرافية ولذا يجب أن يتمتعوا بنفس الفرصة فى التعليم ثم فى مضمونه ومداه[1].

فمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لايعنى التماثل المطلق فى الفرصة التعليمية التى تتاح لكل الأفراد، ولكنها تكون طبقاً للقدرة فى التحصيل الدراسى أو الطاقات الذهنية فاصحاب القدرات المتشابهة يجب أن يتمتعوا بنفس الفرصة بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية أو البيئة الجغرافية أى مراعاة الفروق الفردية بين الأفراد. فتكافؤ الفرص التعليمية يعنى أن يكون لكل فرد فى المجتمع الفرصة المناسبة للالتحاق بالتعليم النظامى وغير النظامى،وكل ألوان التربية غير المقصودة والاستقرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته التعليمية وميوله وجهده الذاتى وأن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية التى تقدمها حكومته وألا يعوقه أى عامل خارجى من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق العامل بظروف التعليم الداخلية أم تعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية فى المجتمع ككل وكذلك حقه فى الحصول على فرصة متكافئة مع غيره فى شكل الوظيفة التى تتفق مع المؤهل الدراسى أو الدرجة الجامعية الحاصل عليها[2].

---

(١) حامد عمار، في بناء البشر "دراسات فى التغيير الحضارى" (القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص٦٥.

(٢) جمال على الدهشان، تكافؤ الفرص التعليمية "المفهوم ومظاهر التطبيق فى عصور الازدهار الإسلامى، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، السنة التاسعة، ١٩٩١، ص٣٥.

ويتصف هذا المفهوم بالشمولية حيث اجتمعت فيه كل الجوانب التى تساعد على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمعنى متكامل من حيث منح كل الأفراد الفرص التعليمية التى تناسبهم سواء بالتعليم النظامى أو غير النظامى طبقاً لما يملكون من مؤهلات وقدرات بالإضافة إلى تكافؤ الخدمات التعليمية المقدمة فى المناطق الحضرية أو الريفية مع إزالة وتحييد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتى قد تحرمهم من مواصلة تعليمهم وفى النهاية الحصول على فرصة متكافئة فى العمل تناسب المؤهل الدراسى.

وفى دراسة للشخيبى يذكر أن تكافؤ الفرص التعليمية هو توزيع الفرصة التعليمية توزيعاً عادلاً فى مستويات الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه والتخرج منه، بتحقيق التكافؤ فى نتائج التعلم بين جميع الأفراد مع التغلب على كل العوائق والعوامل التى تؤدى إلى التفاوت (1).

وهذا التعريف يتفق مع التعريف السابق فى توزيع الفرصة التعليمية بالتساوى مع توفير العوامل التى تساعد على الاستمرار حتى نهاية المراحل التعليمية والتخرج والتغلب على العوامل التى تؤدى إلى التفاوت.

ونخلص من مجموعة التعريفات السابقة إلى أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يعنى إتاحة الفرصة التعليمية المناسبة لكل فرد طالما يملك القدرة والاستعداد للالتحاق بالتعليم الذى يناسبه مع محاولة تذليل العقبات التى تحول دون استغلال الفرصة فى التعليم حتى التخرج، وأن تلعب البيئة دوراً فى تنمية قدراته ومواهبه لأقصى درجة وأن تكون الفرص التعليمية مرتبطة بالقدرة والتحصيل.

---

(1)Aly, El Shkhaby, "Reality of Equal Educational Opportunity in American Society" (Aposition Paper) Journal of International and Comparative Education, Vol. 11, No.5, 1987, pp. 542-563.

وكما هو واضح فإن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية حظى باهتمام كبير لدى المختصين بالتربية بحيث يمكن القول بأنه لايوجد كتاب أو مرجع فى علم اجتماع التربية إلاّ وتناول هذا المفهوم بالدراسة والبحث وقد زاد الإهتمام به فى السنوات الأخيرة نتيجة للعلاقة بين التعليم والتنمية.

الأسس الاجتماعية والاقتصادية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

إن المجتمع الديمقراطى هو الذى يعتبر الفرد غاية فى حد ذاته لتنظيم الحياة والعلاقات الإنسانية فيه وهو المجتمع الذى يخلق قيماً كفيلة لتحقيق النمو والازدهار للفرد وجماعته جنباً إلى جنب، ومن أبرز سمات المجتمع الديمقراطى الإهتمام بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية المساواة والعدالة الاجتماعية.

ويقوم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على أسس اجتماعية يحاول من خلالها إبراز طاقات الأفراد ويعمل على تنميتها، لكى يحقق فى ظلها الوجود الحقيقى للمجتمع الديمقراطى فى مجال التعليم، ومن أبرز الأسس الاجتماعية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية المساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد خلق الله الناس مختلفين فى النواحى الجسمية والعقلية وفى القدرات والاستعدادات، فالحكمة اقتضت هذا التنوع والاختلاف، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد المساواة، فأساس تكافؤ الفرص التعليمية المساواة التى تتجاوز المستوى الاقتصادى والاجتماعى للفرد والتى يحصل من خلالها جميع الأفراد على فرصتهم فى التعليم، ولا يقوم مفهوم المساواة من الوجهة الاجتماعية على اعتبار أنه مزايا خاصة تستند إلى المولد والدين أو اللون والجنس، فليس من المساواة أن يحرم الطفل من التعليم وهو يحظى بمواهب

فطرية لأنه ينتمى الى وضع طبقى معين، فإهمال المساواة الاجتماعية قد يؤدى إلى تبديد المواهب ويضعف الروابط المجتمعية بين طبقاته.

للمساواة وجهان اساسيان أولهما حق كل فرد فى التعليم الابتدائى والتزود بالمعلومات الأساسية والمهارات الضرورية للعمل بكفاءة فى المجتمع، وثانيها التزام الدولة بعدم حرمان الطلاب من التعليم بسبب الفقر أو لأنهم يعيشون فى مناطق نائية أو لأن لديهم احتياجات تعليمية خاصة فإن العدالة تعنى التأكد من أن المدارس متاحة لجميع التلاميذ الذين هم فى سن هذا التعليم، ونعنى ابعد من ذلك وجود وسائل عادلة وصحيحة للكشف عن القدرات الكامنة للطلاب التى تمكنهم من الالتحاق بالتعليم[1].

على أن تكافؤ الفرص التعليمية لايعنى القضاء على الفروق الفردية بين جميع المتعلمين، كما أنه لايعنى المساس بالحريات الأساسية، فالمساواة فى التعليم تتطلب الإهتمام بالفروق الفردية بعد معرفة القدرات الخاصة لكل فرد، وليس المقصود بالتكافؤ المساواة الشكلية القائمة على معاملة جميع الأفراد بنفس الطريقة بل المقصود منه تعليم كل فرد ما يناسبه بالطريقة والسرعة الملائمة[2].

فالمساواة فى التعليم حق وإن كان شرطاً ضرورياً إلاَّ أنها غير كافية لتحقيق الديمقراطية فى مجال التعليم، هذا وبالرغم أن الكثير يعتقدون أن المساواة غاية الغايات بالنسبة إلى من يسير فى نهج الديمقراطية،وذلك أن المساواة فى حق التعليم لاتعنى

(١) نيكولاس بورنيت وهارى أنتونى بلترينوس، التعليم الاقتصادى العالمى المتغير، حتمية الإصلاح، مستقبليات العدد ١٠٢، المجلد ٢٧، ١٩٩٧، ص٢٥٤.
(٢) ايدجار فورد، مرجع سابق، ص٢٧.

المساواة فى الفرص لأن المقصود لهذه المساواة الأخيرة تمكين الطالب من التخرج والنجاح[1].

وتعد قضية المساواة المحرك الرئيسى لتكافؤ الفرص التعليمية والروح التى تمدها بالحياة،كما أنها ترجمة حقيقية للحركة الاجتماعية التى يدور فى فلكها، فالمساواة الاجتماعية هى المنبع الذى يروى كل روافد المساواة ومنها التعليم، وتستند المساواة إلى عدة معايير، هى[2]

١- المساواة فى دخول النسق التعليمى بكافة الأفراد بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- المساواة فى المشاركة التعليمية لجميع الأفراد من اصول اجتماعية متباينة.

٣- المساواة فى النتائج التعليمية وليس فقط فى التمتع بالفرص التعليمية.

٤- المساواة فى التأثيرات التعليمية على فرص الحياة، فلا زالت الطبقية تلعب دوراً فى تحديد نوع العمل الذى تزاوله الفئة أثناء المستوى التعليمى الواحد.

وترى عديد من الدراسات أن تكافؤ الفرص التعليمية، مازال بعيداً عن المساواة وذلك لعدة أسباب منها عدم التكافؤ فى الإمكانات المادية والبشرية، مما يترتب عليه التفاوت بين الطلاب فى الالتحاق بنوعيات معينة من المدارس نتيجة للخلفية الاجتماعية والاقتصادية التى ينتمون اليها، وعدم قدرة الأباء غير القادرين على دفع نفقات التعليم بتلك المدارس، مما جعل أحد الحلول للقضاء على المساواة فى دفع المصروفات فى بعض البلاد بجعل نفقات التعليم أكثر مساواة بين التلاميذ وربما يكون هذا معقولاً فى دولة

(١) مهنى غنايم وهادية أبو كلية، تعليم المحرومين وحرمان المتعلمين، سلسلة قضايا تربوية، العدد ٢، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤) ص٥.
(٢) حمدى على أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

كأمريكا حيث تعمل الحكومة على مد المساعدات المالية والمنح لجميع المدارس حتى التى كانت فيما مضى لاتقبل المساعدات الفيدرالية (١).

فالتعليم اصبح اليوم متاحاً للجميع ولكنه ليس موزعاً بالتساوى، فالأطفال الذين ينتمون إلى عائلات قادرة لايزالون يحصلون على نوعية تعليم أفضل من الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات فقيرة، وكنتيجة لذلك فإن التعليم لم يقدم الكثير من الحراك الاجتماعى بل هو أيضاً السبب الرئيسى لإعادة انتاج الطبقة الاجتماعية، فأطفال الطبقات العليا والمتوسطة يكرس لها تعليم أفضل من أطفال الطبقة العاملة، وترتبط العدالة الاجتماعية بتطبيق المساواة، فإذا تحققت المساواة الاجتماعية نال كل فرد الفرصة التى تتناسب مع جهده وقدراته (٢).

ويرى كاندل Kandel أن مبدأ العدالة يعنى أن كل الأطفال لهم حق متساوى فى التطور الاجتماعى الذى يتفق مع شخصياتهم بغض النظر عن الوضع الاجتماعى أو العنصرى، ويجب ألا يقع عليهم أى خطر، فالتعليم يجب أن يقدم كل الفرص المتساوية من أجل التقدم والتطور (٣).

والعدالة تتحقق من خلال المساواة، فالفرصة التعليمية المقدمة لابد أن تتناسب مع قدرات كل فرد مع التغاضى تماماً عن الأوضاع الاجتماعية لأسرهم، فمن حق الجميع التطور والحراك الاجتماعى الذى يتحقق عن طريق التعليم طالما إنه يملك الموهبة التى تهيئ له ذلك وبذلك يتحقق العدل الاجتماعى، فقد كانت مدرسة الكم التى يتزعمها طه

(1)Bush, G. America 2000 and Education Strategy Mking All that School, U.S.A, 1991, pp. 42-43.

(2)Kevin J. Dougherty and Floyd M. Hanmack, Education and Socity A reader, San Diego: Hercout Brace Jounovich Publishers, 1990, pp. 30-31.

(3)Kandel, Op. Cit., p 53

حسين حريصة على تحقيق المساواة والعدل الاجتماعى وتذويب الفوارق الاجتماعية، وقد قامت تلك المدرسة بجهد كبير لتوسيع فرص نشر التعليم وجعله حقاً للجميع فى جميع المراحل التعليمية، وتم ذلك فى الخمسينات والستينات.

الأسس الاقتصادية فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

يعد تكافؤ الفرص التعليمية من أهم مقومات السياسة التعليمية فى مصر،ويحتاج تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية إلى توفير الميزانية التى تمثل الأساس فى تحسين مستوى التعليم من حيث الكم والكيف وكذلك المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسرة، ولذلك تظهر أهمية العامل الاقتصادى فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

أولاً : على مستوى الدولة:

١- يرجى تخصيص الموارد العامة للتعليم، فالإنفاق على التعليم يعود بالنفع الاقتصادى على المجتمع بأكمله، ولذا يجب إعادة النظر فى توزيع المصادر لميزانية التعلم حتى يمكن الارتفاع بجودة التعليم.

٢- فمع تزايد التدفق الطلابى لابدأن يكون هناك تزايدا مطرد فى ميزانية التعليم، ففى ظل انخفاض نسبة مخصصات التعليم من الدخل القومى للمجتمع وزيادة نسبة الاستيعاب سنوياً مما ينعكس على قيام المدرسة بدورها من حيث توفير المناخ العلمى المناسب حتى يمكنها القيام بوظائفها المتعددة.

٣- بدلاً من أن تتجه الدولة إلى فرض ضرائب تعليمية جديدة على النشاط الاقتصادى الفردى لكى تساعد فى عملية التمويل اتجهت سياسة الدولة الرسمية إلى التشجيع

على التمويل الفردى وما يمكن أن يعنيه ذلك من هيمنة هذه القوى ولو جزئياً على التعليم[1].

ثانياً: على مستوى الأفراد

إن المسألة التربوية لايمكن عزلها عن المسألة الاجتماعية، وأن الرؤيا المتكاملة تقتضى وتشترط ربط حلول المشكلات المجتمعة بالمشكلات الفردية، فالحقيقة الأساسية تتمثل فى أنه ليس هناك فرص متكافئة تعليماً مالم تسبقه تقارب فى الفرص الاجتماعية والاقتصادية حتى يمكن الاستفادة من التعليم، والتمكن من الصعود فى السلم التعليمى والإرتقاء فيه، فما زال محدودى الدخل عاجزين عن الاستفادة من الفرصة التعليمية نظراً لظروفهم المعيشية المتدنية،وبذلك يستخدم العامل المادى وسيلة لحجب التعليم عن بعض أبناء المجتمع فلا يتصاعد فى السلم الاجتماعى إلاَّ من يملك القوة المادية.

فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة يتطلب توفير مقاييس تمويلية وإدارية وربما من ابرز المقاييس التمويلية ما يتمثل فى المنح التى يمكن أن تغطى المصروفات وتكاليف مباشرة مثل المواصلات والكتب والزى المدرسى وفى بعض الحالات تغطى المنح أيضاً التكاليف غير المباشرة[2].

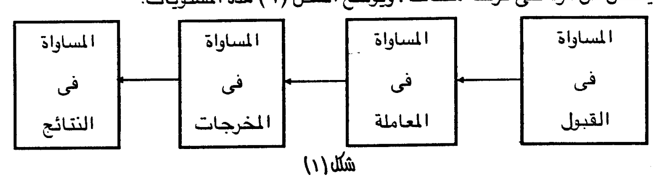
وبذلك يظل التمويل على مستوى الدولة والأفراد هو العائق والمعضلة الأساسية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالصورة وبالشكل الذى نصت عليه المواثيق والدستور المصرى.

---

(١) محسن خضر، مرجع سابق، ص٩٨.
(٢) نيكولاس بورنيت، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

محددات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

لكى يحصل الفرد على الفرصة المتكافئة لابد أن تتحقق بعض المستويات الضرورية والمترابطة وإفتقاد إحداها يصنع فجوة تعوق التطبيق الأمثل لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لقد تعددت محاولات تقسيم مفهوم تكافؤ الفرص وتحليله إلى مستويات إلاَّ أنه يوجد شبه اتفاق بين بعض المهتمين بذلك أمثال تورستين هـ Torsten Husten وأريك هنسن Hensan Eric الدانماركى وغيرهما على مجموعة من المراحل أو المستويات التى من خلالها يحصل كل فرد على فرصة متكافئة، ويوضح الشكل (١) هذه المستويات:



شكل (١)

مستويات تكافؤ الفرص التعليمية

١- المستوى الأول : المساواة فى القبول والإلتحاق *Equality Acess*

وهذا أول مستويات تكافؤ الفرص التعليمية ويقصد به أن تقدم الدولة الفرصة لكل فرد فى المجتمع، فمن ينطبق عليه معايير القبول التمتع بفرصة الالتحاق بأى مرحلة وأى نوع من التعليم دون اعتبار لأى عامل خارجى يرتبط بالمستوى الاقتصادى، ويعتبر هذا المستوى ابسط مستويات تكافؤ الفرص التعليمية فى تطبيقه ولكن بالرغم من بساطته فإنه يمثل الجزء الأساسى الذى يرتبط به تطبيق المستويات التالية[1]، ويرى البعض أن مستوى القبول يتوفر فى مصر حالياً نظراً لوجود مجانية التعليم والمعيار الدقيق

(1)Torsten, Husten, Socond Thoughts on Equality in Education in UNESCO, Planning Education for Reducing Unequality, Paris: An International Institute for Educational Planning, 1981, pp. 63-66

والموضوعى للقبول والذى يتمثل فى مكتب التنسيق فى الثانوية العامة أو الاعتماد على مجموع الدرجات فى السنوات الدراسية الأخرى[1].

ولما كان من الصعب على النظام التعليمى أن يستوعب كل الملزمين سنوياً مع زيادة نسبة الاستيعاب مما يولد عديداً من المشكلات مثل تكدس الفصول ولا يخفى ما يترتب على ذلك من زيادة العبء الملقى على كاهل المعلمين وسوء استخدام المرافق المدرسية وغير ذلك من المشاكل المترتبة على زيادة الاستيعاب الذى لايقابله الإعداد المناسب لتلك الزيادة.

وهذا الحق مكفول فى مرحلة التعليم الأساسى بالميلاد أو مراحل التعليم التالية فيتطلب الالتحاق بها عدة شروط منها توفير مستوى القدرات التحصيلية المناسبة لدى المتقدم حتى يستطيع أن يصل إلى قمة السلم الاجتماعى الجدير بالخبراء الحاصلين على أعلى الدرجات فى مجتمع يطلق عليه مجتمع الجدارة[2].

وكما رأينا فإن هذا المستوى يمثل القاعدة الأساسية التى يترتب عليها باقى المستويات، فالمساواة فى القبول حق تكفله الدولة لأى طفل طالما إنها تعتمد على معايير موضوعية وإن كانت كل المؤشرات تؤكد عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لكل منهم فى سن الالزام لعدم توفر الأماكن بالمدارس، مما يؤدى لعدم تحقق المساواة بين الجميع فى حق الالتحاق بالمدرسة.

---

(١) على السيد الشخيبى، تكافؤ الفرص التعليمية والسياسة التعليمية فى مصر، دراسة تحليلية نقدية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولى للإحصاء والبحوث الاجتماعية والسكانية فى الفترة من ٢٨ مارس الى ٣ ابريل، تربية عين شمس، ١٩٨٧.

(٢) سليمان نسيم وآخرون، تكافؤ الفرص والسياسة التعليمية فى مصر، بحث مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٨.

المستوى الثانى : المساواة فى مستوى الخدمة التعليمية

وهو يشير إلى ضرورة حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره فى الإفادة من العناصر التعليمية التى تقدمها الدولة من أبنية مدرسية وأجهزة وأدوات وأن توزع هذه العناصر بالتساوى بقدر الإمكان بين جميع المدارس التى تقع تحت مظلة القطاع العام فى جميع أنحاء الدولة[1].

وباستطلاع الواقع التربوى الملاحظ حالياً نجد أن اصحاب المراكز المرموقة والسلطة والنفوذ ورؤوس الأموال يتمتع أبناؤهم أحياناً بمعاملة خاصة من إدارة المدرسة ذاتها وهذا لاينقص من وجود العدالة والمساواة فى مدارسنا ولكنه على الأقل يظهر شكلاً من اشكال التمايز غير المرغوب فيه، كما يلاحظ توفر الإمكانات المادية والبشرية لدى بعض مدارس المدن وخاصة فى العواصم الكبيرة فى الدولة والتى لا تتوفر بنفس الكم والكيف فى كافة مدارس المحافظة.

وبناءً على هذا المفهوم التقليدى يعتمد تكافؤ الفرص التعليمية على إتاحة الفرصة لجميع التلاميذ فى مراحل التعليم بحيث يتلقون تعليماً من نفس المستوى فى مبانى مدرسية متقاربة من حيث ملاءمة المبانى للأهداف التعليمية، ويضم نفس التجهيزات ويدرس التلاميذ بها مناهج موحدة ويقوم بالتدريس فيها معلمون على نفس مستوى الإعداد كما تتساوى تكلفة التلميذ فى جميع المناطق التعليمية، ويتضح من هذا المفهوم أنه يركز على اثر التفاوت فى مدخلات العملية التعليمية مثل حداثة أو قدم المبنى المدرسى ومستوى التجهيزات المدرسية فى توفير فرص تعليمية غير متكافئة[2].

---

(١) على السيد الشخيبى، المرجع السابق، ص ١٣١.
(٢) أحمد كمال عاشور، تكافؤ الفرص التعليمية (نظرية تحليلية مقارنة)، بحوث ودراسات تربوية، جامعة قطر، ١٩٨٢، ص٣

فقد يوجد بعض التفاوت فى مستوى الخدمة التعليمية بين كل من الريف والحضر حيث إن هناك العديد من المناطق الريفية والساحلية النائية التى توجد بها مدارس ابتدائية أو إعدادية أو غيرها مما يحول دون التحاق الأطفال بأى نوع من التعليم وإذا أرادوا التعليم فعليهم أن يسيروا المسافات البعيدة والذى يعتبر بدوره عائقاً دون الالتحاق بالتعليم وخاصة ابناء الفقراء، ولذلك فكما يقتضى تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون هناك توزيع عادل فى الكم يقتضى أن يكون هناك توزيع عادل فى الكيف فلا يجوز بحال من الأحوال أن يستأثر الفريق الواحد بالمدارس ذات الأبنية الضخمة والأدوات الحديثة بينما ينكب الفريق الآخر فى المدراس ذات الأبنية المتداعية والأدوات البالية. فالدول الديمقراطية لاتكون قد أدت وظيفتها التربوية على أحسن وجه بزيادة أعداد الأبنية التعليمية وجموع غفيرة من التلاميذ بدون أن تجهز هذه المدارس بأصلح الأثاث وأحدث الأدوات وأكفأ المعلمين[1].

ومما لاشك أن استمرار استراتيجية التوسع الكمى قد تؤدى إلى تعميق مشكلات النظام التعليمى، كما أن عدم الاتساق بين النمو الكمى والكيفى أدى إلى الضعف والقصور فى أداء العملية التعليمية فتوفر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية عالية الجودة اصبحت قاصرة على القطاع الخاص التعليمى الذى يتوفر به مدخلات العملية التعليمية مما خلق ثنائية فى التعليم وعمل انقساماً داخل كيان المجتمع المصرى حيث يتمتع القادرون مالياً فقط بتلك الخدمات المتميزة.

وإذ كنا نؤكد على ضرورة العدالة فى المعاملة فإن هناك ظروفاً عديدة تؤدى إلى بعض الاختلافات فى المعاملة بين الأشخاص ويصبح توحيد المعاملة فىظلها من الأمور

(١) جورج شهلا وآخرون، مرجع سابق، ص٤٥٤.

غير المرغوبة فالإعانات المالية مثلاً توزع على أساس مدى حاجة الطلاب لهذه الإعانات وفى نفس الوقت توزع مكافآت التفوق للطلاب المتفوقين كل حسب تقديراته(١).

وإن كانت هناك ضرورة ملحة للمساواة فى المعاملة فيجب ألا يكون المستوى الاجتماعى والاقتصادى الذى تنتمى إليه أسر التلاميذ هو المعيار وغالباً ما تأخذ تلك المعاملة شكل درجات أعمال السنة والمشاركة فى الأنشطة المدرسية، ولكن هناك ظروف لاتحتاج إلى المساواة مثل تقديم إعانات للطلاب الذين ينتمون للسر الفقيرة أو الإعفاء من المصروفات الدراسية وكذلك تشجيع الطلاب المتفوقين بتقديم مكافآت لهم.

وهذا يستلزم أن يوجد المعلمون أساليب تكفل تقديم المعونة والتشجيع اللازمين لكل فرد حين يلزم ذلك بدلاً من معاملة مماثلة للجميع فيجب عدم المساواة فى المعاملة لصالح المتعلمين الضعاف فى بعض المراحل على الأقل إذ أردنا أن يصل التلاميذ إلى درجة من التكافؤ فى مخرجات التعليم، وهذا يعنى أن المدرسة التعليمية بكل أدواتها ومعلميها تسعى أن يبلغ التلاميذ جميعهم مستويات مقبولة من التعليم بدلاً من الاكتفاء بأن يعامل كل معلم المتعلم معاملة عادلة ومتساوية مع معاملة غيره (٢).

وتتأثر المعاملة أحياناً بعوامل اخرى مثل المحسوبية أو القرابة أو الوساطة وغير ذلك فى ضوء المعاملة قد يؤدى إلى عدم استمرار الطلاب فى التعليم، كما قد يؤدى عدم الالتزام بمعايير تمييز الطلاب إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث يترتب على سوء المعاملة إنتشار التسرب فى مدارسنا ولكن يلاحظ أحياناً الإهتمام بالكم على حساب

---

(١) جمال على الدهشان، مرجع سابق، ص ٣٢.

(2)Bloom Bengamins, Stablity and Chang in Human Characheristie, New York: Wiley, 1964, p. 215.

الكيف الأمر الذى جعل هناك صعوبة بالغة لقياس مدى تحقق ذلك المستوى، لكن هناك محاور يجب التركيز عليها لاستمرار الطالب فى الدراسة [1] :

١- قدراته واستعداداته الدراسية.

٢- نمط العلاقات الاجتماعية السائدة فى المدرسة.

٣- فيما يتصل بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للطالب نفسه. لأن المساعدات والرعاية الاجتماعية والصحية والمادية لبعض الطلاب تساعد على تحييد هذا العامل وتجعل التسابق بين الطلاب على أساس الجدارة المعتمدة على الفوارق الذهنية.

وعلى ذلك يفتقر مستوى الخدمة التعليمية إلى عدم المساواة بين إمكانات المدارس فى الريف والحضر حيث إن هناك مناطق محرومة حتى الآن من وجود المدارس وكذلك التفاوت بين المدارس الخاصة والحكومية من حيث مدخلات العملية التعليمية، بالإضافة إلى الفوارق الاجتماعية التى تلعب دوراً فى بعض الأحيان فى معاملة الطلاب بالمدارس.

المستوى الثالث، التكافؤ فى الظروف الاجتماعية بين الأفراد فى المجتمع

والمقصود به أن يكون هناك تكافؤ أو تقارب بين الأفراد فى الفرص الاجتماعية والاقتصادية بالحد الذى لايسمح بضياع فرص التعليم على أحد أو تحديدها أو التأثير فيها[2].

فتحقيق المستوى الأول هو الالتحاق بالتعليم والثانى المساواة فى الخدمة التعليمية المقدمة غير كاف لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية طالما أن هناك تلاميذ يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، فقد أكدت عديد من الدراسات أن ظروف أسرة

---

(1) Ibid., p. 220.

(٢) محمد أحمد الغنام، مرجع سابق، ص١٩.

التلميذ والتى تشمل مستوى تعليم الأب والأم والحالة الاقتصادية ومستوى المعيشة الذى يؤثر بصفة مباشرة على مستوى التحصيل الدراسى.

وقد أوضحت إحدى الدراسات التى أجريت لقياس مستوى التحصيل الدراسى لمجموعة من التلاميذ من اسر ذات مستويات اقتصادية وثقافية مختلفة ومدارس تختلف فى إمكاناتها أن المستوى الاقتصادى له تأثير كبير على التحصيل الدراسى وهو المسئول عن تباين التحصيل بين التلاميذ [١].

فالظروف الأسرية والاجتماعية يمكن أن تقف عائقاً أمام إفادة بعض التلاميذ من الخدمات التعليمية التى تقدم لهم، فالطلاب الذين يسيرون عدة كيلو مترات إلى أن يصلوا إلى المدرسة لايمكن أن يتساووا مع من يأتون بسيارات خاصة والذين يتكدسون مع اربعة أو أكثر من الأخوة فى غرفة واحدة غير هؤلاء الذين لايزيدون عن اثنين وكل منهم يستقل حجرة[٢].

ويرى عبد الغنى عبود إن مجرد فتح ابواب المدارس وتيسير دخولها بمختلف المناطق غير كاف بل لابد إلى جانب ذلك من تقديم الخدمات التعليمية والصحية والنفسية والاجتماعية للمتعلين حيث يمكن أن يفيد كل متعلم إفادة حقيقية من برامج التعليم التى تقدمها المدرسة وإلا زادت نسبة الفاقد فى التعليم[٣].

وتستلزم العدالة الاجتماعية ضرورة خلق الظروف المشابهة وتحسين الأحوال المعيشية العامة للأفراد عن طريق البرامج التى تقوم بها الدولة لمساعدة الفقراء والمحرومين، من خلال التعليم، ومن هنا تظهر ضرورة تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية، ومما لاشك فيه

(1)Mosteller, T. and Maynihen, D.P., An Equality of Educational Opportunity, New York, Pand on House, 1992, pp. 220-222.

(٢) زينب حسن حسن، مرجع سابق، ص١٩.

(٣) عبد الغنى عبود، دراسة مقارنة لتاريخ التربية، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٦) ص١٩٨.

أن الظروف العائلية والاجتماعية والثقافية التى يعيشها الفرد لها اثارها على تعليمه فالتلميذ الذى ينشأ فى بيئة لها طابعها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الخاص يتأثر بهذا الطابع،وغالباً ما يذهب التلميذ إلى المدرسة باتجاهات ثقافية تؤثر على درجة تقبله للتعليم[1].

ومما سبق يتضح أن قضية التكافؤ لها ابعاد اكبر من مجرد إتاحة الفرصة التعليمية ولكنها قضية متشابكة الأطراف تلعب ظروف عديدة فى تحقيقها، ومن الصعب خلق ظروف متشابهة لجميع الطلاب حتى يتحقق التكافؤ فى الفرص التعليمية، فالفروق الاجتماعية سوف تظل بين الأفراد، وقد ينعكس ذلك على مستوى الطالب بشكل أو بآخر ولكن على الأقل التقليل من حدة هذه الفوارق، فتكافؤ الفرص التعليمية يقتضى أن يسبق ويصاحبه تكافؤ وتقارب على الأقل فى الفرص الاقتصادية والاجتماعية التى تتوفر للنشء متمثلة فى أحوالهم الأسرية وبالقدر الذى لايسمح بضياع فرصة التعليم على أحد وتهديدها والتأثير فيها بسوء.

المستوى الرابع : المساواة فى النتائج :

ويقصد بها أن يحصل كل فرد فى المجتمع على فرصة متكافئة مع الآخرين فى الحصول على الوظيفة أو العمل الذى يتناسب مع مؤهله الدراسى ومجال تخصصه.

إن التمييز والتفرقة تجعلان البعض يحصل على أعمال أفضل وأسرع من البعض الآخر وتذهبان بالكثير من الآمال والطموحات التى تعد دافعاً اساسياً فى إقبال الناس

(١) منصور حسين وكرم حبيب، التعليم فى خدمة المجتمع والتغير الاجتماعى، (القاهرة: مكتبة الوعى العربى ١٩٧٧) ص ص ٧٦-٧٧.

على التعليم، ومن ثم فإن عدم الاطمئنان إلى هذا الجانب لابد أن يقعد الكثير من ولوج أبواب التعليم مهما كانت مجانياً[1].

ومن النادر أن يتحقق هذا المستوى حيث يوجد تفاوت كبير فى فرص العمل بين ابناء المجتمع، رغم الحصول على مؤهل دراسى واحد فلا تطابق بين الوضع التعليمى والوظيفى، فالتفوق الدراسى لايلعب دوراً رئيسياً فى فرص الالتحاق بالعمل وقد اضعف ذلك من قيمة الشهادة العلمية فى نفوس الناس بعد أن اصبحت الوساطة والمحسوبية تتداخل بشكل كبير فى إعتلاء الوظائف بصرف النظر عن الشهادة والتفوق.

ويعد هذا المستوى محصلة المستويات السابقة لأنه يمثل همزة الوصل بين النظام التعليمى والبناء الوظيفى فى المجتمع، ويدل نجاحه على نجاح تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ويشير ذلك إلى أن يحصل كل خريج من التعليم على فرصة متكافئة مع غيره فى العمل الذى يتفق مع مؤهله وتحصيله الدراسى ويتفق التطبيق السليم لهذا المستوى مع المبدأ الديمقراطى الشائع "الفرد المناسب فى المكان المناسب" [2].

ومن خلال العرض السابق يمكن القول بأن هناك بعض المحددات يمكن من خلالها تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتى تتمثل فى[3]:

* الأيديولوجيا الحاكمة والموجهة للتعليم وهذا الأمر يتعلق بالسياسة العليا للدولة هل النظام القائم نظاماً ديمقراطياً حقاً، هل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية تعبر عن ديمقراطية حقيقية؟ وهذا يعنى أن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يتوقف على السلطة السياسية الحاكمة وإتجاهاتها.

---

(١) زينب حسن حسن، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) على السيد الشخيبى، تكافؤ الفرص التعليمية والسياسة التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص٨.

(٣) عنتر لطفى محمد، الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر (دراسة نقدية)، مجلة التربية المعاصرة العدد (٣٩)، السنة (١٢)، سبتمبر ١٩٩٥، ص٦٤.

* الظروف الاجتماعية والسياسية (الثقافية والأيديولوجية) وظروف سير العمل بالمدرسة تؤدى إلى خلق الصعوبات المدرسية والرسوب المدرسى.
* طبيعة المعرفة التى تقدمها المؤسسات التعليمية حيث إن حجم المعرفة ونوعها يختلف وفقاً لنوع المؤسسة التعليمية والمقررات التى تدرس بها، ومن ثم فإن المعرفة باختلاف فئاتها ضرورية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمة أمام الجميع.
* الوعى لدى القائمين على التعليم بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وابعادها وجوانبه التربوية.

وقد حدد مؤتمر الديمقراطية والتعليم بعض المحددات وهى بمثابة تصورات بديلة لتكافؤ الفرص التعليمية فى المجتمعات النامية، هى[1]:

١- المشاركة أو التمثيل النسبى للسكان والطبقات الاجتماعية فى النظام التعليمى وخاصة على أنواع التعليم المتباينة.

٢- الاستمرار فى المدرسة وليس دخولها فقط بمعنى كيف يكون الالتحاق بالمدرسة متاحاً ولكن الاستمرار فيها وفقاً لمعايير موضوعة لتقييم النجاح التعليمى وليس فى ضوء الخلفية الطبيعية للفرد فقط.

٣- تنقية الجو المدرسى وتخليصه من كل النظريات المعوقة للفكر الجديد لبناء الإنسان بناءً متوازناً ويأتى ذلك من خلال مشاركة الإنسان فى العملية التربوية مشاركة فعالة.

٤- المساواة فى الفرص التعليمية تعنى بالضرورة المساواة فى الشروط الاجتماعية لإقامة حياة إنسانية مقبولة أى تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع.

---

(١) أعمال مؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر ٢-٥ أبريل ١٩٨٤، مجلة التربية المعاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، العدد (١٢)، ١٩٨٦، ص ص ٢٦٢-٢٦٤.

من العرض السابق يمكن استخلاص مجموعة من المحددات لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

١- قدرة النظام التعليمى على استيعاب الأطفال فى سن التعليم، حيث مازالت نسبة لايستهان بها من الملزمين خارج مؤسسات التعليم، وهناك عوامل عديدة مسئولة عن ذلك منها ما يتعلق بالنظام التعليمى، والبعض الآخر لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، ولذا يجب وضع خطة شاملة مع تحديد العوائق لزيادة قدرة النظام التعليمى على الاستيعاب الكامل لكل من هم فى سن الالزام.

٢- الفروق فى توزيع الخدمة التعليمية بين الريف والحضر ومدى الإهتمام بالكيف فى التعليم والاختلافات النوعية بين المدارس تعوق التطبيق الأمثل لتكافؤ الفرص التعليمية.

٣- مدى التوازن المحتمل بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة فالتمايز فى نوعية الخدمة من حيث الكفاءة والفاعلية مضافاً إليها التمايز الاجتماعى من شأنه أن يؤثر سلباً على تطبيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً، مبدأ مجانية التعليم

وهو من الدعائم الرئيسة لديمقراطية التعليم وأهم الثمار التى جناها التعليم بعد الثورة وهو حق كفله الدستور لجميع المواطنين بدون تمايز أو تفرقة بل اراد الدستور أن يجمع كل فئات الشعب تحت مظلة المجانية ليتمتع الجميع بالحق فى التعليم.

مفهوم مجانية التعليم

يرى مصطفى كمال حلمى أن مجانية التعليم يقصد بها توفير فرص التعليم المتكافئة لأبناء الشعب كافة وفى جميع مراحل التعليم باختلاف نوعياته باعتباره حق

يحصلون عليه بالمجان وفق معايير أساسية تستند إلى المقومات العلمية والطاقات الذهنية للطالب دون إرتباط بالوضع الاجتماعى للتعليم من حيث القدرة أو عدم القدرة على سداد الرسوم التعليمية أو غيره(١).

ويرى محمد حافظ أنها تعنى ببساطة أن ابناء الطبقات الاجتماعية الواقعة فى أدنى السلم الاجتماعى وذات الدخل المنخفض وعلى وجه التحديد أبناء بعض العمال والفلاحين الفقراء يملكون الفرص لدخول النظام التعليمى والارتقاء به دون أن تعترضهم حواجز القدرة المالية(٢).

وبذلك فالمجانية تعنى فى التعريف الأول توفير الفرصة التعليمية للجميع وفى جميع المراحل طالما يمتلكون القدرة العلمية والاستعدادات مع إغفال الإنتماءات الاجتماعية للمتعلم حتى ولو كان قادراً على السداد فليتمتع الجميع بهذا الحق الدستورى.

أما التعريف الثانى فيرى أن المجانية تؤازر الطبقات غير القادرة التى لا تملك الإنفاق على التعليم فتساعد المجانية على تخطى تلك الحواجز فى الالتحاق والارتقاء فى السلم التعليمى. ويرى ذلك التعريف أن المجانية مكسب كبير لذوى الدخل المنخفض.

وعلى ذلك فإن المجانية تعنى أن يتمتع الطلاب بكافة الخدمات التعليمية المقدمة مجاناً، وذلك فى جميع مراحل التعليم وخاصة ابناء الطبقات غير القادرة وذوى الدخل المنخفض حتى يتمكنوا من مواصلة التعليم وتخطى العقبات الاجتماعية والاقتصادية،كما أنها حق للقادر وغير القادر، فالمجانية لم تقرر بين يوم وليلة ولكنها استغرقت وقتاً طويلاً حتى تحقق هذا الأمل وأصبح واقعاً ملموساً وحقاً يتمتع به كل مواطن.

---

(١) مصطفى كمال حلمى، مجانية التعليم وابعادها، مكتب الوزير، وزارة التربية والتعليم، يوليو ١٩٨٣، ص٢.
(٢) محمد حافظ، مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمى فى المجتمع المصرى، المؤتمر الثانى عشر للاحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والجنائية والسكانية، مارس ١٩٨٧، ص١٦.

إطلالة تاريخية لمجانية التعليم

وللمجانية جذور تاريخية تمتد منذ العصر الإسلامى حيث كانت الكتاتيب والمساجد والمدرسة دون أن يطالب الطالب بدرهم واحد، والأهم من ذلك وجود الشرط الأساسى للديمقراطية بحيث لم تستوقفقط بين الطلاب فى شروط الدخول والالتحاق ولكنها امتدت إلى الداخل فهيئت فرصاً متكافئة فى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم المرتبات والغذاء والكساء للطلاب، هذا بالإضافة إلى الإثابة المستمرة فى المساجد طوال فترة التعليم مع توفير الكتب[1].

ومبدأ المجانية لم تغفل المساواة فى الالتحاق بل اهتمت بتحييد العوامل الاجتماعية والاقتصادية بتقديم المنح والمساعدات حتى يستطيع الطالب مواصلة تعليمية بدون أى عائق.

وفى تاريخ المجانية فى مصر كان التعليم مجاناً طوال تاريخه ولم تمنح مجانية التعليم فى مصر إلاَّ منذ عام ١٨٨٥ بعد دخول الاحتلال البريطانى بثلاث سنوات، والواضح أن وجود الاحتلال البريطانى تعمد إحداث تغييرات جذرية فى تركيبه المجتمع المصرى منها إقرار المصروفات بزعم أن ذلك سبيلاً لسداد الديون، وبطبيعة الحال كان الهدف أبعد من ذلك وأعمق ويستهدف إجراء انتقاء معين لنوعية المتعلمين بناء على الفئة الاجتماعية التى ينتمون اليها[2].

فالمجانية كانت تتطلب أموالاً كثيرة للإنفاق عليهاومعظم ميزانية الدولة فى ذلك الوقت كانت توجه لسداد الديون فلم يكن التعليم من الأمور التى تحتل الأولوية انما كانت

(١) زينب حسن حسن، مرجع سابق، ص ٩٧.
(٢) حسان محمد حسان، رأى فى الغاء مجانية التعليم، التربية المعاصرة، العدد الخامس، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ص١١٩.

له مرتبة متأخرة لتظل الأمة غارقة فى ظلمات الجهل لايصل إليها نور التعليم الذى يؤدى إلى التنوير الفكرى للشعب المصرى.

والغريب أن الاحتلال كان يرجع إلغاء المجانية لكثير من الأسباب منها[١]:

١- التعليم بمصروفات يساعد على توفير الرعاية الكاملة وهو عامل هام فى تطوير التعليم.

٢- التعليم بمصروفات يجعل الأهالى يهتمون بأبناهم ويراقبونهم.

٣- حالة البلاد المالية السيئة إذ أن التعليم يتطلب أموالاً كثيرة للإنفاق عليه ومعظم ميزانية البلاد تذهب لسداد الديون وهناك أمور أخرى تحتل الأولوية من حيث الاهتمام، أما التعليم فيحتل مرتبة متأخرة من حيث مكانته.

وهذه المبررات التى ساقها الاحتلال غير موضوعية ولكن السبب الحقيقى قد يكون قد وضع الحواجز لتقييد فرص التعليم أمام عامة الشعب وقصرها على فئات محددة قادرة على دفع المصاريف التى تفرضها فحمل التعليم فى عهد الاحتلال معنى الانتقائية، وكذلك كان يحمل فى طياته معنى الطبقية الاجتماعية.

وتدريجياً حصل المواطن المصرى على مجانية التعليم فى المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية فبعد صدور الدستور عام ١٩٢٣ الذى نص على أن يكون التعليم إلزامياً للمصريين وكان يرى أن مسئولية الحكومة هى تقديم التعليم للشعب بأيسر السبل ومع قيام الثورة ١٩٥٢م قررت مجانية التعليم الثانوى وذلك بعد أن تم إقرار مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٤ ثم إقرار مجانية التعليم الثانوى ١٩٥٠ ولكن ظل التعليم العالى قائماً بمصروفات[٢].

---

(١) عنتر لطفى محمد، تحليل تاريخى لأسباب مجانية التعليم فى مصر، مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع، يناير ١٩٨٨.

(٢) عليه على فرج، التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، (الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٦)، ص٧.

إعمالاً لمبادئ ثورة يوليو قررت الحكومة مجانية التعليم فى كل المراحل التعليمية تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص ولقد نص الدستور ١٩٥٦ فى مادته (٥٠) على أن التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية والتوسع فيها تدريجياً وأن تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شئونه وفى جميع مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان، وفى الحدود التى ينظمها القانون[1].

وقد أعلن جمال عبد الناصر أنه "سيكون التعليم مجاناً فى جميع أنواع المدارس على اختلاف مستوياتها بما فيها المعاهد العليا والجامعات، حتى لايمتاز مواطن عن آخر نتيجة لقدرته المالية على تحمل المصروفات المدرسية بينما يعجز عنها الآخرون وهو ما نظمه القانون ٤٩ لسنة ١٩٦٣ وتكرر ذلك النص فى القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ "التعليم العام بمراحله المختلفة فى مدارس الدولة بالمجان"[2].

فمن خلال النظرة السريعة السابقة لتطوير المجانية فى مصر نستطيع أن نلقى الضوء على العوامل التاريخية التى أثرت فى مجانية التعليم فى مصر وهى:

أ - الطبقية الاجتماعية: والتى خلقت طبقية فى التعليم، تعليم راق للأغنياء يؤدى إلى اعتلاء الوظائف المرموقة فى الدولة، تعليم للفقراء ضعيف الإمكانات وبذلك صنعت الثنائية فى التعليم طبقة جليدية أذابتها ثورة ١٩٥٢ وجاءت معها عذوبة المجانية.

ب- أثر الاحتلال فى المجانية كالآتى:

- حرمان عامة الشعب من فرص التعليم حيث لم يكن يستطيع دخول المدارس سوى أبناء القادرين.

---

(١) محمد حافظ، مرجع سابق، ص ١٦٨.
(٢) وزارة التربية والتعليم، مجانية التعليم من بداية القرن التاسع عشر حتى الآن، (القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٨٤) ص٢٣.

- ارتبط ألتعليم بفكرة الثنائية حيث وجد نوعان من التعليم المدنى أو التقليدى
- انتشار الجهل والتخلف بين ابناء الشعب المصرى فترات طويلة.
- تقييد فرص التعليم ووضع الشروط والحواجز التى تحول بين الشعب وبين الالتحاق بالمدارس وكان أهم الحواجز هو المال الذى يفتقده غالبية الشعب ولا يملكه إلاَّ القلة.

جـ- أزمة تمويل التعليم فى المجانية:

- العامل الاقتصادى كان وراء المحاولات المتعددة التى تعرضت لها المجانية للإلغاء أو عدم التطبيق منذ عهد الاحتلال حيث تم فرض المصروفات بحجة عدم كفاية الأموال لذهاب جزء كبير منها لسداد الدين.

والمشكلة فى مصر لا تكمن فى مجانية التعليم بقدر ما هى فى قصور إمكانات الدولة عن الوفاء بمتطلبات المجانية لما يتطلبه ذلك من أموال تفوق قدرتها المادية. إلاَّ أن بعض القوى الاقتصادية بين الأفراد سرعان ما استغلت ضعف الموارد المالية للدولة وما ترتب عليه من تدهور فى مستوى الخدمة التعليمية كماً ونوعاً واستحدثت أبواباً أخرى مثل الدروس الخصوصية ومدارس اللغات لتقدم خدمة تعليمية أحسن لمن يدفع أكثر وبدأت بالتالى عملة إعادة فرز اجتماعى لكى لايتصاعد فى السلم الاجتماعى إلاَّ من يملك القوة أصلاً وتبقى الأغلبية فى قاع السلم[1].

وبذلك نرى أن هناك عوامل عديدة تضافرت ولعبت دوراً خطيراً فى تاريخ المجانية من احتلال أجنبى حجب التعليم من عامة الشعب وقصره على القادرين، فالطبقية

---

(١) سعيد إسماعيل على، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لقضية ترشيد مجانية التعليم الجامعى، <u>نحو مشروع تربوى حضاري لمصر فى الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧</u>، الجزء الأول، تربية عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠.

الاجتماعية امتدت إلى التعليم مما أوجد الثنائية فى التعليم بقصر التعليم على الفئة القادرة بالإضافة إلى أزمة التعليم التى مرت بها البلاد عبر السنوات الماضية والتى أدت إلى عدم تطبيق المجانية بالشكل المرجو.

معوقات المجانية:

تقف بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أمام مسيرة المجانية فى مصر وذلك فى ضوء التغيرات متعددة الجوانب التى يعيشها المجتمع المصرى.

وتواجه مجانية التعليم اليوم عدة صعوبات تعالت معها أصوات تنادى بضرورة إعادة النظر فيها، ومن هذه الصعوبات أن(١):

أ - صعوبات اقتصادية تحول دون توفير الامكانات المالية الكافية لمستلزمات العملية التعليمية لتقديم خدمات ذات نوعية وجودة عالية من حيث الكم والكيف لكفاية النظام التعليمى الداخلية والخارجية، ومن ملامح هذه الأزمة فى الجوانب الاقتصادية الآتية:

- سلسلة من التأثيرات الاقتصادية لتتابع الاختلالات الخارجية لزيادة حجم الواردات المستمرة والدائم عن حجم الصادرات وما يترتب عنه من عجز مستمر فى ميزانية المدفوعات مما يؤدى لزيادة القروض الخارجية.
- يلزم الاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية للمجتمع المصرى ومنها ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المالى للعملة المصرية.

(١) على على عبد ربه، مجانية التعليم المصرى بين الإبقاء والإلغاء مع استراتيجية مقترحة لترشيد اقتصاديات التعليم للأجيال القادمة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى الثالث عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحو الاجتماعية والسكانية فى الفترة من ٢٦-٣١ مارس ١٩٨٨، مجلد ٩، مجلة البحوث الاجتماعية، ص ص ١٧٨-١٧٩.

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الانتاج القومى الاجمالى مع وجود بطالة عالية وما يترتب عليها من مشكلات.

ب- صعوبات اجتماعية ومنها زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، مما يؤدى إلى عدم الاتزان بين ما يجب أن يكون وما هو قائم بالنسبة لكم الفرص التعليمية وذلك لتزايد السكان بصورة مضطردة ومستمرة.

وكذلك يرى عبد الرؤوف الضبع أن مجانية التعليم ينقصها الإمكانات التى تتيح لها أداء النظام التعليمى لدوره مما ينتج عنها تدهور فى مستوى الخريجين فلا يوجد ارتباط بين مجانية التعليم وتدهور المستوى التعلمى حيث إن مجانية التعليم لابد أن يواكبها إمكانات فى نظام التعليم[1].

فالمجانية أدت إلى زيادة الطلب على التعليم فى سهولة ويسر وذلك لارتباط التعليم بالمكانة والوضع الاجتماعى،مما جعل هناك حالة من عدم التوازن من حيث الكم فى نسبة الاستيعاب والكيف فى توفير تعليم على درجة عالية من الجودة مما اثر بدوره على تحقيق مجانية التعليم وذلك بجانب العوامل الاقتصادية حيث تقلص حجم الاعتمادات المالية المتاحة للانفاق على الخدمات كالتعليم والصحة بالرغم من إعلان الوزارة سنوياً عن الزيادة النسبية المخصصة للتعليم، إلاّ إنها لا تتوازى مع نسبة الاستيعاب مما يؤدى إلى انخفاض حجم الخدمة المقدمة وبذلك بدأت تتلاشى فاعلية المجانية بالتأرجح لدى الكثير من المربين.

تعدد وجهات النظر حول مجانية التعليم

ظهرت أصوات تطالب بإلغاء المجانية أو بقائها أو ترشيدها وكان لكل فئة رأيها الخاص بإستجابة لتلك الصعوبات التى واجهت المجانية، وأمام إنخفاض نصيب التعليم

(١) عبد الرؤوف الضبع، التعليم والحراك الاجتماعى، مجلة التنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٥، ص١٢٤.

من الميزانية برزت مشكلات عديدة تركت آثارها على كم الفرص التعليمية ونوعها فالمجانية حق إنسانى وعلامة حضارية معاصرة.

النظرية الأولى:

تنادى ببقاء المجانية،وترى أنها علامة حضارية تدل على ما بلغه مجتمعنا من تقدم وركيزة من ركائزه كما أنها عنصر فى بناء الإنسان وتنمية قدراته، فالتعليم استثمار طويل الأجل ومن هنا ترى تلك الفئة لبقاء المجانية، وتنكر أن تكون المجانية سبباً فيما يعانيه التعليم فى وقتنا الحاضر من مشكلات، والأدلة هى[1]:

أ - مجانية التعليم حق من حقوق الشعب المصرى الذى كفله الدستور ولا يستدعى وجود ضائقة اقتصادية التفكير فى سحب هذا الحق.

ب- مجانية التعليم لها علاقة وثيقة بالنمو الديمقراطى الذى نعيشه فأى تفكير فى إلغائها إعتداء صريح على الديمقراطية.

جـ- إن النظرة إلى التعليم من زاوية اقتصادية فقط على إنه استثمار ليس خدمة هى نظرة لها وجاهتها ومصداقيتها ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه النظرة تؤدى إلى نتائج غير مستحبة حيث إن التعامل مع هذه القضية ليس كالتعامل مع قضايا إنتاجية أخرى حيث إن ماتبين أن عائده الاقتصادى قد قل فلابد من إعادة النظر فيما يتفق عليه والخطورة تكمن فى أنها تحيد العامل المادى وتهمل النتائج الثقافية والانسانية[2].

د - التعليم جزء من عملية التنمية والانتاج والمجتمع هو المستفيد من التنمية والانتاج ومن ثم كان التعليم واجباً على المجتمع، يجب أن يؤديه بالمجان وهوما اعتنقه

(١) محمد سمير حسانين، مرجع سابق، ص ١٩٩.
(٢) سعيد إسماعيل على، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لقضية ترشيد مجانية التعليم، مرجع سابق، ص ٧.

النظام السياسى والاجتماعى المصرى وأكده الدستور، وهكذا أخذ المجتمع على عاتقه مسئولية تعليم الناس بالمجان، مقدراً أن العائد والمردود من هذا التعليم ليس للفرد وحده وإنما للمجتمع أيضاً[1].

ويرى لويس عوض من خلال عديد من المقالات التى دافع من خلالها عن المجانية أن[2]:

أولاً: إنه ليس هناك علاقة بين مجانية التعليم وبين ما نراه من تدهور التعليم فى مصر فيما يتمثل فى انصراف عدد رهيب من المعلمين إلى الدروس الخصوصية أو فرض مؤلفاتهم الجامعية بدلاً من أداء واجبهم التعليمى على الوجه الأكمل وهو بمنزلة خلق سوق سوداء للتعليم نتيجة لقصور الكوادر التعليمية عن الوفاء باحتياجات المدارس والجامعات.

ثانياً: إن التعليم المجانى فى مصر ليس سياسة طارئة أو بدعة جديدة ولكنه تقليد مصرى استقر على الأقل منذ إنشاء الأزهر وحتى بناء الدولة الحديثة فى عصر محمد على

ثالثاً: إن موضوع الساعة ينبغى أن يكون إصلاح مسار التعليم المصرى وليس التفكير فى إلغاء مجانية التعليم.

وبعد تحليله ينتهى إلى أن التعلم ليس مجرد حق من حقوق الإنسان ولكنه واجب وطنى وإنسانى لأنه المدرسة الأولى التى يتكون فيها الإحساس بالمواطنة والمساواة بين المواطنين والتكافؤ فى فرص الحياة، فالجاهل يمثل اليوم عبئاً على المجتمع وقوة من قوى

(١) أحمد فتحى سرور، استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم يوليو ١٩٨٧)، ص٨٨.
(٢) سعيد إسماعيل على، دفتر أحوال التعليم، (القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٩٩) ص٢١٦.

التخلف التى تشد المجتمع إلى الوراء، وتعرضه لتفشى الأمراض الاجتماعية والخرافات الفكرية والسياسية.

ويرى لويس عوض أن العيوب التى تؤخذ على النظام التعليمى وتعلق على أكتاف المجانيـة ترجـع إلى سـوء التخطيط التعليمـى وعـدم الاتسـاق والتـوازن بـين مـدخلات ومخرجات العملية مما أدي الىحدوث خلل فى الهيكل التعليمى، فكان يجب أن يتم توزيع الطلاب طبقاً لما يتفق مع قدراتهم ومتطلبات خطط التنمية التى يجب أن تعنى بحاجة المجتمع وتنهض بالاقتصاد القومى، وبذلك يتم التخفيف من حدة البطالة

فتلك الفئة ترى أنه لايمكن إلغاء المجانية لأنه لايمكن التفريط فيها فهى القاعدة التى تم إرساء الهيكل التعليمى عليها فى مصر فقد فتح الباب على مصراعيه لجمع طوائف الشعب للالتحاق بنوع التعليم الذى يرغبه، ولا ينبغى التفكير فى سلب هذا الحق بحجة وجود أزمة اقتصادية ويجب ألا توضع شروط أو ضوابط تحول دون التمتع بها، فالتعايم واحداً من مجموعة الحاجات الأساسية لكل فرد فى المجتمع.

النظرية الثانية : عدم جدوى المجانية

رأى البعض أنه لاجدوى من مجانية التعليم وذلك فى ضوء الأدلة التالية(١):

١- تـوفير المدارس الخاصـة ذات المصروفات الباهظـة فـى جميـع مراحـل التعلـيم مـن الحضانة حتى الثانوية العامة، وتوفير التعليم الجامعى الذى يخترق حاجز الصوت فى جامعة تحت اسم "الجامعة الأمريكية".

---

(١) سعيد إسماعيل على، المرجع السابق، ص ١٩٦.

٢- لافائدة من مجانية التعليم فى ظل ظاهرة لها صفة الذيوع والإنتشار والعدوى هى ظاهرة الدروس الخصوصية بأجورها الباهظة التى تتصاعد عاماً بعد آخر فى ظل الكتب المدرسية والكتب الجامعية وملحقاتها.

٣- ليس فى صالح التعليم كماً وكيفاً أن يتحول الفصل الدراسى فى المدرسة إلى عجيج من التلاميذ فى فصول بغير نوافذ وبغير مقاعد أو سبورات ومنها ما هو بغير معلم أو معلمة.

٤- المجانية المسئولة عن مهرجان الثانوية العامة الذى يساعد من هم أكثر قدرة على اختزال المعلومات لاحتلال كل المقاعد فى كليات الطب والصيدلة والهندسة.

وترى هذه النظرية عدم جدوى المجانية وضرورة إعادة النظر بترشيدها فى ضوء ازدحام فصول الدراسة نتيجة للمجانية حيث لجأت الوزارة لابتكار أسلوب الفترات الدراسية، وترتب على ذلك عديد من المشكلات التربوية، ولذا فالمجانية اعاقت العملية التعليمية عن الوصول لهدفها وجعلت الكم يطغى على الكيف مما أدى إلى تدهور مستوى الخريجين وعديد من الظواهر منها الدروس الخصوصية بآثارها السلبية والتى كانت المجانية أحد أسبابها، ومن هنا لاينبغى تعليق مشكلات التعليم على المجانية وإن كان جزءاً بسيطاً من مشكلة التعليم لأن الدولة فتحت الباب على مصراعيه بدون ترشيد وكان قاسماً مشتركاً مع قلة الموارد والمدخلات التعليمية وكثافة الأعداد ومع قلة عدد الأبنية ولكن أياً كانت الأعباء فلا سبب يدعو إلى الغائها بل الترشيد مع البحث عن الأسباب الحقيقية التى أدت لظهور تلك المشكلات التى تفاقمت آثارها وإلا تكون المجانية هى كبش الفداء.

النظرية الثالثة : بقاء المجانية مع ترشيدها:

واجهت الدولة إقبالاً شديداً فى جميع مراحل التعليم فى ظل الأخذ بمبدأ مجانية التعليم وكفالة الدولة لهذا الحق مما أدى إلى تزايد الإنفاق، ولذا كان هناك تساؤل هل ما ندعو إليه من مجانية المدارس هى واقع موجود اليوم فى مدارسنا أم هدف تسعى إليه ولعل الجميع يتفق على أن مدارسنا اليوم ليس فيها مجانية، نعم هناك مجانية الرسوم الحقيقية، ولكن الرسوم غير الحكومية فى مدارسنا حقيقة واقعة منها ما تم تقنينه فى صورة مجموعات تقوية تحت إشراف مباشر من المدرسة، ومنها ما لم يتم تقنينه رغم وضوحه التام وهى الدروس الخصوصية[1].

رأى أصحاب تلك النظرية ترشيد المجانية وقصرها على الفقراء وهذا ما أطلق عليه "المجانية الطفيلية" حيث إن ما تقدمه الدولة من دعم مقصود به أن تعين غير القادرين إلاّ أن النظم القائمة وجهت هذا الدعم إلى الجميع كافة فى سباق يفوز فيه صاحب السطوة والنفوذ وتكون النتيجة من معه يزداد ومن ليس معه بعجز عن الحصول عن ما يستحق من دعمه[2].

وتمشياً مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وتمشياً مع دستور ١٩٢٤ وتمشياً مع القيمة الديمقراطية التى تميز فلسفة المجتمع المصرى، فإن المجانية يجب أن[3]:

١- تمنح للطلاب الممتازين سواء كانوا قادرين أو غير قادرين كحافز لهم ويجب أن يحدد مدى معين لهذا الامتياز فى الدراسة.

---

(١) أبو بكر عابدين بدوى، مجانية المدارس فى مصر، مجلة التربية المعاصرة، العدد الخامس، ١٩٨٦، ص٤٢٤.
(٢) سعيد إسماعيل على، الأبعاد الاجتماعية لقضية ترشيد مجانية التعليم، مرجع سابق، ص ص ١٩-٢٠.
(٣) محمد صديق حمادة، مجانية التعليم الجامعى بين الإلغاء والترشيد، جامعة الأزهر، مجلة البحوث التربوية، العدد الخامس، ١٩٨٥، ص ص ٣٤-٣٥.

٢- تمنح للطلاب غير القادرين الذين يريدون مواصلة الدراسة الجامعية ولكن يمنعهم من ذلك العوز الاقتصادى بشرط أن يتوفر لديهم الاستعداد للتعليم، أما الطلاب الذين يتكرر رسوبهم أولاً يظهرون تفوقاً فى دراستهم فليس من الديمقراطية مسايرة هؤلاء بمنحهم مجانية هم لايستحقونها، وترتب على تلك المجانية فى مصر أن امتنع ابناء القادرين عن أداء رسوم التعليم ومصاريفه فأفاد من مجانية التعليم من لايستحقونها ومن لايستطيعون حتى مجرد الإفادة من الدراسة بالمداس والمعاهد العليا لأنهم غير مؤهلين لذلك، واستعدادهم محدود وترتب على ذلك تشوه تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية الذى هو مبدأ أصيل لنجاح أى عملية تعليمية تقوم على العدل والإنصاف[1].

وكما كان الهجوم على المجانية إلاّ أن البعض دافع عنها وطالب بترشيدها ووضع ضوابط ومعايير للالتحاق بمراحل التعليم وأنواعها والوقوف عند معيارين هما القدرة الذهنية الحقيقية لدى من يريد أن يلتحق بنوع معين من التعليم فى كل مرحلة من مراحله، والحاجة الحقيقية للمجتمع لهذا التخصص الذى يريده الطالب، وأن المجانية يجب أن تكون قاصرة على الفقراء والنابهين، وكما ذكر سعيد إسماعيل على أن إلتزام الدولة من ناحية الفقراء التزام أخلاقى وإنسانى والتزامها من ناحية النابهين التزام التكريم للنبوغ، وفيما عدا ذلك لابد من وقفة.

تناول هذا الفصل نشأة وتطور مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتركيزه على تحقيق المساواة فى توزيع الفرص التعليمية ومحاولة التغلب على المعوقات التى تحدث التفاوت

(١) المجالس القومية المتخصصة، نحو استراتيجية مستقبلية فى مصر (القاهرة: الدورة العشرون، ١٩٩٣) ص٧٧.

كما ذكر مجموعة من المراحل والمستويات التى يعتمد بعضها على بعض والتى يحصل الفرد من خلالها على فرصة متكافئة.

وتناول الفصل مجانية التعليم وما أثير حولها من جدل بإلغاءها نظراً لما أدت إليه من مشكلات ومنها مضاعفة أعداد التلاميذ فى المدارس والفصول والتى عجزت عن مواجهتها العملية التعليمية والبعض رأى ترشيد المجانية لكونها حق دستورى مقدس يلزمه وضع الضوابط والمعايير التى تخفف من تبعاته.

وفى الفصل التالى تتعرض الدراسة إلى أبرز التغيرات الاقتصادية التى كان لها تأثيرها فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر، ومن هذه التغيرات الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ثم سياسة الخصخصة (الإصلاح الاقتصادى).

الفصل الرابع

دراسة تحليلية لبعض التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر
(المفهوم - الأهداف - المضامين)

مقدمة

شهد المجتمع المصرى فى الربع الأخير من هذا القرن بعض التحولات الاقتصادية الحادة التى استهدفت تصحيح مسيرة النمو الاقتصادى فى البلاد بما يلائم تحديات المجتمع فى القرن الحادى والعشرين،حيث تحول المجتمع من منظومة الاقتصاد الرأسمالى الى منظومة الاقتصاد السوق، وكان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من أبرز ملامح الربع الأخير من هذا القرن ثم تلاها فى السنوات الأخيرة سياسة الخصخصة (سياسة التحرر الاقتصادى).

وسيتم فى هذه الصفحات إلقاء الضوء على هذه التغيرات وما أدت إليه من تغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى، وكذلك التغيرات التى لحقت بالمجتمع.

أولاً: سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر (المفهوم - الأهداف - المضامين)

مفهوم الانفتاح الاقتصادى *Open Door Economic*

كانت الفترة منذ السبعينات فى مصر مليئة بالأحداث والتغيرات التى طرأت على الحياة الاقتصادية، فقد بدأ تطبيق سياسة الانفتاح بعد النظام الاقتصادى السابق الذى بلغ تدخل الدولة مستوى كبيراً، وكان الغرض من سياسة الانفتاح تخفيف القيود الإداريةوالعودة بالنظام الاقتصادى إلى مؤشرات الكفاءة، فمع هذه السياسة حدث تحول سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى ظهرت آثاره بشكل واضح فى المجتمع.

ويبدو من الوهلة الأولى وفقاً لمنظومة المصطلح الانفتاحى عكس "الانغلاق" بينما يشير الانفتاح فى المجال الاقتصادى إلى إباحة الاستثمار، ويشير الثانى إلى تقييد الاستثمار كذلك يتضمن الانفتاح السماح لرأس المال المحلى والأجنبى بالاستثمار فى عديد من المجالات مع وضع القيود فى مجالات معينة(1).

المفهوم اللغوى والاصطلاحى

وفى اللغة يقال فتح الباب ويقال فتح الطريق أى سمح له بالمرور وفتح فى الميزانية إعتماداً أى خصص مبلغاً للصرف وانفتح الباب مطاوعاً والشئ من الشئ انكشف عنه والفتح فى اللغة نوع من الحركة وهو من البناء والفتح المفتوح ويقال فتح لايكاد يغلق(2)

وجدير بالذكر أن تسوق اختلاف المفاهيم التى ظهرت من رجال الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم الانفتاح الاقتصادى.

ويعرف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الانفتاح الاقتصادى بأنه سياسة اقتصادية أخذت بها مصر بهدف تشجيع وتحفيز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية للقيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية بالإضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وتكنولوجيا مع استثمار رؤوس الأموال ولا يقتصر هذا على إنشاء المشروعات الجديدة بل إنه من الممكن أن يساهم فى تحسين المشروعات القائمة(3).

ويرى البعض أن الانفتاح الاقتصادى هو إطلاق الاقتصاد القومى من القيود الشديدة التى تعرقل مساره وإنطلاقه نحو أفاق جديدة لتحقيق التنمية والازدهار ورخاء

---

(1) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادي، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢) ص ص ١٤٣-١٤٦.
(2) المعجم الوسيط، الجز الثانى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص٥٣.
(3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الانفتاح فى ج.م.ع حتى ١٩٨٢/١٠/٣١، مايو ١٩٨١ ص١٣.

الشعب ولا يقصد بالإنطلاق إسقاط كل القيود والضوابط ولكن يقصد بها الانطلاق الواعى الذى يراعى كافة الظروف التى تحيط بها مع تفادى كافة المحاذير[1].

ويرى البعض أن الانفتاح الاقتصادى وهو الانصراف عن التمثيل بالنموذج الاشتراكى السوفيتى للتنمية والذى يستند إلى أسلوب التخطيط لإدارة الاقتصاد، كما يتضمن ذلك أيضاً الميل نحو احتذاء نموذج الاقتصاد الليبرالى القائم على ميكانيزمات السوق والذى ساد بأوضح اشكاله فى الولايات المتحدة[2].

وهناك رأى يرى أن الانفتاح يوحى بأن هناك حالة سابقة من "الانغلاق" ويأتى الانفتاح كنفى لهذه الحالة وتنطوى هذه التفسيرات على أن الاقتصاد المصرى كان قد أغلق بابه فى وجه التقدم الخارجى فمفهوم الانفتاح اذن ليس لفظاً فنياً اقتصادياً بقدر كونه إصطلاحاً سياسياً الهدف منه إحداث تحول فى طبيعة النظام الاقتصادى دون الإعلان صراحة بالعدول عن النظام الاشتراكى[3].

وجدير بالذكر أن مفهوم الانفتاح الاقتصادى يرتبط بشكل وبآخر بمبدأ الحرية الاقتصادية Economic Freedom أو ما يعرف باسم دعه يمد Leisser Fairlaissr وكذلك تخفيف القيود عن الاستثمارات الداخلية والمشتركة، فحتى الاستثمارات الأجنبية تتمتع بنفس الامتيازات.

وفى إطار الإستعراض السابق بمفهوم الانفتاح الاقتصادى يتضح أنه لفظ حديث الاستخدام فى اللغة العربية فلم يظهر فى المعجم الاقتصادى والسياسى المصرى إلاَّ مع

---

(١) عبد القادر مطاوع، سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال مناقشات ممثلى الأمة فى مجلس الشعب، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، نوفمبر ١٩٨٦) ص٧.

(2)Bruton, "Egypt's Development in the Seventies in Econmic" Development and Cultural Change, Vol. 1, No. 4, The University of Chiego, 1983.

(٣) جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطوره... الانفتاح.. الجذور... الحصاد... المستقبل، سلسلة قضايا اساسية (القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٣-٢٧.

بداية حقبة السبعينات لكنه طرح نفسه بإلحاح على ساحة العمل الاقتصادى والحوار الثقافى فى مصر.

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أفرزت سياسة الانفتاح الاقتصادى .

مرت مصر فى العقود الأخيرة بظروف اقتصادية شديدة القسوة حيث دخلت مصر عقد السبعينات وهى محملة بالخسائر الجسيمة نتيجة لحرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وتلك الخسائر والتحديات اثرت على نمو الاقتصاد القومى وأوضاعه الداخلية، فقد فقدت مصر سيناء بما فيها من ثروات طبيعية، كما أغلقت قناة السويس وضاع ما كانت تجلبه من نقد أجنبى وأثرت تلك الخسائر فى ضياع موارد مصر الاقتصادية، ومن هنا تعرض النمو الاقتصادى لتدهور واضح بالإضافة لمتاعب الديون الخارجية. وكان الاقتصاد القومى أمام بديلين لاثالث لهما هما[1]: إما أن يسيطر على موارد الدولة وفق خطة شاملة حتى يصل إلى الحدود القصوى للاستثمار والتوظيف والانتاج، وأن يكون استهلاكه رشيداً لموارده وأن يقف بحزم ضد أى تبديد أو تضييع لهذه الموارد، وقد جربت مصر استخدام ذلك الطريق حين أخذت بمبدأ التخطيط القومى الشامل، والبديل الآخر إفساح الطريق لرأس المال الخاص والمصرى والأجنبى ليتحمل قدراً كبيراً من التمويل وأن يصبح له دوراً عظيماً فى التنمية أو ما يطلق عليه "النمط الانفتاحى للتنمية".

وتذكر بعض الأدبيات الاقتصادية أن الميلاد الحقيقى للانفتاح الاقتصادى فى مصر كان على صفحات ورقة أكتوبر وقد ذكرت أن الانفتاح يجب أن يخضع لحسابات دقيقة

(١) جودة عبد الخالق، المرجع السابق، ص ص ٢٣-٢٧.

تراعى التوازن الداخلى بين الأفراد والتوازن الخارجى فى علاقتنا بالدول الأخرى[١]. فتلك السياسة كان يجب أن تتم بشكل متوازن وليس عشوائياً حيث إنه برنامج متكامل بهدف العلاج لمشاكل وأزمات الاقتصاد القومى فى تلك الفترة، حيث يتم سيطرة القطاع الخاص على بعض المجالات الاقتصادية مثل المقاولات والتجارة الخارجية ويظل القطاع العام هو القطاع المهيمن على المجالات الرئيسة فى الدولة، أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بالدول الأخرى فتتم بصورة مقننة تحكمها قوانين وضوابط حتى لاتزحف الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد القومى بشكل يسيطر عليه[٢].

وقد حدد رئيس الجمهورية مفهوم الانفتاح الاقتصادى فى ورقة أكتوبر التى تقدم بها الشعب فى ربيع عام ١٩٧٤ والتى جعلت من الانفتاح إحدى المهام الرئيسة فى المرحلة القادمة، ومن ثم فإنه يجدر التأكيد على أن الانفتاح الاقتصادى ما هو إلاَّ سياسة يجب أن يستفيد منها الجميع، وبالتالى لا يتاثر بثمارها فئة أو أخرى من الفئات، كما يجب أن تكون اساساً للإنطلاق بجميع قطاعت الاقتصاد القومى إلى مستويات اقتصادية أفضل وبالتالى لاتكون سبباً فى نمو قطاع على حساب قطاع آخر[٣].

وكما نرى كانت ترمى تلك السياسة إلى رفع مستوى المعيشة لجميع فئات الشعب على حد سواء ومعالجة مناطق النقص والقصور التى كان يعانى منها الاقتصاد فى فترة الستينات، وهى تركز رأس المال فى أيدى فئة معينة مما أدى إلى التفاوت الشديد بين

---

(١) فاطمة أحمد الشربينى، النمو الانفتاحى للتنمية النموذج المصرى، مجلة الوحدة، المملكة العربية المغربية، السنة الرابعة، العدد ٤٥، يونيو ١٩٨٨، ص٨٣.

(٢) أحمد عبد العزيز الشرقاوى،مفهوم الانفتاح الاقتصادي،(القاهرة:معهد التخطيط القومى، أكتوبر ١٩٧٦)، ص١٦.

(٣) محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، الطليعة، العدد الخامس، السنة العاشرة، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية ص١٣٩

شرائح المجتمع، كما أن تلك السياسة موجهة إلى جميع قطاعات الاقتصاد حتى يتحقق إنتعاش ورواج الاقتصاد القومى مما يؤدى إلى التنمية الشاملة.

فانتهاج مصر لهذه السياسة كان له مبرراته وضروراته العتى فرضتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية، ومن المتغيرات المحلية تدهور نمو الناتج القومى مع الارتفاع فى نسبة الاستهلاك الكلى إلى الناتج القومى الاجمالى حتى صار ٢.٠٩٪ سنوياً فى المتوسط فى الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٣ وأخذت نسبة الاستهلاك فى الزيادة خلال عام ٦٦/١٩٦٧ مما ترتب عليه إنخفاض نسبة الادخار المحلى(١).

كما أن هزيمة ١٩٦٧م كانت فرصة ذهبية للشرائح العليا من البرجوازية لكى تشكك فى جدوى التدخل الكامل للدولة فى الحياة الاقتصادية وإتباع أسلوب التخطيط الشامل كذلك كانت التغيرات العالمية ومنها الضغوط الخارجية من جانب حكومات الدول العربية والتى كانت تخشى امتداد خطط التنمية إلى بلادها، وجاءت الاحتكارات الرأسمالية العالمية بشكل غير مباشر من خلال أدواتها (البنك الدولى- صندوق النقد الدولى) برفض تقديم أى قروض أو مساعدات مالية لمصر وبشكل مباشر تفرض أمريكا حصاراً اقتصادياً عام ١٩٦٥ لكى تطيح بتوازن القوى الاقتصادية داخل البلاد(٢). كل هذه التغيرات تضافرت جميعها وكان لابد من سياسة جديدة للعلاج.

وكان من أهم تلك المبررات التى دعت إلى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى:

١- خوض مصر لثلاثة حروب أدت إلى إهمال بعض قطاعات النشاط الاقتصادى مما اثقل كاهل الميزانية مع اعتماد نسبة كبيرة من الدخل القومى لصالح التسليح

---

(١) السيد الخولى، نحو مشروع قومى للتنمية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٤، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٣.

(2)Mcoopeir "The Egyptian Politcal Economy Pre 1964, Intasad et al (eds), The Sociology of Devolping Societies The Middle East, Hong Kong, 1983, p. 23.

العسكرى وحدوث اختلاف فى وجهات النظر بين مصر والاتحاد السوفيتى مما يترتب عليه توقف دول العالم الاشتراكية عن تمويل الخطط المتفق عليها ومطالبة مصر بتسديد ما عليها من التزامات دون اعتبار للصعوبات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى هذا الحين[1].

حيث كانت فترة الخمسينات بداية لمعظم الاتجاهات الاقتصادية والسياسية للتنمية، فمع بداية الستينات كانت الخطة الخمسية الأولى تتضمن برنامجاً طموحاً للتصنيع، إستدعى ذلك التمويل إنفاق أغلب المدخرات بجانب القروض الخارجية ولكن خوض مصر لتلك الحروب استهلك جزءاً كبيراً من الميزانية، وتوقف الدول عن التمويل أدى إلى أن يواجه الاقتصاد المصرى ركوداً من عام ١٩٦٤ حتى حرب ١٩٦٧ وانهيار الخطة فى سنتها الأخيرة مع تناقص الموارد وزيادة السكان. فكان لابد أن يجد الاقتصاد القومى مخرجاً من ذلك المأزق.

٢- أن عبء الإنفاق العسكرى قد هبط بمعدل التنمية فى مصدر من ٦.٧٪ وهى التى ادت فى الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٥ إلى اقل من ٥٪ سنوياً وكان افدح ما اصاب الاقتصاد المصرى هو التخلف فى عمليات الإحلال والتجديد فى المرافق الأساسية والوحدات الإنتاجية والخدمات[2]، فتلك العمليات العسكرية والحروب التى استمرت سنوات طويلة هبطت بمعدلات التنمية، كما تردت حالة المرافق الأساسية وذلك لإهمال الصيانة سنوات طويلة من (شبكات مياه ومجارى- تليفون- كهرباء مواصلات) والتى كانت جميعها فى حالات بالغة السوء، ولذلك كان من الواجب

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق، ص١٤.
(٢) محمد أنور السادات، مرجع سابق، ص ١٣٩.

القيام ببرنامج استثمارى سريع لإعادة هذه البنيات الأساسية والمرافق العامة عن طريق اتباع تلك السياسة الجديدة.

٣- إنخفاض معدل الناتج القومى ليصل إلى ٢.٩٪ سنوياً فى الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٣ فى الوقت الذى بلغ فيه معدل النمو الطبيعى للسكان ٢.٣٪ سنوياً فى المتوسط وكان معدل النمو سنة ١٩٦٧ بالسالب وإذا استثنينا سنتى ١٩٦٩، ١٩٧٠ حيث كان الناتج القومى الإجمالى فيها ٦.٧٪، ٦.١٪ فإن معدل النمو السنوى للناتج انخفض إلى ١.٨٪ سنوياً وهو معدل اقل من معدل زيادة السكان فى نفس الفترة(١). فلم يكن هناك توازن بين الدخل القومى وبين الزيادة السكانية سنوياً، بل إن الدخل القومى أخذ فى الانخفاض الشديد عن معدل النمو السكانى، وكان انتهاج مصر لتلك السياسة من أجل زيادة الدخل القومى.

٤- الحملة الشعواء التى شنها البعض حول التنمية فى الستينات مركزة على محنة الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة، وكانت ترى أن مشاكل مصر الاقتصادية ترجع إلى تزايد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والتضييق على نشاط القطاع الخاص فى إدارة الاقتصاد القومى(٢).

وقد حصلت تلك الدعوة على امتيازات كبيرة اقتصادياً واجتماعياً ونمت نمواً كبيراً فى مطلع السبعينات ووجدت نفسها فى مفترق الطريق وقد أيد بعض اصحاب هذا الرأى بقاء القطاع العام لأنه مصدر امتيازاتهم، ولكن البعض الآخر فضل العودة الكاملة

(١) مصطفى السعيد، "الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات" المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين فى الفترة ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١ القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤، ص٩٣.

(٢) رمزى زكى،دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة خلال المرحلة القادمة، مرجع سابق ص٢٥١.

للاقتصاد الرأسمالي بعد أن تراكمت أموالهم نتيجة مرتباتهم العالية والمكاسب التي حققوا من ورائها ثروات طائلة عهن طريق صلاتهم وعلاقاتهم بالقطاع العام والخاص ولكن نتائج حرب أكتوبر جعلت التوان لصالح الفئة الأخيرة[1]، وذلك لأن الانفتاح الاقتصادي سوف يطيح بالتنظيمات والتشريعات وأدوات الإدارة خلال فترة الستينات وذلك لأن مصر كانت فيحالة انغلاق عن العالم الخارجي، كما كانت مصدر بعيدة عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة والتصدير إلى أسواق العالم الراسمالي حيث إن أهم ما قامت به تلك النخبة هو هجومها على القطاع المصري، والواضح أن القيادة السياسة تجاوبت مع قادة هذه الحملة وأصدرت بذلك عدة قوانين وإجراءات غيرت من المقومات الأساسية للاقتصاد المصري.

وكل العوامل السابقة تضافرت لبتنى هذه السياسة الجديدة التي أعتقد من تشخيص مشاكل الاقتصاد المصري في تلك الأونة إنها العلاج والدواء كما ذكر البعض إن الأمر بهذا الشكل يبدو نموذجاً صارخاً للتفكير الغيبي[2].

المضامين الاقتصادية لسياسة الانفتاح (قوانين الانفتاح الاقتصادي)

تشكلت مع سياسة الانفتاح الاقتصادي مجموعة من الإجراءات والقوانين، كانت بمثابة الأعمدة التي قامت عليها سياسة الانفتاح، فتلك السياسة ذات شقين، هما: إعادة تشكيل علاقات مصر الدولية وإعادة تشكيل طريقة عمل الاقتصاد المصري، ومن أهم القوانين والإجراءات

(١) نزيه نصيف الأيوبي، الانفتاح الاقتصادي في التطبيق، السياسة الدولية، العدد ٦٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٠، ص١٣٤.

(٢) جودة عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ١٩٧١، ١٩٨٣، بحث مقدم في مؤتمر مصر في ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)، دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، بيروت،معهد الإنماء العربي، ١٩٨١، ص٢٥.

أ - قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧

ويعتبر أهم خطوة منفردة على طريق الانفتاح،وأهم ما يتضمنه هذا القانون:

- فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى عديد من المجالات منها التصنيع والتعدين واستصلاح الأراضى[1]. ومن الواضح أن تلك المجالات كانت محظورة لرأس المال الأجنبى حيث كانت هناك تحجيم الدور الاقتصادى.
- عدم جواز تأميم المشروعات أومصادرتها، فالمشروعات الأجنبية اصبحت تمنح بقدر كبير من الضمانات والامتيازات مما جعلها اقتصاداً قائماً بذاته داخل الاقتصاد المصرى[2].
- إعفاء الأرباح التى تحققها المشروعات التى تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، وذلك لمدة خمس سنوات، وساد آنذاك مبدأ أن القطاع الخاص يستطيع أن يكسب بغير حدود طالما يدفع حق الدولة فى الضرائب[3].

تلك أهم نصوص القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، والذى له صلة بالتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى،وأهم تلك التحولات فتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه لرأس المال الأجنبى الذى سيطر على شركات متعددة الجنسية وذلك كله كان يحمل فى طياته خطر تكريس هذه الشركات على الاقتصاد المصرى، كما أن هذا القانون وتعديله لم يحدد مجالاً معيناً للقطاع الخاص فكل مجالات النشاط الاقتصادى اصبحت مفتوحة أمام رأس المال الأجنبى الخاص، وسرعان ما بدأ القطاع

(١) جودة عبد الخالق، التعريف بالإنفتاح وتطوره، مرجع سابق، ص ٣٨.
(٢) المرجع السابق، ص٣٨.
(٣) رمزى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص٢٥٣.

الخاص المصرى ينادى بأحقية تمتعه بنفس الامتيازات والضمانات التى تقررت لراس المال العربى إذ لايعقل ألا يعطى للمصرى ما تقرر للأجنبى وتم بالفعل ذلك إذ أصبح مشاركاً لرأس المال الأجنبى الخاص[1].

وسرعان ما بدأ القطاع الخاص المصرى ينادى بأحقية تمتعه بنفس الامتيازات والضمانات التى تقررت لرأس المال العربى إذ لايعقل ألا يعطى للمصرى ما تقرر للأجنبى وتم بالفعل ذلك إذ أصبح مشاركً لرأس المال الأجنبى فى الاستثمارات التى تقام فى ضوء هذا القانون، وبذلك خلق هذا القانون تقنيناً غير حميد للتحالف بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأجنبية[2].

وعلى الرغم من أن المبادئ الدستورية فى مصر كانت تقرر أن القطاع العام يسيطر على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد القومى من تعدين وصناعة وسياحة، إلاَّ أن هذا القانون أتاح الفرصة للاستثمار الأجنبى لخوض بعض مجالات النشاط الاقتصادى الاستراتيجى وهذا ما كان يخشاه الاقتصاديون من تقليص حجم القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص، وحذروا من أن هذا القانون سيسهل لرأس المال الأجنبى التسلل إلى السوق المصرية وامتصاص فائضها الاقتصادى.

---

(١) جودة عبد الخالق، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة لتحولات الاقتصاد المصرى فى ربع قرن دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية، الجمعية المصرية الإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانوى الثالث للإقتصاديين المصريين، القاهرة ١٩٧٨، ص٣٦٨.

(٢) رمزى زكى، المرجع السابق، ص٢٥٤.

ب- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤[(١)].

١- أعطى ذلك القانون الأفراد الحق فى تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد.

٢- أصبحت الشركات الدولية متمتعة بحق التمثيل لها فى السوق المصرى من خلال وكلائها.

جـ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير

نص هذا القانون على أن الاستيراد والتصدير مفتوحاً للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام وكنتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية، فالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ يكمل القانون الرئيسى للانفتاح، وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وترتب على ذلك القانون وهو قانون الاستيراد والتصدير نتائج أساسية مرتبطة بالمسيرة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية فى مصر حيث إنه أحدث تغيراً اساسياً فى تنظيم تجارة مصر الخارجية، وكما هو واضح تتوالى التيسرات للقطاع الخاص بإباحة الاستيراد بعد أن كان مؤمما وتحتكره الدولة مما أدى إلى خلق تنافس بين القطاع العام والخاص وأصبح لرأس المال المحلى الحق فى استيراد ما شاء حتى السلع التى كان استيرادها مقصوراً على القطاع العام وبذلك يكون هذا القانون قد نظم مبدأ إباحة الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص.

---

(١) جودة عبد الخالق، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧١.

د - قانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦،

وتضمن هذا القانون النقاط الآتية:

أ - تحرير معاملات النقد الأجنبي في الداخل والذي أثر على حق كل شخص في الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الذي تحصل عليه من أي مصدر فيما عدا صادرات السلع السياحية.

ب- يوفر هذا القانون درجة من المرونة في معاملات النقد الأجنبي وهي صفة مرغوبة ويكن في نفس الوقت تهدد السيطرة على النقد الأجنبي[1]، ولكن هناك بعض الانتقادات التيوجهت لهذا القانون مؤداها إنه ينتج منافسة البنوك الأجنبية مثل تشيز الأهلي- بنك مصر الدولي- البنك المصري الأمريكي، لبنوك القطاع العام في مصر للحصول على الودائع بالعملات الأجنبية حتى تجد طريقها إلى المراكز الدولية المالية بدلاً من اتجاهها إلى المقترضين المصريين[2].

وكان لسياسة الانفتاح الاقتصادي رد فعل بارز في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية في الدولة حيث عارض البعض السماح لرأس المال الأجنبي الاستثمار في السوق المصرية، وفي نفس الوقت ايد البعض هذا القول في الاقتصاد المصري.

فالبعض رأى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة اقتصادية غير مناسبة وإنه يجب دعم القطاع العام باعتباره الدعامة الرئيسة للاقتصاد القومي وفرض الرقابة على

(١) جودة عبد الخالق، المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(2) Gouda Abdel Khalek, The Open Door Economic Policy in Egypt Its Contribution to Investement and Its Equity Implications Edited by Kerr. U Hand el Sayed Yossin Rich and Poor States with Middel East Egypt and New Arabakdir, Cairo: The American University Press, 1982, pp. 267-269.

القطاع الخاص مع أخذ الحذر الكافى من الاستثمارات الأجنبية[1]. أما مؤيدو تلك السياسة وهم مجموعة من الاقتصاديين وممثلى بعض المنظمات والجهات الرسمية الذين يريدون تشجيع القطاع الخاص وإلغاء القيود المفروضة عليه ومنحه مزيد من الحرية حتى يؤدى هذا القطاع دوراً هاماً فى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية للدولة[2].

وكما نرى البعض يدافع عن الاتجاه الاقتصادى العام فى تطبيق هذه السياسة والبعض يدافع عن التوجهات الاقتصادية الجديدة فى ظل الانفتاح، فالانفتاح وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وكان لابد أن يواكب كل التغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى.

أهداف الانفتاح الاقتصادى

استهدف الانفتاح الاقتصادى التغير الشامل للاقتصاد المصرى وما يتبع هذا التغير من تغيرات فى كافة المجالات الاجتماعية والثقافية فى مصر، فليس الانفتاح موقفاً من رأس المال أو سياسة عارضة مؤقته، إنما هو استراتيجية لمرحلة تاريخية تصدرتها ورقة أكتوبر التى أعلنت ميلاد هذه المرحلة، وكذلك كان ضمن أهداف تلك السياسة تحقيق معدلات أفضل لدخل الفرد الحقيقى، وذلك بحدوث تغيرات جذرية فى هيكل الاقتصاد لتساير طبيعة العصر وتحقيق التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومى، كما تهدف تلك السياسة إلى تلافى عيوب الفترة السابقة للنهضة بالاقتصاد المصرى، وتصحيح مساره إلى الاتجاه الأفضل، وترمى سياسة الانفتاح إلى تحقيق الأهداف التالية فى مجال الانتاج

(١) سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨) ص٧٧.
(٢) جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطوره، مرجع سابق، ص ٣٢.

الزراعي والصناعي والسياحي والنقل والمواصلات، وذلك من أجل النهوض بتلك المجالات وأهمها[1]:

١ - أهداف الانفتاح في المجال الزراعي:

- زيادة رقعة الأراضي الزراعية المصرية والخروج بالزراعة من ارض الوادي الضيق عن طريق التوسع في استصلاح الأراضي البور والأراضي الصحراوية وزراعتها باستخدام الأساليب الحديثة.
- التوسع في زيادة المحاصيل التصديرية وخاصة الخضر والفواكه والنباتات لتحقيق هدفين في هدف واحد، وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية والثاني زيادة قيمة الانتاج الزراعي.
- المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية المصرية عن طريق التوسع في إقامة الصناعات البديلة لصناعة الطوب الأحمر التي تعتمد على تجريف التربة الزراعية والتوسع في الانتاج السمكي لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي عن طريق اكتشاف مناطق جديدة.

٢- أهداف الانفتاح في المجال الصناعي:

- إدخال صناعات جديدة تتمشى مع إحداث ما في العصر.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك فيها حالياً عن طريق الاستيراد وتقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان.
- إدخال عنصر المنافسة الشريفة بين المشروعات المصرية وحيث لأنها من مشروعات الانفتاح مما يؤدي إلى تحسين حالة المنتجات المصرية.

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق، ص ١٧.

- تحقيق مركز تنافسي عالي للمنتجات المصرية واستفادتها من العلاقات التجارية والصناعية الدولية الراسخة في السوق العالمي.

٢ - أهداف الانفتاح في المجال التجاري:

- زيادة حجم الصادرات المصرية وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري المصري.
- تنويع الصادرات المصرية والارتفاع بقيمتها وجودتها.
- توفير احتياجات ومطالب السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة.

٤- أهداف الانفتاح في مجال المال والاقتصاد:

- زيادة التدفقات المالية في مصر.
- جعل مصر سوقاً مالياً لمنطقة الشرق الأوسط.
- الخروج بمصر من المشكلة الاقتصادية وإعادة التوازن إلى الاقتصاد المصري.
- تصحيح وضع ومسار الاقتصاد المصري.
- تنويع الصادرات المصرية والارتفاع بقيمتها وجودتها.

٥- أهداف الانفتاح في مجال السياحة:

- زيادة أعداد السائحين القادمين إلى مصر وتنشيط الحركة السياحية.
- زيادة السعة الفندقية في مصر.
- زيادة حجم وسائل النقل السياحي في مصر.
- خلق مناطق جذب سياحي جديدة في مصر وتنويع أوجه الجذب السياحي.
- زيادة حجم الموارد المالية المتوافرة لمصر من قطاع السياحة باعتباره من القطاعات التي تحقق دخل العملات الأجنبية.

٦- أهداف الانفتاح فى مجال الصحة:

- التوسع فى إقامة المستشفيات العلاجية.
- التوسع فى إقامة دور التأهيل والرعاية الطبية ورعاية المسنين.
- توفير الخدمات الطبية بأعلى مستوى عالمى مما يوفر نفقات بإرسال المصريين للخارج للعلاج فضلاً من إمكان جذب أبناء الشرق الأوسط.

٧- الأهداف الاجتماعية للانفتاح:

يهدف الانفتاح الاقتصادى إلى تحسين مستوى معيشة الفرد والارتقاء به إلى المستويات العالية وتعويضاً عن سنوات التخلف التى مر بها،وكذلك إطلاق الطاقات الخلاقة الكامنة فى الإنسان المصرى، وإنهاء روح الاتكالية والارتجالية فى تنفيذ المشروعات وأداء الأعمال والاعتماد على الدولة فى كل شئ، ودفع الفرد إلى القيام بدوره الطبيعى دون أن يضر بمصالح الآخرين أو مصالح الدولة[1].

وكما هو واضح أن هذه الأهداف التى عبر عنها الجهاز المركزى للتعبئة فى مصر جاءت عامة وجزئية إذا لم تشمل كافة المجالات التى ضمتها ورقة أكتوبر، فبعد العرض السريع لبعض الأهداف المرجوة من وراء تطبيق سياسة الانفتاح، يمكن القول بأن الهدف الأساسى للانفتاح هو انعاش ورواج الحياة الاقتصادية بمصر فى جميع النواحى الصحية والسياحية والصناعية والانتاجية، مما يعكس زيادة الدخل القومى وتحسين المستوى المعيشى والاقتصادى والحضارى للإنسان المصرى وكذلك لعب الانفتاح الاقتصادى دوراً فى عملية التنمية الاقتصادية التى ظهرت على الساحة الاقتصادية.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سابق، ص١٨.

الانفتاح الاقتصادى والتنمية فى مصر

لايعد الانفتاح الاقتصادى منهجاً جديداً يدل على انحراف مسار السياسة الاقتصادية التى أتبعتها مصر فى السنوات الماضية بل هو استمرار للتطور الاقتصادى الرامى إلى تحرير الاقتصاد وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليساهم بدوره فى تحمل أعباء التنمية، وزيادة الانتاج والدخل وتوسيع أفاق التعاون الاقتصادى مع كافة الدول وللآنفتاح أثار إيجابية ساهمت فى عملية التنمية الاقتصادية، وهى:

١- ارتفاع معدل نمو الانتاج القومى الإجمالى :

فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه معدل زيادة الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الثابته عن ٢.٩٪ خلال الفترة السابقة على تطبيق سياسة الانفتاح من ٦.٧٪ سنة ١٩٧٤ إلى ١٢٪ سنة ١٩٧٨ وبمتوسط سنوى يبلغ ٩.٣٪ خلال الفترة المذكورة ٨٪ خلال الفترة ٧١/٧٣- ٧٩/١٩٨٠[١].

٢- زيادة إنتاج البترول :

لاشك أن فترة الانفتاح قد حظيت بما لم تحظ به أى فترة من تاريخ مصر الحديث من اكتشافات بترولية وعائدات ضخمة من تصدير البترول، وقد أدت هذه العائدات دوراً كبيراً فى تصحيح العجز المزمن فى الميزان التجارى خاصة بعد استيراد مصر لأبار البترول التى كانت موجودة بسيناء والبحر الأحمر، حيث زاد انتاج مصر للبترول من ٧.٧٪ مليون طن عام ١٩٧٤ إلى ٢٩ مليون طن عام ١٩٨٠م[٢].

---

(١) مصطفى السعيد، مرجع سابق، ص ١٠١.
(٢) محيا زيتون، النمو الاقتصادى وعظة الانفتاح... الجذور.. الحصاد والمستقبل، (القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص١٣١

٣ـ زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبى :

حدث تحسن ملحوظ لموارد مصر من العملات الأجنبية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، فعلى سبيل المثال زاد نصيب مصر من تحولات العاملين بالخارج حيث ارتفاع من ٥٣.٣ مليون جنيه لعام ١٩٧٤ إلى ١٧١.٧ مليون جنيه لعام ٧٩/١٩٨٠ ثم واصلت فى ارتفاعها حتى بلغت ٢٨١٤ مليون جنيه عام ٨٣/١٩٨٤.

٤ـ إتاحة فرصة مشاركة القطاع الخاص :

وذلك للإسهام بدوره فى عملية التنمية ولاشك أن التجربة قد ساهمت فى خلق جيل من المنظمين الأكفاء ذوى الرشد الاقتصادى سوءا فى القطاع الخاص أو المشتركين مع رأس المال الأجنبى حيث كانت البلاد فى حاجة اليهم وهم فى حاجة إلى تهيئة الفرصة[1]

كذلك كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى جوانب أخرى وسلبيات ظهرت على المدى القصير والطويل، فلم تحقق السياسة كل الأهداف المرجوة، وقد عبر لفيف من كتاب وأدباء مصر عن ذلك بأن أرض الاقتصاد المصرى قد تركت بوراً لمدة طويلة وعند إعادة ريها وزراعتها بمياه الاستتثمار الأجنبى وتعريضها لهواء وشمس الانفتاح كان لابد أن تظهر فى البداية نسبة ما من الحشائش وهى نباتات طفيلية لا تضيف للانفتاح وإنما تستقطع منه وتقلل من جودته وفيما يلى عرض لأهم الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادى.

١- النمو المرتفع للناتج القومى الإجمالى يعتمد على الموارد الطبيعية ذات الدخول المرتفعة :

حيث تبين أن دخل مصر من قطاعات البترول وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج والسياحة وقناة السويس والمعونات الرسمية والقروض الميسرة من الخارج، قد بلغ

---

(١) رمزى سلامة، الاقتصاد المصرى بعد سبع سنوات انفتاح، مجلة المال والتجارة، العدد ٢٧، السنة الثامنة عشر يوليو ١٩٨٦، ص١٣.

عام ١٩٨١/٨٠ حوالى ٨٦٠٠ مليون دولار[١]. وبذلك كان الاعتماد على الدخول الريعية أكثر من الاعتماد على انتاج العمل فى قطاع الزراعة والصناعة، وهنا تكمن الخطورة فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى.

٢- تدهور الميزان التجارى والاتجاه إلى الاستيراد

ذلك بعد صدور القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ تم قرار وزير التجارة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ متيحاً للقطاع الخاص المصرى والأجنبى حرية استيراد أى سلعة ما عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام وحده وكان من أسباب تدهور الميزان التجارى الزيادة السريعة فى الواردات والتى تشكل الغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى ٣٥٪ كما أن الصادرات أخذت فى الهبوط منذ عام ١٩٧٥ رغم محاولات الحكومة الرامية إلى التوسع فى التصنيع[٢].

الزيادة الكبيرة فى الواردات وبشكل خاص الواردات الغذائية لم يواكبها زيادة مماثلة فى الصادرات مما ترتب عليها أن فتح باب الاستيراد بكل ما لدى مصر من العملات الأجنبية بل جعلت مصر تسير فى طريق الاقتراض الخارجى لتقع مصر فى الثمانينات فى مستنقع الديون الخطر حتى وصل الاقتصاد المصرى إلى نقطة حرجة عام ١٩٧٦ حين بلغ الدخل القومى عام ٧٣-١٩٩٧٥ حوالى ٤٨٥٣ مليون جنيه، فكانت جملة الأعباء الملقاه على عاتق الاقتصاد المصرى تبلغ ٧١٦٧ مليون جنيه أى أن الأعباء تزيد على الموارد بنسبة ٢٧٪[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٧.
(٣) صبرى أحمد ابوزيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، العدد ٦، يناير ١٩٨٥، ص٦.

وعلى الرغم من أن أهداف الانفتاح تكمن فى زيادة نسبة الصادرات وتقليل الواردات إلاَّ أن الصادرات أخذت فى الهبوط وزادت نسبة واردات السلع الاستهلاكية ولم تتوسع مصر فى التصنيع كما كانت تستهدف تلك السياسة مما أدى إلى حدوث اختلال فى الميزان التجارى.

٣- ارتفاع حجم الديون

على الرغم من الأهداف الأساسية لسياسة الانفتاح الاستعاضة بالاستثمارات المباشرة عن القروض إلاَّ أن الإحصاءات تؤكد أن ٩٢٪ من حجم التمويل الخارجى خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ كان فى شكل منح وقروض، أما الموارد التى تم الحصول عليها فى شكل إستثمارات مباشرة لراس المال الأجنبى، فكانت فى أضيق الحدود[1].

وعلى ذلك تزامن مع سنوات الانفتاح زيادة فى الديون الخارجية لمصر، وارتفعت هذه الديون من ٢٫١ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٨.٩ مليار دولار فى ٣٠.٦/١٩٨١ بمعدل سنوى حوالى ٣٧٪ مما أدى إلى أن تصبح المديونية لكل مواطن مصرى ٤٢٢ دولار.

وأصبحت أعباء خدمة هذه الديون تلتهم حوالى ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى[2] فالجزء الأعظم من الاستثمارات قد مول من القروض الأجنبية التى استهدفت سياسة الانفتاح، منها وفى مقابل الاستثمارات الأجنبية كانت مصر تقترض اضعاف الناتج القومى الإجمالى كما أوضح البنك المركزى أن نسبة خدمة الدين الخارجى تمثل ٣٠٪ من إجمالى حصيلة الصادرات عام ١٩٨٦ وتكمن خطورة تزايد حجم الديون الخارجية ما يحمله من صعوبة الفكاك منها دون إحداث تغيرات هيكلية جذرية حيث أن العجز فى

(١) السيد عبد المولى، تقيم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠ السنة ٧٦، ١٩٨٥، ص٣٥.
(٢) رمزى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

ميزان المدفوعات يتطلب الاقتراض والافتراض يزيد من عجز الميزان وعجز الميزان يتطلب مزيداً من الاقتراض، وهكذا[1].

٤ـ انخفاض معدل الادخار :-

كان أهم ما وجه من انتقادات لنمط التنمية المصرية خلال هذه الفترة انخفاض معدل الادخار،حيث لم تتجاوزنسبة الادخار اجمالى الناتج المحلى ١٢.٧٪ فى المتوسط فقد وصف بت هانس هذا الانخفاض فى معدل الادخار بأنه من أكثر ملامح الاقتصاد المصرى وضوحاً على الإطلاق، ووصف قطاع التجارة الخارجية بأنه أصبح أضعف أجزاء الخطة، وكتب روبروت مايرد أن أكثر سمات أداء الاقتصاد المصرى مدعاة للقلق هو الفشل فى رفع معدل الادخار،وقد بلغ معدل الادخار ١٢.٧٪ خلال الفترة (٥٩-٦٠-١٩٩٦٥/٦٤) وانخفض هذا المعدل خلال السنوات ٧١/٧١-١٩٧٥) إلى ٤.٥ من اجمالى الناتج المحلى[2].

ومن الطبيعى أن يترتب على تدهور الميزان التجارى ارتفاع نسبة الديون مما تشير إلى انخفاض ملحوظ فى معدل الادخار عن فترة الستينات، ولعل ذلك يدل على أنه لم يحدث انتعاش فى الاقتصاد المصرى.

ورأى البعض أن المزايا والتسهيلات والاعفاءات التى منحت لرأس المال الجنبى فى ظل سياسة الانفتاح كانت لا تتناسب مع حجم تدفقه داخل البلاد، حيث إن تدفق رأس المال الأجنبى لايزيد على ٥٪ بالنسبة لتدفق القروض الأجنبية على مصر، بالإضافة إلى الأموال التى تضيع على خزانة الدولة من الاعفاءات الضريبية والتى قدرت بحوالى ٦٠

(١) سامى عفيفى حاتم، مرجع سابق، ص ٤١٣.

(٢) جلال أمين، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى المصرى فى مصر، الانفتاح الاقتصادى والبتيعة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى للاحصاء والتشريع، بحوث ومناقشات المؤتمر العالمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٠.

مليون جنيه عام ١٩٧٩، وتلك الاعفاءات لا تنقص فقط من دخل الحكومة بل تشجع على زيادة الاستيراد بهدف إعادة البيع للسوق المحلى بدلاً من الشراء المباشر للمعدات المماثلة فى الداخل،وبذلك يحدث تسرب لجزء من حصيلة البلاد من العملة الأجنبية دون مبرر وتلك الإعفاءات تمنح فى تجارة إنتاج الكمالات من مياه غازية وأطعمة فاخرة[١].

فالاستثمارات الأجنبية بما كانت تتمتع به من إعفاءات لم تكن استثمارات انتاجية بل كانت صناعة للكماليات وفى الوقت نفسه تفرض رسوم إنتاج على المنتج من هذه السلع فى مصر مع إباحة التيسيرات الخاصة لاستيراد القطاع الخاص وسمح باستيراد بعض الخامات وأدوات الانتاج التى شقت طريقها إلى السوق السوداء كما استخدمت رؤوس الأموال الأجنبية اساساً فى جلب سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة تحقق ارباحاً غير عادية بسلسلة طويلة من الوسطاء فى الخارج والداخل تضارب أعمالهم فى تخفيض قيمة الجنيه المصرى، وتستنزف الموارد التى كان يجب أن تغذى السوق الموازية وتساهم بالتالى فى استيراد التضخم ونشره فى ربوع الاقتصاد القومى[٢].

وقد ذكر بعض الأدبيات الاقتصادية فى تقييمها لسياسة الانفتاح ودورها فى التنمية الاقتصادية أن سياسة الانفتاح كان يأمل أن تساهم فى انتعاش الاقتصاد ورخاء الجماهير ورفع مستوى المعيشة[٣]، ولكن تلك الآمال تبددت وتهشمت على صخرة التجربة العملية باكتشاف حقيقة أن هذه السياسة لا تخدم سوى مصالح نفر من العناصر الطفيلية[٤].

---

(١) رمزى سلامة، مرجع سابق، ص ١٤.
(٢) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٨١.
(٣) حسنين عبد الرازق، مصر فى ١٨، ١٩ يناير - دراسة وثائقية، (بيروت: دار الحكمة للنشر، ١٩٨١، ص٢٠.
(٤) جلال أمين، الانفتاح وتغريب المجتمع - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، (القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢) ص١٢٩-١٤٠.

يرى البعض أن سياسة الانفتاح الاقتصادى عانت من بعض المتناقضات التي جعلتها عاجزة عن تحقيق الأهداف التي كانت ترمى إليها وهى تحقيق تنمية الاقتصاد المصرى، فقد كانت توجه تلك السياسة استهلاكياً غير انتاجى وقد سمحت سياسة الانفتاح بزحف التضخم إلى الاقتصاد المصرى عن طريق إغراق البلاد بالسلع الاستهلاكية كما أدى التضخم إلى ارتفاع الأسعار فى البلاد والذى أدى إلى إعادة توزيع الدخل ولكن لصالح أصحاب الدخول العليا.

كما هو واضح أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لعبت دوراً فى تشكيل الاقتصاد المصرى وما حدث من تغير بنيوى فى هيكل الاقتصاد المصرى وتحوله إلى اقتصاد استهلاكى وترفى لصالح فئة قليلة من مجموع سكان مصر، فضلاً عن إطلاق الحرية الكاملة لرأس المال الخاص والأجنبى، وفتح الطريق لتحجيم القطاع العام وتقليص دوره كماً وكيفاً بعد أن كان له الدور القيادى فى المشروعات الانتاجية والخدمات العامة.

الانفتاح الاقتصادى والتنمية الاجتماعية للمجتمع المصرى

كان ضمن أهداف الانفتاح الاقتصادى رفع مستوى المعيشة للأفراد بالعمل على زيادة الدخل القومى للبلاد، وبالتالى زيادة دخل الفرد والعمل على زيادة حجم التوظيف وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العمالة ذلك بعد أن أصبحت مصر تعانى من وجود البطالة، وذلك عن طريق العمالة المقنعة الموجودة فى معظم القطاعات الاقتصادية ولهذا امتدت آثار الانفتاح وتغلغلت فى أجزاء من الكيان الاجتماعى المصرى وظهرت فيه سلوكيات لم تكن موجودة من قبل، فالمتغيرات التى أحدثها الانفتاح لم تترك حتى الناحية الإبداعية والثقافية إلاَّ وأثرت فيها وفيما بين تفضيل لهذه التأثيرات[١].

---

(١) بشير عبد العظيم البنا، البعد الاجتماعى وتقييم أداء شركات الانفتاح الاقتصادى، جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثالث، ١٩٨٤، ص ص ٧٨، ٧٩.

٢- الانفتاح وتفاوت توزيع الدخل .

يقصد بالتفاوت فى توزيع الدخل زيادة النصيب النسبى للبعض من الدخل القومى على حساب انخفاض النصيب للبعض الآخر وفقاً لأحد التقديرات الخاصة بتوزيع الدخل فى مصر، فإن أفقر ٦٠٪ من السكان كان يحصلون فى أوائل الخمسينات على ١٨٪ من الدخل القومى، ثم إزداد نصيبهم حتى اصبح ٣٤،٩٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفض إلى ٣٣،٧٪ عام ١٩٧٦[١].

وكان التفاوت فى توزيع الدخل نتيجة طبيعة لقوانين الانفتاح واتجاهها نحو الأنشطة التجارية وبعدها عن مجال الانتاج فحققت ثروات ضخمة، ولذلك كانت إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح اصحاب الدخول الكبيرة. فقد كان من الخطأ تعليق الأمل فى رفع مستوى معيشة الفئات ذات الدخول الدنيا على مجرد زيادة معدل النمو للناتج القومى بصرف النظر عن نمط هذا النمو وحتى فى الدول التى حققت معدلات نمو خيالية مازالت نسبة كبيرة من السكان لا تتمكن من إشباع حاجاتها الأساسية،وقد عبر عن ذلك الرئيس السابق للبرازيل بقوله "إن البرازيل فى حالة طيبة للغاية ولكن ليس كذلك حال سكانها، إذ أن وصول ثمرات التنمية إلى الفقراء لايتوقف على معدلها بقدر ما يتوقف عن نمطها، ولكل نمط من أنماط التنمية نمط معين لتوزيع الدخل أو بعبارة أخرى فلتخبرنى عما تنتج وبأى فن إنتاجى قمت بانتاجه أخبرك عمن يذهب إليه هذا الانتاج" [٢]. وقد أدت المعدلات المتباينة فى الأجور بين الوحدات المختلفة فى مصر فى عصر الانفتاح الى تدهور

(١) إبراهيم العيسوى، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر، القاهرة، مصر المعاصرة، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتوزيع، ابريل ١٩٨٠، ص١٢١.

(٢) جلال أمين، مرجع سابق، ص ص ٤١٢-٤١٣.

تدريجى فى مستويات ومهارات العمل وأخلاقياته كما أن تقدير الأجور نظير العمل الواحد فى قطاعات مختلفة يعد تدميراً لقيمة العمل المنتج[1].

إن المعنى الإصطلاحى للفظ طفيلى هو الكائن الذى يعيش متطفلاً على كائن آخر داخله أو خارجه أى أنه يعيش على حساب غيره ويستنزف قواه وقد تعددت الآراء فى تفسيرها حيث رأى البعض أن العناصر الطفيلية هى التى تمارس أنشطة غير انتاجية لاتساهم فى تدعيم الهيكل الانتاجى فى الدولة، ورأى البعض الآخر أن الأنشطة الطفيلية هى التى تقوم على استغلال الغير وحرمانه من فرصة الترقى، ورأى آخرون أن الأنشطة الطفيلية هى التى تقوم بنقل تراكم الثروة لدى بعض العناصر بشكل لايتناسب وطبيعة العمل الانتاجية السائدة[2].

فالأنشطة الطفيلية تتضمن اشكال كثيرة منها الربا والمضاربة والسمسرة والتهريب والوساطة ونشاط السوق السوداء.... ومن أهم سمات الفئات التى تعمل فى هذا النشاط إنها تستقر فى عمل واحد، بل انها تغير عملها ونشاطها باستمرار جرياً وراء الربح الأسرع وفى هذا الحال يمكن أن توجد نماذج للنشاط الطفيلى فى كثير من المجتمعات لكن الأمر يصل إلى حد الخطورة، إذ ما اصبح هذا النشاط يهدد الاقتصاد القومى ويهدد أخلاقيات المجتمع، فهو يعتمد على رأس المال الذى لايثمر المجتمع بل إنه رأس مال غير مقيم[3].

ومن أبرز التحولات التى طرأت على البناء الطبقى فى عصر الانفتاح هو صعود بعض الأفراد من طبقات مختلفة استطاعوا أن يحققوا ثروات كبيرة وخيالية دون عمل

---

(١) سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد- دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٢) محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، القاهرة، الطليعة، مايو ١٩٨٤، ص٥١.

(٣) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت) ص١٥.

منتج أو جهد حقيقي معتمدين في ذلك على التوجيهات العامة للسياسة الاقتصادية وتمكن هؤلاء من الانتقال من طبقة لأخرى مكونين شرائح اجتماعية جديدة استطاعت بفضل ثرواتها أن يكون لها تأثير سياسي، فتغيرت النظرة إلى العلم والعمل، فالحصول على المال بأي وسيلة هو الانفتاح الحقيقي لتحقيق كل شئ، فالكسب السريع هو الغاية دون أي مبالاه بالقيم الأخلاقية والاجتماعية، فقد واكبت انتشار مفهوم الرأسمالية الطفيلية Parasitic Capitalism مع مرحلة التطبيق العملي للانفتاح الاقتصادي حتى إنه اصبح من مصطلحات تلك الفترة تفشي الطفيلية كسلوك فردي واجتماعي وإكسابها نوع من المشروعية في عدد غير قليل من الأحوال وتوقف الناس بل والسلطة عن النظرة إلى بعض ألوان السلوك الطفيلي نظرة إستنكار واستهجان والتمس الناس العذر لبعض من يمارسونه،وقد اثر ذلك كله على الأجيال الناشئة باعتبارهم بناه المجتمع الغد، ولذا اصبح رجال المستقبل يتجرعون الطفيلية في كثير من جوانب حياتهم[1].

٢- الأعمال الإضافية وسياسة الانفتاح الاقتصادي :

أدى انخفاض قيمة الأجر لموظف الحكومة في القطاع العام وما يتبع ذلك من تفاوت في توزيع الدخل وانخفاض مستوى المعيشة في ظل سياسة الانفتاح إلى دفع الكثيرين إلى البحث عن المزيد من الأعمال الإضافية، هذا بالنسبة لمن يستغل عمله في إستدرار أموال طفيلية عن طريق الرشاوى والعمولات والتوكيلات، وتتراوح الأعمال الإضافية من مجرد العمل بعض الوقت في القطاع الخاص وشركات الانفتاح إلى الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وإعطاء الدروس الخصوصية والعمل في العيادات الطبية الخاصة وبعض أعمال الديكور إلى أعمال السمسرة والتخليص والإتجار

(١) إبراهيم العيسوى، في إصلاح ما افسده الانفتاح، كتاب الأهالي رقم ٣، القاهرة: مطبعة اخوان مورانتلي، سبتمبر ١٩٨٤، ص٤٢.

فى أى شئ حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الإستلام[1]. وينعكس هذا المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله الأفراد فى هذه الأعمال الإضافية على أعمالهم مما يعنى بالضرورة إنخفاض الإنتاج فى العمل الأساسى.

٤- الحلول الفردية ومحنة الإنتماء فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى

لعل أخطر ما اصاب الكيان الاجتماعى فى مصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى هو غلبة الحلول الفردية للمشكلات بعد أن عجز المجتمع عن توفير الحلول الجماعية لها، الأمر الذى يتضاءل معه شعور الفرد بأنه جزء من كل وتتردى فيه مشاعر الانتماء الاجتماعى، وبالتالى يصاب الكيان الاجتماعى من جراء هذا وذاك بالتفكك والضياع[2]، والأمثلة عديدة ومنها لجوء الأفراد إلى حل مشكلاتهم بطريقة فردية كثيرة منها فى مجال الصحة عجز المستشفيات العامة عن تقديم الخدمات الطبية المختارة، مما يجعل الأفراد يلجأون إلى المستشفيات الاستثمارية والعيادات الخاصة،وكذلك فى مجال المواصلات للتغلب على الازدحام الرهيب فى المواصلات العامة يلجأ الأفراد القادرون إلى شراء السيارات الملاكى، فالحلول الفردية تعتمد على القدرة المادية وذلك ميسر للقلة.

٥- الانفتاح الاقتصادى وأثره على القيم

لم يكن الانفتاح الاقتصادى مجرد إجراءات اقتصادية ولم تنحصر آثاره فى الدائرة الاقتصادية وحدها، بل كان شاملاً حتى انعكس على القيم التى يؤمن بها المجتمع، حيث حدث اختلال للقيم، ولقد استقرت بعض القيم الزائفة منها النجاح المادى كما سادت أيضاً قيم (الفهلوة - المعلمة - الشطارة) حتى فى استخدام الوسائل غير المشروعة بوجه

---

(١) أحمد الصفتى، الأجور الانتاجية وميكانيكية الاقتصاد القومى، تشخيص وعلاج وبرنامج عمل، مصر المعاصرة العدد٣١٧، السنة ٧٥، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والنشر يوليو ١٩٨٤، ص٢٣١.

(٢) ابراهيم العيسوى، فى إصلاح ما افسده الانفتاح، مرجع سابق، ص٣٠.

عام وأصبح معروفاً أن الثروات تتكون فى فترة قصيرة ومجدودة،ويرى البعض أنه فى مرحلة السبعينات برز شعار (انهب وإجرى) بعد أن كان شعار الراسمالية الوطنية فى مصر دائما (انتج وإكسب) [1].

لقد كان ثراء طبقة الانفتاح ثراءً بلا سبب ولا يستند إلى أن الدخل نظير مهارة الفرد بل استند إلى التحايل على نصوص القانون وإهدار القيم الاجتماعية الخيرة وانعكست هذه القيم على العاملين فى القطاع المنتج بالمجتمع، وعملت تدريجياً على تدمير قيمة الاخلاص فى العمل والوفاء وخدمة الجماهير واحترامها بالاكتفاء بالأجر الشهرى[2]

٦- الانفتاح والثقافة والإبداع

أثرت تلك المتغيرات التى شملت فترة الانفتاح الاقتصادى على الناحية الإبداعية لأنها اثرت على الإنسان الذى يقوم بالإبداع حيث فرض ذوق معين على الحياة الثقافية وتصدر الغث المبتذل من ألوان الفكر والفن والمسرح وتوارى الفن السامى، كذلك كانت هناك قضية على جانب كبير من الأهمية وهى قضية تغريب المجتمع فى مرحلة السبعينات، وزعزعة الثقة بالنفس حيث أنها أسوأ ما اتسم به المجتمع فى مرحلة الانفتاح، فتلك التحولات التى شابت هيكل مصر الاجتماعى وأداءها الاقتصادى، اثرت على أجهزة الاعلام كالسينما والمسرح حيث سادت مفاهيم فى تلك الفترة انعكست على الحياة الثقافية وما تقدمه من فنون ليتفق مع الاحتياجات الثقافية للفئات الجديدة

---

(١) فؤاد مرسى، الانفتاح الاقتصادي وقيم السبعينات، القاهرة: الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٧٨، ص٢٩.

(٢) محمد نور فرحات، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادي، القاهرة، الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٧٠، ص ص ٢٠، ٢٢.

القادرة على دفع أكبر عائد مادى، ولم يكن هذا موقف القطاع الخاص فقط الذى يهدف تغطية أرباحه بل شاركه بعض وحدات القطاع العام[١].

مفهوم الخصخصة *Privatization*

لقد تعددت المسميات التى ظهرت فى هذا الصدد من خصخصة إلى خصوصية لكنها مصطلحات ناشئة عن كلمة Private وغير ذلك من المسميات ومن أكثر المصطلحات انتشاراً هى الخصخصة،وتعددت تعريفاتها خلال الأربع سنوات الأخيرة. فالبعض يرى أنها الخصخصة تعنى تحرير النشاط الاقتصادى وذلك للحد من تدخل الدولة واحتكاراتها ويكون ذلك بالابتعاد عن التنظيم وذلك يخضع لآليات السوق[٢].

ويرى البعض أن الخصخصة لا تعتبر غاية فى حد ذاتها بقدر ما هى أداة من برنامج شامل ذى أدوات متعددة تهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما وهى تعرف بنقل ملكية وإدارة نشاط اقتصادى جزئياً أو كلياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص[٣].

وهناك تعريف يرى أنها عملية إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية[٤].

---

(١) محمد عبد الشفيع، الراسمالية الطفيلية فى مصر هل هى مفهوم علمى، مجلة الطليعة، أكتوبر ١٩٨٤، ص ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) رابح راتب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة، ١٩٩٦، ص١

(3) Beslcy Michel and Littlehild Stephen, Priatization Principles Problems and Priorities Regulation Tha Uk Experience Edited by John Kay Mayer and David Thompson, Oxford Clavend on Press 1984, p355.

(٤) رمزى زكى، الخصخصة والإصلاح الاقتصادى فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٨٩، ص٨٣.

ويرى البعض أن الخصخصة تعنى تنشيط وتوسيع النطاق من الاحتكارات العامة كلما كان ذلك ممكناً، وبالتالى السماح بدخول القطاع الخاص منافساً للقطاع العام والأنشطة المختلفة[١].

وأقرب التعريفات التى طرحتها الأدبيات الاقتصادية هو تعريف البنك الدولى والذى يعرفها على أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص فى إدارة ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها[٢].

يرى البعض أن الخصخصة تعنى التخلص من الوحدات الاقتصادية الخاسرة فى القطاع العام والتى تعنى أيضاً أن تحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص سيحقق انتاجية وربحية أعلى،كما أنها تعنى الرغبة فى التخلص من الاقتصاد الاشتراكى باعتباره فلسفة اقتصادية اجتماعية بدأت تتقلص فى العالم أمام إقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمى الجديد أى أنها رغبة فى التحرر الاقتصادى[٣].

ويعرفها بادواشيبا نائب مدير البنك المركزى الايطالى فيرى أنها أى مبادرات تهدف إلى خفض القطاع العام سواء فى صوره الملكية أو الإدارة[٤]. فكل دولة تحدد المفهوم الذى تتبعه حتى تكون الخطوات التنفيذية التى ستقوم بها فى حدود هذا المفهوم حتى يصبح برنامج الإصلاح الاقتصاى سليماً.

فالمفاهيم السابقة دارت حول الاتجاهات الآتية:

أولاً :منح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد القومى بتوسيع الملكية الخاصة.

---

(١) محمد صديق عفيفى، <u>الخصخصة لماذا وكيف؟</u>، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٤، فبراير ١٩٩٣.
(٢) <u>البنك الدولى</u>، تقرير التنمية فى العالم، ١٩٨٨، ص٢٠٦.
(٣) محمد صالح الحناوى، أحمد ماهر، <u>الخصخصة بين النظرية والتطبيق</u>، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٥) ص٩٧.
(4) Padoa Scioppa, <u>Experience of Six Countries in the Field of Privatization</u>, Itly, Bis: Riview. 1991, p. 2.

ثانياً : التخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام وتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص سوق تحقق إنتاجاً وربحاً عالياً.

ثالثاً : التخلص من النظام الإشتراكى باعتباره فلسفة انتهجت فى عديد من دول العالم ولا يعنى ذلك أن الخصخصة هى مجرد بيع وحدات القطاع العام الخاسرة إلى القطاع الخاص وبيع الأصول العامة لتمويل نفقات ضرورية وجارية، إنما هى حزمة متكاملة من السياسات تهدف إلى تحقيق أهداف تنموية وتوسيع نطاق المنافسة بين القطاعين فى كافة الأنشطة المختلفة وإلغاء القيود البيروقراطية المفروضة على تحركات القطاع الخاص وإقتصارها على الحد الأدنى الضرورى.

كانت الفكرة الأساسية للخصخصة ما جاء فى ورقة أكتوبر من إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، وكان ذلك بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتشجيع الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبيةوأخذت ظاهرة التحول إلى القطاع الخاص تنتشر بشكل ملحوظ فىكثير من المؤسسات وذلك بعد أن ثبت فشل كثير من المؤسسات المملوكة للدولة وأصبحت الخصخصة محوراً هاماً للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر.

ويؤمل أن تستطيع الخصخصةمواجهة مشاكل زيادة معدل التضخم وتفاقم المديونية، فالاقتصاد المصرى مربخمسة مراحل منذ عام ١٩٥٢ حتىمنصف ١٩٩٤:

١- مرحلة بداية تدخل الدولة (١٩٥٢-١٩٦١)

٢- مرحلة التأميم الشاملة (١٩٦١-١٩٧٤)

٣- مرحلة الانفتاح الاقتصادى (١٩٧٤-١٩٨١)

٤- مرحلة الاصلاح الاقتصادى (١٩٨١-١٩٩١)

٥- مرحلة الخصخصة (١٩٩١ - حتى الآن).

فقد مرت مصر منذ عام ١٩٥٢ بعدة مراحل تمثل التطور الاقتصادى بها وتلك المرحلة هى الخصخصة، وهى إعادة هيكلة القطاع العام وذلك بإصلاح وتهيئة برامج الخصخصة ومجريات الأمور والأحداث وطبيعة التطور فى جميع مراحل التنمية الاقتصادية إلى هذه الأمور الأخيرة[1].

مبررات اتباع سياسة الخصخصة.

ليس الهدف من الخصخصة هو التخلص من الوحدات الخاسرة للقطاع العام للخروج من مشكلة استنزاف موارد الدولة، كما يتصور البعض إنما هى حزمة من السياسات لها العديد من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية وتوسيع نطاق المنافسة من أجل رفع مستوى الكفاءة فى القطاع الصناعى، مما ينعكس بدوره على تحقيق مناخ اجتماعى اقتصادى أكثر استقراراً ودافعية نحو الانتاج.

أولاً: الدافع الاقتصادى والمالى

تعمل الخصخصة على تحسين الأداء المالى وتحويل الخسائر إلى ارباح حقيقية ويؤمل أن تحقق الشركات الربح والسيولة، فالقطاع العام عانى من عبء الديون وعدم القدرة على خدمة الديون، مما يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الإدارية، فالتصرف فى وحدات القطاع العام بالبيع يساعد على تخفيض العجز فى الميزانية العامة للدولة وسداد جزء من الدين العام والتخلص من العبء الإدارى الملقى على كاهل الدولة، فالخصخصة سوف تؤدى إلى

(١) محمد صالح الحناوى وأحمد ماهر، مرجع سابق، ص١٧.

إعادة هيكلة شركات القطاع العام اقتصادياً لتصبح الشركات قادرة على تحقيق عائد اقتصادى مناسب وفيما يلى نعرض أهم الدوافع الاقتصادية والمالية، وهى:

– تدنى مستوى أداء القطاع العام الذى اصبح اقل من المستوى الذى استهدفته خطط التنمية وأكثر تواضعاً بكثير من الطموحات التى وعد بها خبراؤه بل أن القطاع العام اصبح فى معظم دول العالم مجال استنزاف للموارد وعبء على ميزانية الدولة[١].

– تحسين الكفاءة من خلال تحديد دور الدولة وتقليص حجم الجهاز البيروقراطى وإدخال عنصر المنافسة وتقوية دور القطاع الخاص[٢].

وكذلك هناك تصنيف للأهداف الاقتصادية للخصخصة، كالآتى[٣]:

– تحسين الفاعلية والكفاءة فى الصناعات المخصخصة.

– توسيع قاعدة الملكية المشتركة.

– فالبلاد النامية تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها الانخفاض الشديد فى الأسعار سلع التصدير الرئيسة وما يترتب عليها من تدهور معدل التبادل التجارى مع ارتفاع أسعار الفائدة الدولية وانكماش التدفقات وترتب على ذلك كله حدوث اختلالات كبيرة خارجية وداخلية وتباطؤ ملموس فى معدلات النمو[٤].

– ظهور قناعة دولية بأن إدارة الأنشطة الاقتصادية تتطلب مهارات تجارية ومالية وإدارية وفنية عالية وهى صفات يفتقر إليها القطاع العام،وقد يقع القطاع العام

---

(1) James leray, P. Performance Evaluation for Public Enterprises, World Bank, Biscussion Papers, No. 122, Wachington, The Warld Bank 1991. p. 25.

(٢) أحمد صديق عفيفى، مرجع سابق، ص ٧.

(3) Thoms Klark and Chirst Ospitelis, The Political of Economy Privatization, New York, Routledge, 1993, p. 4.

(٤) إبراهيم عبد اللطيف، سياسة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، مجلة الإدارة، العدد الأول، يوليو ١٩٩٢ ص٨٧.

ضحية للتقلبات السياسية والاعتبارات الاجتماعية ويصعب عليه الموازنة فى تحقيق الأهداف المتعددة مما ينعكس سلبياً على نمو النفقات العامة وتضخم مستويات وتدنى الكفاءة الإنتاجية وانخفاض جودة السلع[1].

- تساعد تلك السياسة على التقليل من العجز فى الميزانية العامة للدولة والذى تعانى منه فئة كثيرة من الحكومات وبدون الاعتماد على التمويل عن طريق زيادة الضرائب، وكل ما تحمله من إضافة أعباء على المواطنين،كما ساعدت على توفير رأس المال لدى الحكومة، الأمر الذى يساعد على تدعيم المشروعات الخاصة وتوفير استثمارات جديدة لها[2].
- تساهم الخصخصة فى استعادة مدخرات المواطنين بالبنوك الأجنبية لاستثمارها للداخل مما يكون له اثر إيجابى على ميزان المدفوعات ويخفف من مخاوف مسيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد الوطنى، كما أن الخصخصة تساعد على فتح المجالات لجذب الاستثمارات الأجنبية ويترتب على ذلك تطوير الانتاجية وكذلك الخبرة الأجنبية التى تساهم فى الارتقاء بمستوى الانتاج وتحسين جودته[3].
- يؤدى التحول نحو القطاع إلى رشادة التصرفات المالية الحكومية وإلى تعميق الاستفادة من الموارد المالية للدولة، فهى اولاً تزيل عن كاهل الدولة عبء تمويل المشروعات الحكومية التى تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص،وكذلك دعم تغطية الخسائر

---

(١) سعيد النجار، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية (القاهرة: صندوق النقد العربى، ١٩٨٨) ص ص ١٨-١٩.
(٢) إبراهيم عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٨٨.
(٣) رابح راتب، مرجع سابق، ص ١٣.

التى تنفقها هذه المشروعات ومن ثم يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف أمنية إجتماعية واقتصادية محددة[1].

وكما نرى أن القطاع العام مسئول عن نسبة عالية من عجز الميزانية العامة ويعانى من انخفاض شديد فى نسبة العائد، فسوف تستطيع الخصخصة معالجة ذلك العجز ببيع المنشأة التى تعانى من خسائر فادحة، كما أنها سوق تخلق جو من المنافسة التى تزيد من الكفاءة وتزيد من الجودة ومعدلات الأداء، كما أن الخصخصة تساهم فى تخفيض الإنفاق العام من على الدولة وزيادة التدفق النقدى، فزيادة الانتاج تساعد على القضاء على التضخم.

المضامين الاقتصادية للخصخصة (محاور برنامج الخصخصة)

تعمل سياسة الخصخصة على تحقيق حرية الأفراد وإتاحة الفرص الاستثمارية لهم للعمل بحرية وتحقيق أكبر كسب وعائد مادى فى ظل الموارد المحدودة فتلك السياسة هى مجموعة متكاملة من الحرية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية،ووفقاً لذلك تعمل تلك السياسة على إزالة الجمود والتحجر وإزالة القيود البيروقراطية التى تقف عائقاً أمام المبادرات الفردية وأى مشروع تابع للقطاع الخاص[2].

ومن هنا انطلق البرنامج القومى لتنشيط وتوسيع دور القطاع الخاص ليتحمل جانباً من مسئوليات التنمية فهدف ذلك البرنامج هو دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، ومن هذه المضامين[3]:

---

(١) محسن أحمد خضيرى، مرجع سابق، ص٣٢.
(٢) سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١) ص٦١.
(٣) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ١٩.

١- إجراء مسح شامل لكل وحدات القطاع العام وذلك أن وحدات القطاع العام تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث الأرباحية والخسارة وحجم القوى العاملة وقيمة رأس المال المستثمر ومقداره وما تحصل عليه من دعم وما تقدمه الميزانية من إيراد والهدف من المسح الشامل تصنيف تلك الوحدات تبعاً لخصائص كل منهما ومدى تأهيلها للانتقال إلى القطاع الخاص أو البقاء فى القطاع العام، وكذلك نوع الخصخصة التى تطبق عليها هل تباع برمتها للقطاع الخاص، أو تحول إلى شركة مساهمة.

٢- تأجير الوحدات العامة لفترات زمنية مناسبة إلى القطاع الخاص للقيام بعمليات الانتاج وتشغيلها لحسابه.

٣- إطلاق قوى المنافسة من أجل الكفاءة فى كافة الأنشطة الاقتصادية وتحرير السوق من الاحتكارات العامة والحكومية وإدخال القطاع الخاص منافساً فعالاً فى السوق فى الأنشطة المختلفة طالما كان ذلك مؤدياً إلى رفع الكفاءة.

٤- السرعة التى تتم بها عملية الخصخصة، فلا يجوز تحويل عدد من الشركات فى وقت واحد ولا يجوز إخضاع هذه العملية لوقت زمنى ولابد من المواءمة بين عدد الوحدات التى يراد تخصيصها وقدرة السوق المحلى على الاستيعاب، فالمسألة تتوقف على مقدرا رؤوس الأموال المتوفرة ومدى الدور الذى يراد إعطاءه لراس المال العربى والأجنبى ولا يجوز أن تستنتج من ذلك عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية للتمويل، فقد أثبتت التجربة وجود مدخرات ضخمة فى مصر[1].

---

(١) سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص٦٢.

٥- دفع الخطر المفروض على القطاع الخاص للعمل فى مجالات معينة برعاية أمينة واستراتيجية أو سياسية وتخفيض القيود والتدخلات الحكومية والبيروقراطية وميكانيكية السوق إلى أدنى مستوى ممكن واستخدام السعر فى الغرض الذى خلف من أجله(١).

٦- وأخيراً وليس آخراً فإن برنامج الخصخصة لابد أن يشتمل على طريقة التعامل مع العمالة الفائضة فى الوحدات التى يراد تخصيصها، فالمبدأ الأساسى أن عبء الخصخصة لايجوز بأى حال من الأحوال أن يقع على كاهل الأفراد العاملين،ومعنى ذلك الناحية العملية وجود تعويض للعمالة الفائضة بحيث لايكون مركزها بعد الخصخصة اسوأ مما كان فى ظل القطاع العام،ويدخل فى ذلك برنامج التعويض المالى وإعادة التدريب بالإضافة إلى تمليك نسبة معينة من اسهم الشركات المخصصة فى بعض الحالات(٢).

وبذلك يتبين من خلال تلك المحاور أن الخصخصة لم تقف عند مرحلة البيع للقطاع العام، ولكن بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص فى مباشرة وإدارة النشاط الاقتصادى، وبذلك يتم تحرير النظام الاقتصادى من تسلط البيروقراطية، فكما رأينا قبل إجراء برنامج الخصخصة لابد من توفير مناخ ملائم لنجاحه فلا يتم التطبيق بشكل عشوائى غير مدروس فيتم تصنيف وحدات القطاع العام طبقاً للربح والخسارة، فيتم تأجيرها أو أن يتولى إدارتها القطاع الخاص كما سمحت الخصخصة للقطاع الخاص دخول عديد من المجالات منافساً فعالاً مما يؤدى إلى رفع الكفاءة طالما يتمتع بالعمل فى جو يتسم بالحرية وإزالة قيود التدخل الحكومى.

---

(١) محمدصديق عفيفى، مرجع سابق،ص٣٣.
(٢) سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص٦٢.

مقومات نجاح برنامج الخصخصة فى مصر

إذا كان من أهداف برنامج الخصخصة هو رفع كفاءة الوحدات التى يملكها القطاع العام، فعملية نقل الملكية تتطلب خلق المناخ العام اللازم لهذا التحول، ولكى يتحقق هذا الهدف لابد من توافر مجموعة من المقومات والركائز وإحاطة الاقتصاد القومى بمجموعة من الفعاليات التى تساعد على بلوغ الأهداف الرئيسة لبرنامج الخصخصة، وهى:

أولاً : الإصلاحات الاقتصادية

لايمكن نجاح برنامج الخصخصة فى ظل نظام اقتصادى متدهور، فسعى الدولة إلى التحول للقطاع الخاص لابد أن يواكبه إصلاحات اقتصادية، أى رؤية متكاملة تُبنى على استراتيجية فعالة من أجل نجاح برنامج الخصخصة، فتعظيم القطاع الخاص ليس هدفاً فى حد ذاته إنما هو طريق لخلق فرص عمل جديدة وإعادة التوازن لسوق العمل بزيادة الصادرات وخفض الواردات الحكومى، وتوسيع قاعدة الملكية للمواطن العادى حتى لاتكون قاصرة على فئة معينة، ومع تغير البيئة الاقتصادية التى كانت فى ظل القطاع العام من روتين وقوانين وتدخلات حكومية كل ذلك يتم فى ضوء خطة شاملة تهدف تحقيق مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

أما خطوات الإصلاحات الاقتصادية كالتالى:

١- ضرورة دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى قناعة القيادة السياسية وتقبل الجماهير لسياسية الخصخصة على أساس الفهم للمكاسب التى يمكن أن تجنيها الطبقة العريضة من الشعب والمدى الذى يمكن أن يشارك به

الرابحون من عمليات الخصخصة فى خدمة المجتمع وذلك يتم قبل بدء تنفيذ عملية الخصخصة والبدء فى إصلاحات الاقتصاد الكلى[1].

٢- أن يكون البرنامج القومى للخصخصة جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى والهيكلى صحيح وأنه من الناحية النظرية البحتة لايمكن أن تتم سياسة توسيع قاعدة الملكية بمعزل عن برامج الإصلاح الاقتصادى والهيكلى الأخرى التى تنفذها الدولة غير أن فرص نجاح هذه السياسة فى تلك الحالة أمر مستبعد للغاية لأهمية إتمام البرامج الإصلاحية كلها فى وقت واحد[2].

٣- إختلاف تطبيق برنامج الخصخصة من بلد لآخر تبعاً لاختلاف ظروفه وطبيعته الاقتصادية وحجم القطاع العام به كما أنه الركيزة الأساسية لنجاح سياسة الخصخصة تعتمد على انتقاء الوسائل الفنية فذلك الانتفاء يختلف من مشروع لأخر وكل ذلك حسب طبيعة النشاط وحجمه وكذلك حالة السوق المالية، ولا يمكن توقع النجاح بين يوم وليلة إنما يستغرق وقتاً ولابد من توفير المناخ ويجب أخذ ذلك فى الاعتبار عند تنفيذ تلك السياسة[3].

٤- ومن أبرز العناصر اللازم توافرها لنجاح عملية الخصخصة تهيئة البيئة الاقتصادية التى تعمل فى ظلها برامج الخصخصة بحيث تصبح معتمدة على آليات السوق فلاشك أن البيئة الاقتصادية التى توجد فىظل سيادة القطاع العام بما تحتويه من قوانين وإجراءات روتينية وتدخلات واحتكارات حكومية لا تعتبر ملائمة للوضع

(١) سامى عفيفىحاتم، الخبرة الدولية فى الخصخصة، (القاهرة: دار العلم للطباعة، ١٩٩٤)، ص ص ٦٥-٦٦.
(٢) رابح راتب، مرجع سابق، ص١٥.
(٣) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، تحلل الاثار التنموية للخصخصة مع التطبيق علىمصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣٧، يوليو ١٩٩٤، ص٣٥.

الجديد الذى يخطط فيه أن تكون السيادة للقطاع الخاص ويوجد هناك اسلوبان لعملية التكيف وهما[1].

- العلاج بالصدفة،ويتم فيه تحرير النظام الاقتصادى دفعة واحدة.
- أسلوب الخطوة بخطوة، وتتم فيه عملية التحرر الاقتصادى بالتدريج.

ومن الخطوات اللازمة لإتمام عملية التحرر والإصلاح الاقتصادى:

أ - النظام الضريبى،فنظام السوق الحر لابد أن يكون فيه عدالة ضريبية من حيث سعر الضريبة والعبء على من يتحملها مع وجود نظام ضريبى كفء يقضى على حالة التهرب الضريبى، لذلك فبرنامج الخصخصة لايعمل إلاَّ فى برنامج ضريبى سليم وبالتالى فالإصلاح الضريبى أحد عناصر البيئة الأساسية لبرنامج الخصخصة.

ب- إزالة القيود الحكومية المطروحة على الأسعار لأنه فى جميع مراحل برنامج الخصخصة لابد أن يحدث ارتفاع فى الأسعار لحين انتهاء التضخم المكبوت ولن تنخفض الأسعار إلاَّ بعد التصحيح الحقيقى والجوهرى فى الاقتصاد القومى، ويتم تخفيض الأسعار سواء كانت اسعار سلع أو خدمات واسعار الفائدة وهو ما يعرف بتحرير الأسعار[2].

جـ- ومن الدعائم الأساسية لنجاح البرنامج القومى للخصخصة أن نفرق بين الأداء المالى والأداء الاقتصادى لشركات قطاع الأعمال العام عند إجراء عمليات التقييم الفعلية للتعرف على إمكانياتها وطرق إصلاحها وإعدادها للخصخصة،ويقصد بالأداء المالى تلك الحالة التى يقاس بها أداء المنشآت العامة للأرباح والخسائر

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.
(٢) مدحت حسنين، التخصصية والسياسة العربية شأنها ودواعيها والأهداف المرجوة منها (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣) ص٤.

الفعلية، كما تظهر في ميزانياتها وهذا يتفاوت كثيراً من شركة إلى أخرى حيث إن بعض هذه الوحدات تشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة وإن كانت بعضها يحقق أرباحاً[1].

د - تحديد دور الأجهزة الحكومية في مراقبة النشاط الاقتصادي دون تدخل مباشر في الأنشطة الانتاجية والخدمية ولن ينجح برنامج التخصصية إلاَّ إنحسار الأجهزة البيروقراطية بكل صورها واشكالها عن التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي[2].

هـ- ضرورة الإهتمام ببرامج التدريب التحويلي وإنشاء الصناديق اللازمة لتعويض العاملين الممثلين للبطالة المقنعة في القطاع العام، وإتاحة التمويل اللازم لقيامهم بمشروعات إنتاجية صغيرة مما يعني مزيداً من الاستثمارات والانتعاش على المستوى القومي[3]، أي لابد من وضع برنامج قومي لمجابهة البطالة الحالية التي تسفر عن الخصخصة والتي لابد من معالجتها في وقتها حتى لاتضيف نسبة أخرى من العاطلين للمجتمع.

و - إقامة سوق مال جديدة وإصلاح السوق القائمة بحيث تصبح قادرة على تسهيل عملية نقل الملكة العامة إلى ملكية خاصة من خلال تداول الأسهم، كذلك إقامة نظام بنكي جديد وإصلاح النظام القائم بحيث يصبح قادر على تسهيل عملية تدفق الأموال سواء اللازمة لاتمام عملية نقل الملكية أو الناجمة منها، وبذلك فإن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب العديد من الخطوات لنجاح برنامج الخصخصة من نظام ضريبي، حيث تحتاج الخصخصة لمناخ ضريبي سليم تقوم فيه بيئة الخصخصة

(١) سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، مرجع سابق، ص٦٧.
(٢) مدحت حسنين، مرجع سابق، ص٢٦.
(٣) رابح راتب، مرجع سابق، ص١٧.

مع إزالة القيد المفروض على الأسعار من الحكومة، والقيام بعمليات التقييم الفعلية التى يتم من خلالها طرق إصلاح المنشأة ومعرفة الأرباح والخسائر الفعلية وتحديد دور جهاز الحكومة فى مراقبة النشاط الاقتصادى وانحسار الجهاز البيروقراطى أى السماح بجو من الحرية المضبوطة للقطاع الخاص مع ضرورة إنشاء الصناديق اللازمة لتعويض العاملين عن فقدان عملهم، مع إقامة سوق مال جديدة تجعل من السهل نقل الملكية، أى لابد من تمهيد البيئة حتى تصبح صالحة لنمو ونجاح هذا البرنامج وكذلك محاولة تلافى الثغرات والعقبات التى تحول دون نجاحه وظهوره بالصورة المثلى[1].

ثانياً : إصلاح الجهاز الإدارى

يحتاج الجهاز الإدارى فى مصر إلى إعادة النظر حتى يتوافق النظام الإدارى مع سياسة الخصخصة كعملية نقل الملكية العامة إلى العاملين فى المشروع، ومن يقوم بإدارة المشروع ربما لايترتب عليها بالضرورة تحسين الأداء إذا كانت تلك العناصر لا تتمتع بالكفاءة العالية التى تمكنها من الارتقاء بمستوى الإدارة، وفيما يلى العناصر التى تساعد على إصلاح الإدارة:

١- يجب ألا تقتصر عملية الخصخصة على فصل الملكية عن الإدارة لأن تجارب العالم أثبتت أن بقاء الملكية العامة من شأنه أن يمكن الدولة دائماً وأبداً من التدخل المستمر والمتصل فى شئون الوحدات قطاع الأعمال، فتحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة هى الوسيلة الفعالة للقضاء على المستويات الإدارية الوسيطة التى أنشئت بين الدولة وبين شركات الأعمال العامةنومهما ادعت الحكومة أنها ألغت

(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

المستويات الوسيطة وأنها لا تتدخل فى شئون وحدات قطاع الأعمال، فهذا غير صحيح لأن الدولة انشئت هيئات ومؤسسات تحل محل جهاز التخطيط المركزى[١]

٢- من أهم متطلبات نجاح البرنامج بل ولنجاح النظام بأكمله توافر خبرات متخصصة مؤهلة وكفاءات فهم أخطر الأطراف بل هو مسئولون عن نجاحها من عدمه، فالقرار قد يكون مناسباً وسليماً ولكن يسند إلى منفذين غير مؤهلين مما يفقده قيمته ومزاياه وينجم عنه عكس المزايا، لذلك يجب إنشاء هيئة تتولى تنفيذ البرنامج[٢]. والحقيقة إنه ما يهدد تلك السياسة بالفشل أن تتولاها قيادات غير واعية وليس لديها الإخلاص الكافى فتتحول السياسة من سياسة جيدة إلى ممارسات خاطئة ونتائج عكسية تماماً.

٣- تقتضى عملية الخصخصة أيضاً إجراء بعض الإصلاحات لوحدات القطاع العام قبل تحويلها إلى القطاع الخاص فهناك بعض المشروعات العامة التى تعانى خسارة مزمنة وبالتالى لن يقبل أحد على شرائها إذا ما عرضت للبيع فى السوق الحرة وهذه المشروعات تحتاج إلى إعادة تأهيل بحيث يتم إصلاح الخلل الإدارى أو الفنى الذى تعانى منه وتتحول من وحدات خاسرة إلى وحدات رابحة[٣].

٤- إن أهم عنصر فى عملية الخصخصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص فى إتخاذ الربح والإنتاجية كأساس لتقييم الأداء والاعتماد على الأسعار الاقتصادية فى حساب المنافع والتكاليف وتبنى نظام

---

(١) سامى عفيفى حاتم، الخبرة الدولية فى الخصخصة، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٢) رابح راتب، مرجع سابق، ص ١٨.
(٣) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص١٤٥.

الحوافز فى تشغيل وإدارة الموارد وغيرها بهدف تبنى هذه المبادئ لتحسين الكفاءة الإنتاجية[١].

إذا أرادت الدولة نجاح عملية التحول إلى الخصخصة فلابد من سن تشريع جديد لرب العمل وهذا التشريع يتناول قضايا اساسية مثل النقابات العمالية وحق الإضراب وكذلك الإعداد للقوانين والتشريعات والقرارات الإدارية التى تحكم عمليات منع الإحتكار[٢].

بالإضافة إلى ما سبق من خطوات إصلاح الجهاز الإدارى لابد من إعادة النظر فى المنظمات الحكومية وعددها وإختصاصها وإلغاء ماليس له داع من تبسيط الإجراءات الخاصة بالتصاريخ والرخص وغيرها مع إعادة النظر فى الرواتب والأنظمة الآلية العتيقة للترقية.

وكما هو واضح لن يجدى مجرد نقل ملكية المنشآت من الدولة إلى الأفراد لأن العنصر الحاسم فى التنمية هو الإدارة والفرق بين التقدم والتخلف هو طريقة إدارة الموارد وليس تملك الموارد هذه هى حقيقة التسعينات، فنحن فى عصر رأسمالية الإدارة Mangirial Capitalism حيث خلقت الإدارة نمطاً عالمياً جديداً للاقتصاد ووضعت قواعد جديدة للدول التى تريد المشاركة فى هذا الاقتصاد،وهكذا ترى قيادات الإدارة أن تغير من الأشكال والأحجام والمواقع لتسير الأعمال على مستوى العالم[٣].

وأيضاً من خطوات الإصلاح الاقتصادى حتى يمكن ان يقوم نظام إدارى مشجع للخصخصة هى[٤]:

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢) مدحت حسنين، مرجع سابق، ص٢٠.
(٣) شريف دولار، قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادي، (القاهرة: مكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤) ص١١٧.
(٤) محمد صالح الحناوى وأحمد ماهر، مرجع سابق، ص٤١.

أ - تبسيط الإجراءات الخاصة بالموافقات والتصاريح والأذون والرخص وغيرها.

ب- إعادة النظر فى المنظمات الحكومية فى عددها اختصاصاتها وإلغاء ماليس له داع

جـ- تخفيض التكدس فى العمالة الموجودة فى الأجهزة الحكومية.

د - إعادة النظر فى الأنظمة البالية للترقية والرواتب.

وكما هو واضح فإن أهم ما تهتم به الخصخصة مرونة العمل الإدارى وعدم التقيد بالموافقات والاعتمادات، فبعض اصحاب المصالح الإدارية فى القطاع العام كانوا يشكلون عقبة فى وجه أى إصلاح اقتصادى حيث كانت اغلب قراراتهم بعيدة عن الحس التسويقى للبيع والشراء، ففى ظل الخصخصة سيتم تقليل التدخل السياسى من قبل الحكومة فى عملية إتخاذ القرار، الأمر الذى يترتب عليه تطوير المنشأة حتى تحقق المكاسب، فتتحول سيطرة الإدارة إلى القطاع الخاص مما يؤدى إلى نجاح المؤسسة بشرط اختيار العناصر الإدارية ذات الكفاءة، فنجاح الجهاز الإدارى هو الحجر الأساسى وبؤرة المركز لنجاح اى مشروع، لذلك هناك اعتقاد بأن تدخل الحكومة فى قرارات المشروعات الخاصة بخلق جواً من البيروقراطية التى تؤثر سلباً على كفاءة إنتاجية المشروعات فتمتع القطاع الخاص بالحرية سيؤدى للإبتكار والتطوير فى ضوء مركزية إتخاذ القرار.

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

بعد ان تغيرت النظرة إلى القطاع العام وأسلوب إدارته والاستعداد لتصفية مشروعاته بدأت هذه النظرة طريقها إلى الواقع العملى وتزايد إهتمام عديد من الدول باختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية لانتهاج سياسة الخصخصة ومنذ السبعينات والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص مثار جدل، ففى بداية الإعلان عن التحول إلى

القطاع الخاص كان لابد من تحديد أهداف أساسية يسعى برنامج الخصخصة إلى تحقيقها وكان من بينها:

١- زيادة مستوى الكفاءة فى الشركات الحكومية ويتحقق ذلك من خلال الخصخصة الجزئية والعمل على نشر ملكية الأعمال والشركات على نطاق واسع[١].

٢- العمل على زيادة دخل الحكومة الناتج عن التصرف فى وحدات القطاع العام بالبيع مما يساعد على خفض العجز فى الميزانية العامة للدولة وسد جزء من الدين العام وخفض التمويل بالعجز والتخلص من العبء الإدارى الملقى على كاهل الدولة،وكذلك تهدف سياسة الخصخصة الى تشجيع الأفراد والهيئات على تملك وحدات الانتاج فى المجتمع وتؤدى إلى إقامة اقتصاد أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبذلك تتحقق مسئولية المالك المباشرة فى الرقابة والمتابعة لممتلكاته مما يؤدى إلى تعظيم العائد[٢].

٣- تهدف الخصخصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام اقتصادياً لتصبح الشركات قادرة على تحقيق معدل اقتصادى مناسب من خلال التشغيل لشركات القطاع العام وذلك من خلال القضاء على الفاقد الاقتصادى المتسع مداه بها،وكذلك حجم المبيعات التى يتعين أن تعادل الطاقة الانتاجية للمشروع وبالتالى لايكون هناك فائض من منتجات تامة الصنع أو مخزون متراكم من البضاعة المعدة للبيع وغير قابلة للتصريف،ومن ثم فإن المشروع لاينتج إلاّ ما يحتاجه السوق فعلاً، وما يمكن له بيعه وتصريفه بنجاح[٣].

---

(١) محمود مصبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، (القاهرة: كلية التجارة- جامعة عين شمس ١٩٩٥) ص٤٣.

(٢) مدحت حسنين، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٥.

(٣) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٣.

٤- زيادة الصادرات وخفض الواردات وتقليص العجز فى ميزان المدفوعات مما يساعد على خفض المديونية وزيادة حصيلة البلد من العملة الصعبة،وكذلك زيادة الانتاج كماً ونوعاً مما يؤدى إلى كبح جماح التضخم باعتبار أن وفرة الإنتاج هى إحدى العوامل الأساسية فى إعادة التوازن بين العرض والطلب والإنتاج والإستهلاك[1].

٥- أما تحقيق التنمية الاجتماعية برفع مستوى معيشة المواطن وصولاً إلى مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له وذلك عن طريق توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل والقضاء على البطالة السافرة.

وكما رأينا أن تلك السياسة الطموحة لها أهدافها التى تمتد إلى أبعد من تحقيق كفاءة عالية فى الاستثمار وتحويل منشآت القطاع العام الخاسرة إلى وحدات رابحة عن طريق القطاع الخاص ورفع كفاءة الإنتاج من حيث الجودة حتى تكون قادرة على المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية، كما أنها تستخدم الأموال الفائضة الناتجة عن بيع تلك الوحدات فى إنشاء المشروعات الجديدة، وسداد جزء من الديون المستحقة ومحاولة إعادة التوازن إلى هيكل الاقتصاد القومى ضمن أهداف السياسة الجديدة وتقديم الفرصة الاستثمارية للفرد الراغب فى الاستثمار وتخلق إحساس الدافعية فى الربح فى ظل جو المنافسة بين المشروعات القائمة وتزكى روح الابتكار ليتمتع الفرد بحرية الإدارة وإتخاذ القرار، فالخصخصة مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتى تهدف تحرير الاقتصاد من قيوده.

---

(١) مدحت حسنين، المرجع السابق، ص٢٣.

المضمون الاقتصادى لسياسة الخصخصة (طرق الخصخصة)

ليس هناك شكلاً واحداً وأسلوب معين للتحول الاقتصادى إلى برنامج الخصخصة فقد يأتى التحول عن طريق بيع المؤسسات العامة كلياً أو جزئياً أو يأتى التحول عن طريق السماح للقطاع الخاص بالعمل فى ميدان الخدمات العامة عن طريق التعاقد مع الحكومة أو بعقود،وفيما يلى أهم طرق الخصخصة كما تعرضها بعض الأدبيات الاقتصادية:

١- عرض اسهم الشركات للبيع على الجمهور، وذلك بالبيع الكامل لجميع الأصول وغالباً ما يتم ذلك بطرح اسهمها فى السوق للاكتتاب بين الأفراد والهيئات الخاصة، وتتم عملية البيع بنقل الملكية تامة للأفراد وترك عملية الإدارة لهم،وتلك الطريقة يطلق عليها الاكتتاب العام Pubic of Fering[1].

٢- بيع مشروعات مملوكة إلى القطاع الخاص وهوما يطلق عليه التأميم العكسى Denationalisation حيث يتم نقل ملكية مشروعات القطاع العام كلاً أو جزئياً إلى الملكية الخاصة[2].

٣- دخول القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات وحل محل الحكومة فى بعض الخدمات وذلك بالتنافس معها عن طريق التعاقدات أى دخول الحكومة فى تعاقدات مع مقاولين من القطاع الخاص لتقديم الخدمات المختلفة، ومنها عقود الإدارة التى تكتفى الحكومة فيها بالملكية،ويتولى القطاع الخاص عملية الإدارة

---

(١) عاطف حسن النقلى، "الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٨ أغسطس، ١٩٩٤، ص١١.

(٢) على محمد حسن هويدى، التخصصية والدور الاجتماعى للمراجعة، مجلة البحوث التجارية، العدد الثانى، يوليو ١٩٩٠، ص٦.

وكذلك عقود الامتياز التى من خلالها تمنح الحكومة لشركة معينة حق القيام بنشاط وتقديم خدمات بمستويات معينة[1].

أما تخصصية الإدارة مع بقاء الملكية بأكملها فى يد الدولة فيطبق هذا النظام على الفنادق حيث تعطى إدارتها للقطاع الخاص، ولا يجوز الخلط بين التخصصية فى الإدارة بهذا المعنى وبين فصل الإدارة عن الملكية فى صورة شركات قابضة، ففى هذه الحالة الأخيرة تبقى الإدارة والملكية فى يد القطاع العام وغاية ما هناك أن الإدارة تتمتع بالاستقلالية فى إتخاذ بعض القرارات[2].

٤- تصفية وحدات القطاع العام بالبيع أو تصفية موجداتها أى بيع جزء من أجزاء أصولها أو الدمج فى شركات القطاع الخاص إنهاء للشخصية الاعتبارية لشركة القطاع العام[3].

وهكذا تتنوع صور واشكال الخصخصة من بيع المشروعات المملوكة إلى الدولة بنقل الملكية والإدارة معاً للأفراد أو تعاقد تكتفى فيه الحكومة بالملكية،ويتولى القطاع الخاص عملية الإدارة، وهذا النظام قاصر على الفنادق أما فصل الإدارة عن الملكية مع بقاء الوحدات فى يد القطاع العام فذلك تمثله الشركات القابضة، ومهما اختلفت طرق الخصخصة، فالمضمون واحد لصالح القطاع الخاص، فالخصخصة تتم بأكثر من طريقة واتجاه ويتم الاختيار طبقاً لما يتوافق مع المرحلة التى تمر بها الدولة، فعملية البيع بكل صورها تتم بعد إجراء عملية التقييم ومراجعة الأوضاع لوحدات القطاع العام التى يتم تحديد مدى الحاجة لاستمرارها فى حوزة القطاع العام فإن لم تتأكد للبيع بأحد هذه

---

(١) على محمد حسن هويدى، مرجع سابق، ص٦.
(٢) سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٥٧.
(٣) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ٧٦.

الوسائل، فمثلاً أغلب الدول النامية لا تتبع أسلوب البيع الكامل للمنشأة بل نسبة معينة أو تاجيرها فهى لا تتخلى عن القطاع العام دفعة بل بطريقة مفاجئة.

دور الخصخصة فى تحقيق التنمية الاقصتادية والاجتماعية:

إهتمت الدول المتقدمة والنامية بالخصخصة كسياسة اقتصادية على حد سواء مما يدل على سلامة هذا الاتجاه، فالخصخصة ليست الدواء السحرى للأمراض التى اصيب بها الاقتصاد القومى، ولكن مثلها مثل أى دواء له آثاره الإيجابية العلاجية يجب دراستها بدقة وعناية وله آثار جانبية ضارة مع الوضع فى الاعتبار أنها ليست الدواء الوحيد لعلاج كل الأمراض الاقتصادية ولكنها تلعب دوراً فى التنمية.

١- التنمية الاقتصادية :

إن الهدف السامى لبرنامج الخصخصة هو دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإطلاق الطاقات الكامنة لتحقيق النهضة الحضارية، فالخصخصة تساعد على قيام منافسة حرة وتزيد من حجم الاستثمارات والمشروعات التى تساعد على تلبية حاجة السوق،كما أنها تساعد على زيادة الوعى الاستثمارى لدى الأفراد والإتجاه إلى الاستثمار فى المشروعات المربحة مما يؤدى إلى إتساع فرص العمل بازدياد تحول الأفراد إلى الاستثمار المنتج، كما أنها تساهم فى تحسين الدخول ورفع مستوى ميعشة المواطن بزيادة الأجور والمكافآت نظراً لارتباطها بمعيار زيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح، ويتم تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق:

أ - اتباع الدولة لسياسة الخصخصة وتنفيذها بدقة وذلك لتهيئة المناخ الاستثمارى ويعمل على زيادة حجم الاستثمارات الخاصة، فتطبيق سياسة الخصخصة يعمل على إنعاش ورواج النشاط الاقتصادى ويؤدى الى زيادة مستمرة وطويل الأجل فى

الاستثمار والإنتاج مع تحسن وارتفاع الإنتاجية وتحسن مستمر فى جودة المنتجات مما يزيد من قدرتها التنافسية فى الأسواق المحلية وذلك كله مردوده الإيجابى فى ارتفاع مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع[1].

ب- تؤدى التخصصية الى زيادة الإيرادات الجارية عن طريق تحرير شركات قطاع الأعمال الذى انعكس فى إنخفاض جودة المنتجات مما تسبب فى وجود مخزون راكد كبير واضطرار المستهلك للبحث عن بديل، فالخصخصة تنظم السوق عن طريق منع الإحتكار والتضامن بين شركات القطاع الخاص[2].

جـ- تساعد الخصخصة على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتنمية ذاتية المجتمع مع إحداث استقرار اقتصادى دائم ومستمر ومناخ استثمارى أفضل يدفع الطاقات الإنتاجية والإبداعية لأفراد المجتمع ومؤسساته ومنظماته وذلك عن طريق تعميق الشعور بالحرية والإستقلالية مع التزام بقوى السوق[3].

د - تؤدى الخصخصة إلى زيادة الوعى الاستثمارى لدى الأفراد باتجاههم إلى الاستثمار فى المشروعات المربحة نتيجة فتح أبواب الاستثمار واتساع فرص العمل بازياد تحول الأفراد إلى الاستثمار المنتج[4].

وكما رأينا تلعب الخصخصة دوراً فى التنمية الاقتصادية والإصلاح الهيكلى للاقتصاد فى العالم النامى، فهى تقلل من التدخل السياسى للدولة والجهاز الإدارى التابع لها فى إتخاذ القرار وتخلق جواً من الانضباط الإدارى،وتقضى على صور الإسراف فى الوقت والجهد وتؤدى إلى تحسين الدخول ورفع مستوى معيشة افراد المجتمع.

---

(١) رابح راتب، مرجع سابق، ص ٦٤.
(٢) سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠-٢٨١.
(٣) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٤.
(٤) رابح راتب، مرجع سابق، ص ٦٨.

كما تؤدى الخصخصة إلى إحداث التنمية برفع الكفاءة من خلال الكفاءة الإنتاجية ورفع الكفاءة التوزيعة ورفع كفاءة القائمين على إدارة الشركات ويصبح بذلك شغل المناصب تبعاً للجدارة وتزيد الكفاءة بإتاحة الفرصة لفاعلية نظم الحوافز ويزيد من تلك الفاعلية القدرة على إدارة الشركات حيث يمارسها الملاك وليس الموظفون وهوما يعنى مزيداً من الحرص والضبط.

٢- التنمية الاجتماعية

إن الخصخصة تهدف إلى تذويب الفوراق بين طبقة العمال وطبقة الملاك أى توسيع قاعدة الملكية وظهور ملاك جدد بالاستثمارات الجديدة تساهم فى خلق فرص جديدة للعمل مما يساهم فى القضاء على البطالة، كما أنها تحقق الانضباط فى السلوك مما يؤدى إلى رفع الكفاءة وتحقيق معدلات نمو أفضل وذلك يتم عن طريق:

أ - تلجأ الخصخصة إلى تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات اصطلح على تستيمتها بشبكة الأمان الاجتماعى،وتشمل نظم المعاشات والتامين ضد البطالة ونظم مساعدة كبار السن والمعوقين.

ب- وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية فإن الخصخصة تساعد على تقريب الفواق بين طبقة العمال وطبقة الملاك، وذلك بما تتيحه الخصخصة من اشتراك العمال فى الإدارة وشراء نسبة من اسهم الشركات وبالتالى تساهم فى تملكهم لتلك المشروعات الذين يعملون بها مما يؤدى إلى خلق مصادر دخل إضافية لهم بجوار الأجور والمرتبات وذلك يؤدى إلى زيادة الطبقة المالكة، وبالتالى خلق شعور عام بالاطمئنان والإستقرار[1].

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٨٤.

الآراء المؤيدة والمعارضة لسياسة الخصخصة

على مدار التاريخ المصرى لم تلق سياسة اقتصادية معارضة كما لاقت سياسة الخصخصة، ومرجع تلك المعارضة التنشئة السياسية والوعى السياسى بين أفراد المجتمع فحجم المشاركة السياسية تتوقف على وعى الجماهير وإهتمامها بمعرفة الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد ودرجة تفاعل افراد المجتمع مع السياسات الاقتصادية وقبولهم لها يعتمد على درجة وعيهم السياسى، ومن هنا جات بعض الاراء المعارضة.

الاتجاه الأول - الاتجاه المعارض

لعبت التنشئة السياسية للمجتمع المصرى دوراً هاماً فى حالة عدم القبول الاجتماعى لبرنامج الخصخصة والتى القت ظلالاً بحالة من تعارض المصالح بين فئات المجتمع والحكومة التى تريد بيع القطاع العام والمخاوف من عملية الاستغناء عن العمالة نتيجة عملية بيع الشركات، فالمالك الجديد لأى شركة لا نستطيع إجباره على الإبقاء على العمالة سواء كلها أو بعضها وقد سببت تلك المخاوف الرفض تجاه برنامج الخصخصة[1]

فحزب الوفد يدين الحكومة وحزبها من استخدام التخصيص كمجرد شعار بينما القطاع الخاص مازال مقيداً بوسائل مختلفة، ويناقش الوقد التناقض الموجود بين الشعارات الحكومية والسياسة العامة وأنشطة القطاع الخاص فانتقد الوفد الحكومة من أجل اعتقاده بامكانية تشجيع القطاع الخاص بينما ترك القطاع العام كما هو وعلى هذا فإن الوفد يكرر ما اسماه الاقتصاديون (نظرية التهجير خارج Cronding Out Heory)

(١) منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي فى مصر ودور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧) ص٩٣.

وهذا يعنى أن استثمارات القطاع العام التى تم إعانتها عن طريق الضرائب المفروضة على القطاع الخاص سوف تحدد بالضرورة الاستثمارات المتاحة أمام الأخير(١).

الاتجاه الثانى - الإتجاه المؤيد

هناك العديد من المؤيدين للاتجاه نحو تدعيم القطاع الخاص من خلال محاولة تصفية وحدات القطاع بصورة تدريجية بهدف تخليص ميزانية الدولة من الأعباء الملقاه على عاتقها من خسائر يترتب عليها استنزاف موارد الدولة ودون تحقيق أهداف سياسية واجتماعية، فهى الأمل المنشود لحياة اقتصادية واجتماعية، فلابد من توافر برنامج شامل توفره الخصخصة للتخلص من عناصر عدم الكفاءة وذلك عن طريق المنافسة بين الوحدات الانتاجية.

فهم يرون فى نقل الملكية العامة إلى الخاصة وسيلة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض تكلفة الوحدة المنتجة وكبح نمو الانفاق العام وتيسير الأموال السائلة لسداد ديون الحكومة، هذا فضلاً عن أن هذا التحول يعتبر وسيلة لتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة فى المجتمع(٢).

وأثبتت الدراسات والمقارنات فى كثير من دول العالم أن القطاع الخاص يكون فى الغالب أكثر كفاءة فى استخدام الموارد وإدارة وحدات الأعمال لأن المالك الخاص يستطيع تجنب أو تحديد العوامل المعوقة لإدارة القطاع العام، وبالتالى فإن تحويل الملكية سيؤدى إلى تقليل التاثير السياسى على قرارات الشركة ولا يعنى ذلك إلغاء أو تجاهل

---

(1) Center for Political Research and Studies, Privatization in Egypt: Debate in the Peaper's Assenbly Egypt, 1990, p. 90.

(٢) محمد رضا عبد الحليم، التحول إلى القطاع الخاص، مدخل الإصلاح المسار الاقتصادى، مجلة المال والتجارة، العدد (٤٩)، يناير ١٩٩٠، ص٤٠.

الأهداف الاجتماعية مع تخفيض صور مصادر عدم الكفاءة المصاحبة للمشروع العام من خلال رفع الكفاءة الانتاجية والكفاءة التوزيعية[1].

كما هو واضح ترى الفئة المؤيدة للخصخصة أن القطاع الخاص أكفأ من الحكومى فى إدارة النشاط الاقتصادى حيث أنه يستنزف الفائض ويحوله إلى عجز بل يوفر فى استخدام الموارد ويحسن من أداء المشروعات وثم تحقق فائضاً من الأرباح بل أن هناك تجارب فى عديد من الدول قامت بتحويل ملكية المشروعات الحكومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية،ومن ثم تتحسن مستويات الدخول وإنعاش الاقتصاد القومى الذى يؤدى إلى تحقيق مناخ اجتماعى اقتصادى أكثر استقراراً.

الجوانب الأخرى لسياسة الخصخصة

١- تترتب على الخصخصة آثار اجتماعية ضارة، فالمشروعات العامة تعانى معظمها من بطالة مقنعة عالية، ولاشك أن تحولها للقطاع الخاص يترتب عليه الاستغناء عن جزء من العمالة مما يؤدى إلى زيادة معدل البطالة السافرة فى المجتمع، لذلك يجب أن يتضمن برنامج الخصخصة الترتيبات التى تخفف من حدة هذا الأثر، والأمثلة على ذلك توظيف العمال المستغنى عنهم فى مشروعات جديدة من الأموال المجمعة من برنامج البيع وإشراكهم فى ملكية المشروعات المباعة بشروط ميسرة وإعطائهم مكافأة كبيرة لاغرائهم عن التخلى عن الوظيفة وإعطائهم قروضاً ميسرة لإقامة مشروعات فالقطاع العام يعانى من البطالة المقنعة السافرة وسياسة التشغيل الحكومية[2]

(1) Paul Cook and Colin Kirk Patric (Editors,) Privatization in Less Developed Countries, Wheatsheaf, Susscx, 1988, p. 53.

(٢) أحمد حسن البرادعى، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، "خطة قومية للعلاج"، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ١٠٢، ١٩٩٦، ص١٣.

التى ساهمت فى خلق وتفاقم البطالة، فالأموال المستخدمة فى منح هذه العمالة الزائدة إعانات فى شكل أجور كان يمكن أن تستخدم فى الإحلال والتجديد وتطوير الإنتاج والتمكن من إيجاد فرص للعمل حقيقة فبدلاً من أن تساعد على تحقيق الرفاهية والازدهار تجلب تلك السياسة التضخم، فالتنمية تخلق العمالة فإنه ليس من الضرورى تشغيل الأفراد بغير حاجة الإنتاج إليهم[1].

٢- تخلى الحكومة على الدعم الإستهلاكى حيث يتضمن برنامج الخصخصة تحرير الأسعار مما يترتب عليه راتفاع تكاليف المعيشة خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة ويتعين تدارك ذلك بمحاولة تحويل الدعم السعرى إلى دعم نقدى للطبقات الفقيرة على وجه الخصوص،وكذلك فإن عملية نقل ملكية الوحدات الانتاجية العامة إلى القطاع الخاص تؤثر على عدالة توزيع الدخل، حيث يرى البعض أن عدالة التوزيع ستكون أفضل فى ظل القطاع العام، فالمحتكر الخاص قادر على إتخاذ عديد من القرارات حتى فى ظل وجود ضوابط وإجراءات حكومية تحكم قرارات المستثمر الخاص، فمن المتوقع محاولة تجنب هذه الضوابط بالحصول على بعض الاستثناءات[2].

فتلك السياسة قد تظهر لها جوانب اجتماعية تلحق الضرر بالطبقة العمالية، وذلك لوجود تفاوت شديد بين الرأسمالية المالكة التى تحاول جمع الأرباح على حسابها وتخلى صاحب العمل عن تنفيذ التشريعات العمالية ولذا يجب على الدولة أن تضع قوانين تحمى العمال فى ظل تلك السياسة الجديدة حتى لايكون عرضة للفصل وضياع حقوقه من معاشات ومكافآت وحوافز، كما أن سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى يؤدى

(١) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص١٤٧.
(٢) على محمد حسن هويدى، مرجع سابق، ص١٤.

إلى اختلالات هيكلية فى المجتمع وانهيار ملحوظ لصالح محدودى الدخل واتساع التفاوت فى الدخول والثروات.

برنامج الخصخصة المصرى

إن كل ما تم من محاولات سابقة لإصلاح هيكل الاقتصاد المصرى كان يهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص الذى سوف يتحقق بانسحاب الحكومة من القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وإعطاء الأهمية القصوى للقطاع الخاص،وذلك ليس هدفاً فى حد ذاته إنما وسيلة لرفع الكفاءة وتوفير فرص عمل جديدة والتحقيق من البطالة السافرة وزيادة الصادرات وخفض الواردات والوصول لهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى معيشة أفضل للمواطن المصرى.

وقد كان فؤاد سلطان والذى كان رئيساً لأحد البنوك المساهمة وهو بنك مصر إيران للتنمية أكثر المتحدثين فى دوائر السياسة المصرية،وقد كان فى منصب وزير السياحة عام ١٩٨٥ والذى قام بتعديل قانون قطاع السياحة عن طريق فنادق القطاع العام وخط الطيران القومى، فقد ولد البرنامج ناجحاً بشكل واضح، ولذا قرر الوزير أن تلك الطريقة يجب أن يتم توسيعها وتطبيقها على أجزاء أخرى من القطاع العام، ولكن دوائر الحزب الوطنى انتقدت هذه الفكرة فى حين أكد حزب الوفد على الدعوة للخصخصة بمعناها الحقيقى[(١)].

وقد قبلت مصر سياسة الخصخصة بشكل عام من خلال مفاوضاتها مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، غير أن تصريحات المسئولين كانت تؤكد فى البداية أن

(1)The World Bank, Privatization of Natural Monopoly Public Enterpriss, Febuary, 1992, p. 13.

القطاع العام لن يباع نظراً لضخامته وقيمة اصوله وكبر حجم العمالة فيه وذكر ان البيع سيقتصر فقط على المشروعات الصغيرة والخاسرة التى عمل فيها القطاع العام[1].

وتأتى سياسة الخصخصة فى مصر كأحد التحولات الاقتصادية المثيرة للحوار ليس فى مصر وحدها بل فى عديد من الدول، فهى تعتمد على روح المغامرة والمنافسة ولا يوجد تشابه فى طرق الخصخصة فى كل البلاد لأنها تصاغ طبقاً لبيئة المجتمع وظروفه الاجتماعية وأوضاعه السياسية وقد بدأ إجراء برنامج الخصخصة المصرى بصدور قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى سمى بقانون قطاع الأعمال أو القطاع العام فى ردائه الجديد والذى أدى صدوره إلى إعادة تشكيل القطاع على أساس نوعى من خلال سبع عشرة شركة قابضة فى مختلف الأنشطة ويتبع كل شركة قابضة شركات تابعة لها بنفس الشروط،وكانت أهم عنار هذا القانون[2].

١- الفصل بين الملكية والإدارة من خلال الشركات القابضة كما تم الفصل بين ميزانية الشركات والميزانية العامة للدولة لكى تصبح كل شركة مواجهة لنتائج أعمالها،ولا يخفى اثر ذلك ودوره فى تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة وتحرير قطاع الأعمال.

٢- أوكل القانون للشركات القابضة الإشراف على الشركات التابعة مع طرح نسبة من رأسمال الشركات التابعة لا تتعدى ٤٩٪ من اسهمها للبيع كما أعطى للشركات القابضة حتى تصفية الشركات الخاسرة وبالإضافة لإمكانية تأجير خطوط الانتاج

(١) محمود مصبح، مرجع سابق، ص ٨١.
(٢) منى قاسم، الاصلاح الاقتصادي فى مصر ودور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧)، ص٧١.

وقد حددت الحكومة أهدافها من ذلك البرنامج والتى لم تتغير فى التعديلات، وأهمها[١]:

١- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل للاستثمار الوطنى مع زيادة فرص العمل.

٢- إتاحة الفرصة للإتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للإستثمار.

٣- الحد من إستنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها.

٤- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.

أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر

وتتبلور تلك الأهداف من خلال خفض الإنفاق وتحويل الانفاق العام من القطاع الخدمى إلى الانتاجى وتحقيق الإصلاحات الهيكلية، ويتضح ذلك كالآتى:

١ - سياسات خفض الإنفاق:

وهى سياسة تهدف إلى خفض الطلب على السلع المستوردة وتوجيه قدر أكبر من السلع المحلية للتصدير، وهى تشمل سياسات نقدية لتشجيع الادخار المحلى من خلال رفع سعر الفائدة وخفض المعروض من الأوراق المالية، وخفض الدعم فى الميزانية العامة للدولة بحيث تنخفض نسبة الدعم فى الإنفاق العام فى خفض الأجور الحقيقية وإلغا الدعم على بعض السلع باستخدام سعر صرف أعلى من السعر الرسمى، وأخيراً زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة وهى سياسات تؤدى إلى خفض الطلب

---

(١) ريهام عبد المعطى، الخصخصة والتحولات الاقتصادية فى مصر، بحث مقدم إلى الندوة التى ينظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥، ص٥٨.

المحلى على السلع المتداولة وغير المتداولة مما يؤدى إلى خفض معدلات التشغيل والدخول[1].

٢ - **سياسات تمويل الإنفاق العام من القطاعات الخدمية إلى القطاعات الإنتاجية:**

وهى سياسات تهدف ال خفض الإنفاق العام فى القطاعات الخدمية (التعليم الصحة) وزيادة الإنفاق العام فى القطاعات الإنتاجية (الصناعة - الزراعة - التجارة) وخفض الإستهلاك وزيادة نسبة الاستثمارات فى القطاعات الانتاجية وخفضها فى القطاعات الخدمية، وتغيير الأسعار النسبية وزيادة اسهام القطاع الخاص فى القطاعات الخدمية وتشجيع الإنتاج السلعى للسوق المحلى وفتح وغزو الأسواق الخارجية للإنتاج السلعى[2].

٣ - **سياسات تحقق إصلاحات هيكلية:**

وهى سياسات تهدف إلى تحرير التجارة والحد من دور الدولة الإنتاجى المباشر وإصلاح الأسواق المالية وتحرير سعر الصرف وتخفيف الرقابة على النقد الأجنبى أى تشجيع الاتجاه إلى اقتصاد السوق والاندماج فى السوق العالمى وتلك السياسات تحقق الكفاءة فى الانتاج والنمو الاقتصادى فى الأجل الطويل[3].

وكما هو واضح تتبلور سياسة الإصلاح الاقتصادى فى خفض الإنفاق عن طريق خفض الدعم بل إلغائه فى بعض السلع مع إنسحاب الحكومة تدريجياً من القطاعات

---

(١) هبة أحمد نصار، بعض الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فىمصر، بحث مقدم لمؤتمر الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص١-٢.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(٣) على عبد العزيز سليمان، برنامج الخصخصة "قضايا التحول إلى اقتصاد السوق فى مصر"، كراسة استراتيجية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة، ١٩٩٦، ص١٢.

الخدمية إلى القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة مع الإصلاحات الهيكلية عن طريق الإتجاه إلى اقتصاد السوق.

ويشير القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى يختص بإعادة تنظيم شركات القطاع العام وأعطى مجالس إدارة الشركات القابضة حرية التصرف فى بيع اصول الشركات التابعة كما أنشئ مكتب فى وزارة قطاع الأعمال مسئول عن إعداد وتنفيذ برنامج كامل للخصخصة، وصدر عن هذا المكتب دليل لتوسيع الملكية فى القطاع العام، يحدد خطط البيع حتى عام ١٩٩٧، واشتملت هذه الخطط على طرح ثمانية وخمسين شركة على دفعات ثلاثة "دفعة أولى ٩١/١٩٩٢ وتشمل بيع عشرين شركة، ودفعة ٩٢/١٩٩٣ وتتكون من خمس وعشرين شركة، ودفعة ٩٢/١٩٩٤ وتحتوى على خمسة وأربعون شركة، ويلاحظ أن هذه الشركات تعمل فى مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية[1]، فالخصخصة تتم عن طريق البيع الكامل أو التأجير أو البيع لنسبة معينة من اسهم الشركات للعاملين، وكما هو واضح أن برنامج الخصخصة المصرى ذا طبيعة خاصة لتعدد الأساليب التى استخدمت فى إدارته.

ولكن ثمة معوقات واجهت البرنامج أثناء فترة التطبيق فلم يكن ممكناً بيع اصول الدولة المتمثلة فى القطاع العام المصرى بدون سوق تباع فيه اسهم الشركات، ولهذا تم تمهيد المناخ التشريعى بإصدار قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وهو قانون رأس المال الذى فتح الباب أمام وجود سوق مال قوية ونشطة يتم من خلالها عملية التداول، وعلى الرغم من مرور خمس سنوات على تطبيق برنامج الخصخصة المصرى إلاَّ أن كثرة الأساليب التى تم تجريبها أدت إلى حالات صعود وهبوط بالبورصة المصرية[2].

(١) ريهام عبد المعطى، مرجع سابق، ص٦٢.
(٢) منى قاسم، مرجع سابق، ص ٩٥.

فهناك صعوبات ومشكلات واجهت تطبيق تلك السياسة كأى سياسة اقتصادية فى بداية انتهاجها، وفيما يلى أهم هذه الصعوبات:

أهم الصعوبات والمشكلات التى تواجه سياسة الخصخصة فى مصر

تواجه سياسة الخصخصة فى مصر بعض المشكلات، منها:

١- عملية تقييم الوحدات المباعة والتى يؤخذ بها عند البيع فهل يتم التقييم على أساس القيمة الدفترية للصول أم على أساس القيمة السوقية، وهل يمكن الأخذ بكل شكل على حدة على أساس حالة الوحدة أم ستوضع قاعدة عامة على كل الوحدات الرابحة والخاسرة، فإذا تم التقييم والبيع بسعر منخفض فقد يكون هناك شبهة تواطؤ وتبديد للثروة، وإذا تم تحديد سعر مرتفع فقد يؤدى ذلك إلى انصراف البعض عن عملية الشراء وخصوصاً صغار المدخرين.

٢- الجهة القائمة على عملية البيع، فلابد وأن يعهد إلى جهاز ذى مستوى عالٍ تتوفر لديه القدرة على إختيار الوحدات التى سيتم بيعها وبأى الوحدات تبدأ البيع، هل يبدأ البيع بالنسبة للوحدات الخاسرة بأسعارزهيدة على أن يتم إصلاح هياكل تمويلها من خلال عملية الاكتتاب، أم تبدأ بالوحدات الرابحة كنوع من تشجيع الأفراد على المساهمة فيها والترغيب فى حيازة السهم الخاصة.

٣- مشكلة تصنيف وحدات القطاع العام، حيث تتفاوت وحدات القطاع العام تفاوتاً كبيراً من حيث حجم المنشأة وعدد العاملين ومقدار ما تحققه من ربح أو خسارة ومدى مساهمتها فى الإيرادات أو المصروفات العامة للدولة، وما توفره لحصيلة البلاد من العملات الأجنبية وحجم الديون المستحقة عليها، فنقطة البداية فى تحويل

وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص ينحصر في تصنيفها ويتم التصنيف كالآتي[1]:

- منشآت هامة وقابلة للبقاء وهذه تظل في يد الدولة.
- منشآت هامة وغير قابلة للبقاء وتحول إلى القطاع الخاص.
- منشآت غير هامة ولكنها قابلة للبقاء،وتحول إلى القطاع الخاص.
- منشآت غير هامة وغير قابلة للبقاء وهذه تخضع للتصفية.

٤- مشكلة تمويل هذا التحول، فعملية نقل الملكية للقطاع الخاص تتطلب مرحلتين الأولى المساعدة على تمويل الملكية العامة والثانية التأكد من التشغيل المستمر للمشروع الجديد، أما الدول التي توجد بها اسواق ماليةمتقدمة فإن نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص يمكن أن يتم عن طريق بيع الأسهم في البورصة واستخدمت بريطانيا هذا الأسلوب في بيع اسهم قطاع التليفون (شركة تلكوم) وشركة الغاز البريطانية[2].

وكما تبين لقد مرت مصر في تطورها الاقتصادي بمراحل مختلفة للتنمية، وهذا التطور أدى إلى إعادة هيكلة القطاع العام حيث اتجهت الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي للتغلب على المشاكل الاقتصادية السابقة في فترة الستينات من تدهور نمو الناتج القومي ،وتزايد نسبة الديون وغيرها من المشاكل الاقتصادية المتراكمة، وتوالت القوانين التي حرصت على إزالة القيود أمام رؤوس الأموال المصرية العربية والأجنبية وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وكما نرى ناقش هذا الفصل السياسات الاقتصادية

---

(١) المجالس القومية المتخصصة، حول سياسة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية،الدورة السادسة عشر،سبتمبر ١٩٨٩،يونيو ١٩٩٠،ص ص١٢٥-١٢٦.
(٢) محمد رضا عبد الحليم، مرجع سابق، ص٤١.

فى نهاية القرن العشرين، سياسة الانفتاح الاقتصادى وماطرأ على السياسة الاقتصادية من تغيرات طبقاً لقوانين الانفتاح التى قلصت دور القطاع العام والذى تراجع دوره بعد أن كان فى الفترة السابقة هو قائد مسيرة الاقتصاد المصرى، كما تناول إيجابيات وسلبيات سياسة الانفتاح، كما افرزت تلك الفترة طبقة جديدة كان لهامتطلبات خاصة فى جميع نواحى حياتهم وخاصة التعليم، وكذلك ناقش هذا الفصل سياسة الخصخصة والتى كانت من توابع سياسة الانفتاح، فلم تأت تلك السياسة مرة واحدة، ولكنها مرت بعديد من المراحل، فتم القاء الضوء على مبررات اتباع تلك السياسة والجو العام لتقبل ورفض تلك السياسة ثم مقومات نجاحها مع عرض لبرنامج الخصخصة المصرى، الذى يؤمل أن يعالج القصور الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن النظام التعليمى بعيداً عن هذه التغيرات الاقتصادية من تدعيم الرأسمالية المحلية والفكر الرأسمالى وآليات السوق، مما أدى إلى خدمة مصالح الراسمالية المحلية وتراجع وإنحسار دور الدولة عن تقديم بعض الخدمات،وتركها للقطاع الخاص وهذا ما سوف يتم تناوله فى الفصل القادم وهو ظهور معوقات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء تلك السياسات الاقتصادية.

الفصل الخامس

بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية
فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة فى مصر
(دراسة تحليلية)

مقدمة

إن العلاقة الوطيدة بين التعليم والاقتصاد يولد الرابطة الشديدة بين التعليم والتغيرات الاقتصادية المعاصرة، وأى تعبير أو تحديث فى السياسة الاقتصادية يترتب عليه بالضرورة تعبيراً وتحديثاً فى السياسات والممارسات التعليمية، ولما كانت ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة فى مصر تتجه نحو خصخصة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية الفردية، كان من الضرورى أن تؤثر هذه التغيرات فى واقع ومستقبل التعليم.

فالتعليم منظومة متكاملة تتحرك ضمن منظومة أوسع وأشمل وهى المجتمع، وتلك المنظومة فى تفاعل مستمر مع المنظومة الأشمل من منظومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعلوم أن المنظومة الاقتصادية أصبحت وبدرجة متنامية المحرك الأعظم فى التطوير الاجتماعى،وإن أى تغيير فى السياسات الاقتصادية ينجم عنه تغير فى معدلات النمو التعليمى كماً وكيفاً.

نقوم فى هذا الفصل بدراسة الأثار التربوية لسياسة الانفتاح الاقتصادى والخصخة ثم ينتهى الفصل بالحديث عن أهم المعوقات التى تعرقل مسيرة تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر.

أولاً : المضامين التربوية للانفتاح الاقتصادى

ترتب على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى كما سبق التوضيح إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصرى، وذلك من خلال تقليل الأهمية النسبية لبعض القطاعات مثل قطاع الصناعةوتزايد الإهتمام بالأنشطة الخدمية مثل السياحة والإسكان الفاخر، وترتب على تلك السياسة استنزاف الفائض الاقتصادى فى شراء السلع الاستهلاكية المستوردة مما أدى لعدم وجود فائض للاستمار فى عمليات التنمية ومنها تطوير قطاعات التعليم فمع استمرار تلك السياسة كان لها تأثيراتها الواضحة فى الحقل التربوى والتعليمى،وهذا ما تكشفه الصفحات التالية.

مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى حدث انفتاح حقيقى فى مجال التعليم الخاص وعلى وجه الخصوص فى المدارس والمعاهد الخاصة واللغات، حيث شهدت مصر فى هذه الفترة تحولات اقتصادية لها انعكاساتها على سياسة التعليم بصفة عامة والتعليم الخاص بصفة خاصة، فلقد صار العمل فى الأنشطة الاستثمارية والبنوك والمقاولات حلماً للكثير من أبناء الطبقات الفقيرة[1].

ومنذ السبعينات وحتى الآن تغير حال التعليم الخاص، فقد شهد فى التسعينات مداً تربوياً هائلاً لم يسبق له نظير فى تاريخ التعليم الخاص، فمنذ أن شهد الاقتصاد المصرى مع سياسة الانفتاح الاقتصادى تحولات هامة فى هيكله برزت آثارها الواضحة على السياسة التعليمية فى اتباع سياسة تعليمية جديدة لتوفير القوى البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية وخاصة فى علم الحاسوب واستخداماته واللغات الأجنبية، واصبح على التعليم أن يوفر تلك الكوادر اللازمة من فنيين ومهندسين وتجاريين وغيرهم، كما أتاحت

---

(١) عادل غنيم، النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة - دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)ص٣١١.

فرصة أمام المؤسسات التعليمية الخاصة للإستجابة لتلك السياسة حتى توفر المخصصات المطلوبة، وقد كان لاتباع سياسة الانفتاح انعكاس إيجابى على التعليم حتى اصبح الغرض الأساسى من الالتحاق بالتعليم الحصول على خبرات ومهارات تناسب متطلبات الانفتاح الاقتصادى، مما كان له الأثر فى إحداث توسعات كبيرة فى التعليم الخاص وعلى وجه الخصوص فى مدارس ومعاهد اللغات وتعليم الحاسوب، والفندقة بصورة أخذت تزداد يوماً بعد يوم بشكل سريع ومستمر.

وترتب على ذلك أن كان لسياسة الانفتاح أثر واضح فى إندفاع أولياء الأمور إلى إلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص فقد بدأت تستوى الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبى فى مصر من بنوك وشركات وفنادق وتوكيلات، مما أدى إلى الحاجة إلى عمالة تتقن اللغات الأجنبية بصفة عامة[١].

ولذلك شهدت تلك الحقبة التوسع فى إنشاء المكاتب الاستشارية الهندسية التى تتولى عملية التقييم والإشراف على تنفيذ المشروعات، وتميزت حقبة الانفتاح بتوسع الدولة فى إسناد عمليات الاستشارات الفنية والهندسية للفنيين الذين يجيدون اللغات من جانب وذوى خبرات فنية عالية تتناسب مع نشاط هذه الشركات والمشروعات الاستثمارية والمكاتب الهندسية من جانب آخر، وهذا يفسر الإقبال الكبير من ابناء الطبقة الجديدة على الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات الخاصة[٢].

وهذا يفسر أيضاً التوسع الحالى فى المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة وخاصة مدارس ومعاهد تعليم اللغات والسياحة والفندقة التى أصبحت أهم المجالات المفضلة

---

(١) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ١٣.
(٢) محمود عبد الفضيل،المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة: جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٨٣، ص١٧.

لرأس المال الخاص فى مصر مع سياسة الانفتاح الاقتصادى وحدثت تحولات اقتصادية جديدة أدت إلى ازدواجية الأجور فى القطاع المصرى، فالتفاوت فى الأجور بين العاملين فى بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص أدت إلى انقسام حاد فى الشرائح الاجتماعية، والواقع أن التهافت على إلحاق الأطفال بمدارس اللغات الخاصة ظاهرة اجتماعية أفرزتها المتغيرات الاقتصادية الحديثة فى مجتمعنا والتحولات فى فرص العمل التى أتاحتها فترة الانفتاح فى المجالات الاقتصادية المختلفة، وكما هو واضح مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة[1].

وكما هو واضح مع التغيرات الاقتصادية المعاصرة اصبح سوق العمل يتطلب نوعية خاصة من الخريجين الذين يتمتعون بمستوى خاص من اللغة يتوفر لدى خريجى المدارس الخاصة، فقطاع الخدمات سوءا الشركات السياحية أو الفندقية أو البنوك الاستثمارية الأجنبية تتطلب الخريجين الذين يجيدون اللغة وهم قلة، وهكذا وضع التعليم الخاص جداراً من التمايز فى الالتحاق بالوظائف ذى المرتبات المرتفعة، كما أدى تطبيق سياسة الانفتاح وما اتسمت به من تراجع دور الدولة وتخليها عن التزاماتها السابقة فى مجال التعليم وتحميلها للقطاع الخاص الإنفاق على التعليم، فقد انخفضت الميزانية المخصصة للتعليم والبحث العلمى حتى وصلت نسبة الإنفاق على التعليم فى الثمانينات من إجمالى الناتج القومى (٢.٥٪) وهى نسبة ضئيلة إذا قورنت بدول أخرى[2].

ومن ناحية أخرى فإن وجود قطاع تعليمى خاص فى عصر الإنفتاح دفع أولياء الأمور من الأغنياء لتدبير تعليم ابنائهم عن طريق نظم تعليمية خاصة، فالطبقات

---

(١) حامد عمار، في تطوير القيم التربوية رأى آخر، (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩١)، ص٩٦.
(٢) نجلاء عبد الحميد، أزمة التعليم فى مصر دراسة سوسيولوجية فى إدارة الأزمات الاجتماعية،(القاهرة: المحررون للنشر والمعلومات، ١٩٩٨)، ص٢٤٧

الانفتاحية ينظرون إلى كفاءة العملية التعليمية كنوع من الاستثمار الخاص سوف يحصلون منه على ناتج تعليمى ممتاز ومثمر إذ أن اصحاب القوة الشرائية العالية التى ظهرت مع الانفتاح أصبح همهم الأساسى الحصول على أفضل الخدمات التعليمية، فى حين أن اصحاب القوة الشرائية الأقل سيفضلون الناتج التعليمى الأرخص والأقل جودة،وبذلك ساعدت سياسة الانفتاح على تعميق درجة التفاوت فى الدخول[١]. وبذلك يتضح أن حجم العائد الخاص بكل نوع من أنواع التعليم يرتبط طردياً مع القدرة على تحمل تكلفة التعليم المتميز، فمستوى دخل الأسرة وإمكاناتها المادية تحدد نوع تعليم ابنائها لأن العامل المساعد فى هذه المعادلة أولاً وأخيراً هو العامل المادى.

ومن ناحية أخرى فقد وجد التعليم الخاص ومدارس اللغات نفسها أمام طوابير طويلة من راغبى الالتحاق فماذا يمكن أن نتوقع نتيجة ذلك إرتفاع أسعار الإلتحاق تدخل الوسطاء والمحسوبيات مع استمرار عملية الفرز والانتقاء بحيث لا يلتحق بهذه المداس إلاّ ابناء الطبقة الجديدة من أغنياء الانفتاح الذين يحصلون على خدمة تعليمية مرتفعة ولا جد ابناء الطبقات الفقيرة أمامهم إلاّ المدارس الحكومية وما يظهر فيها من أوجه نقص ومشكلات[٢].

وهكذا فإن التعليم قبل سياسة الانفتاح كان يمثل "مصعداً اجتماعياً يتيح لأبناء الكثيرين من أبناء المجتمع الحصول على وظائف وأماكن مرموقة فى الدولة، تبعاً لما يملكون من قدرات ومهارات تؤهلهم لذلك، أما فى فترة الانفتاح فيتاح لأبناء القادرين مادياً العديد من السبل والوسائل التى تجعلهم يستمرون فى مكانتهم، وبذلك وضعت

---

(١) محمود عبد الفضيل، التوسع فى التعليم وأثره على توزيع الدخل فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، بحث منشور فى الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، جودة عبد الخالق المحرر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٣٥.
(٢) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص٢٦.

العقبات أمام الطبقات الفقيرة لتخطى الخط البيانى للفقر، وبذلك أصبح المجتمع المصرى فى فترة الانفتاح الاقتصادى يتسم بوجود شرائح مختلفة تتلقى كل شريحة نوع التعليم الذى يتفق مع القدرة المالية مما أوجد الكثير من التباين والاختلاف فى الاتجاهات والميول والثقافة على الأساس المادى.

ثانيًا : المضامين التربوية لسياسة الإصلاح الاقتصادى (الخصخصة)

بينت الصفحات السابقة أن الخصخصة The Privatization هى مجموعة من السياسات المتكاملة التى تهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، وبالتالى فلا يقتصر مفهوم الخصخصة على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص، إنما هو اوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً حيث يتضمن إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة وتخفيض القيود البيروقراطية على حركة ومبادرات القطاع الخاص واقتصارها على الحد الأدنى الضرورى لتنظيم العلاقات وضبط معايير وصورة الأداء، فالخصخصة تعنى التحول من نظام اقتصادى تحت سيطرة القطاع العام إلى نظام ليتسم بالمبادرة الفردية[1]. وذلك يرجع إلى نظام سياسى واقتصادى فالخصخصة ثورة فى عالم الاقتصاد اثبتت الفاعلية والتاثير فى عديد من الدول ولا سيما دول العالم الثالث.

أما خصخصة التعليم The Privatization of Education فهى تشير الى جعل التعليم خاصاً وليس حكومياً بمعنى أن يتولى القطاع الخاص تمويله وإدارته بعيداً عن سيطرة الدولة، فذلك الانفتاح التعليمى الذى تشهده مصر فى فترة التحرر الاقتصادى

(١) سعيد إسماعيل على، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٩٦، ص ص ١٦-١٧.

أعطى الضوء الأخضر لدخول التعليم مجال الخصخصة وأصدرت القوانين وخاصة القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ والذي أدخل التعليم العالي في دائرة الخصخصة.

والمتأمل للسياسة الاقتصادية في مصر وانعكاساتها على السياسات التعليمية في توجيهاتها الحالية في خصخصة التعليم في جميع مراحله وأنواعه يلحظ زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال تدريجياً إلى قطاع التعليم، وعلى أنواع معينة من هذا القطاع تقل فيها تكلفة التعليم ويزداد فيها عائد الربح تحت شعار مساعدة الدولة في توفير الخدمات التعليمة،ويرى البعض أن الصيحات المؤيدة للخصخصة في مجال التعليم إنما هي صيحات الرأسمالية التجارية المهيمنة على النشاط الاقتصادي والخدمي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ولا نريد أن تستثنى نظام في غزواتها لأن التعليم ليس سلعة للإتجار[1].

ومن ثم فطن أصحاب الثروة من المستثمرين بحسهم التجاري إلى الدخول في مشروعات إنشاء مدارس ومعاهد خاصة وجامعات خاصة نظراً للإقبال الشديد عليها، فقد أتاحت سياسة الانفتاح الاقتصادي أمام المستثمرين استثمار أموالهم في مجال التعليم على اعتبار أنها تمثل عوناً للدولة من قبل القطاع الخارجي في مجال الخدمات التعليمية،وبالنسبة لخصخصة التعليم المصري أي تحويل منظومة التعليم من القطاع الحكومي[2] إلى القطاع الخاص، ومعنى ذلك أن انسحاب الدولة من ممارسة مسئولياتها في تمويل التعليم والاقتصار على نوع رخيص متواضع من الخدمات التعليمية الأساسية

---

(١) محمد سيف الدين فهمي، تأملات في سياسة التعليم في مصر، مجلة الدراسات التربوية، المجلد الثامن، الجزء ٤٧ ١٩٩٢، ص ص ٢٢-٢٣.

(٢) حامد عمار، في تطوير القيم التربوية رأى آخر، مرجع سابق، ص٣٥.

والضرورية فى حين يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فى مجال التعليم وتقديمه الخدمات للفئات القادرة مالياً على نطاق واسع وكاف ويترتب من وراء هذه السياسة أن دخل هذا المجال رجال أعمال مستثمرين لا علاقة لهم بالعملية التعليمية سوى تحقيق الكسب والربح[1].

وبذلك امتدت خصخصة التعليم لتشمل كافة المراحل من مدارس الحضانة والتى يسيطر عليها القطاع الخاص بأكمله وذلك حتى بعد التعليم الثانوى، فأمكن الاستثمار فى معاهد التعليم العليا، وكذلك تعد تجربة الجامعة المفتوحة أحد قنوات خصخصة التعليم العالى فى مصر، لذلك فإن مدارس القطاع الخاص الاستثمارى تعد من قنوات الخصخصة فى التعليم قبل الجامعى حيث يسود فيها مبدأ الانتقاء فى القبول، هذا إلى جانب القدرة المالية والخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة فى صورة (الواسطة) والاستعداد التعليمى لتعلم اللغات الأجنبية، ومن المألوف أن تتوفر تلك الشروط لأبناء الطبقات الميسورة وهنا يمكن أن نبرز أحد المعوقات أمام تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة موضوع الدراسة.

فالتعليم باعتباره منظومة اجتماعية فرعية من البنية المجتمعية الكلية لم يستطع أن يكون بعيداً عن هذه التحولات، فلقد ارتفعت أصوات تطالب بضرورة أن تخفف الدولة من أعباء مسئولياتها عن التعليم خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية، وتتيح الفرصة للقطاع الخاص كى يشارك حتى لو كانت هذه المشاركة تشمل مرحلة التعليم الجامعى[2].. وقد رأى بعض المستثمرين أن قطاع التعليم من قطاعات الأنشطة الجزئية الصغيرة والتى يمكن

---

(١) كمال نجيب، التعليم والنظام العالى الجديد، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثامن والعشرون، سبتمبر ١٩٩٣ ص٢٨.

(٢) سعيد إسماعيل على، التعليم المصرى بين القطاع العام والقطاع الخاص، مجلة الدراسات التربوية، الجزء ٤٥ ١٩٩٢، ص ص٤٣-٤٤.

للقطاع الخاص أن يقف فيه بجوار القطاع العام حتى يخفف العبء المالى عن كاهل ميزانية الدولة، بينما ينظر البعض إلى العملية التعليمية كميدان للاستثمار وتحقيق المكسب والربح وليس تطوير التعليم والنهوض به وخلق جيل يساعد فى دفع عجلة التنمية وبالطبع فإن زحف المال الخاص على قطاع التعليم وبصفة خاصة أنواع معينة اقل تكلفة وأكثر ربحاً تحت شعار مساعدة الدولة وتخفيف عبء تمويل التعليم،وزعم بعض المستثمرين أن العائد من الاستثمار فى التعليم محدود جداً، وقد قدره قانون التعليم الخاص بنسبة ١٥٪ من حجم المشروع التعليمى[١].

يؤيد البعض مساهمة القطاع الخاص ولا يرفض ولكن يشير إلى بعض محددات لمشاركة القطاع الخاص فى التعليم، حيث إن قطاع التعليم قطاع استراتيجى هام، فقد سمح للاستثمار أن يغزو مجال التعليم ولكن يجب أن يتم ذلك مع وضع ضوابط ومعايير فالاستثمار فى العملية التربوية يختلف عن الاستثمار فى قطاع الانتاج الخدمى كالتصنيع والصحة الذى يكون هدفه المكسب والربح، وبدخول التعليم الاستثمار سوف يخضع لقانون العرض والطلب وليس الفكر التربوى الثقافى، فالتطوير الذى تقوم به تلك المؤسسات لصالح المؤسسات الاستثمارية أولاً وبعدها لصالح العملية التربوية.

اتجاهات نحو خصخصة التعليم

١- خصخصة التعليم قبل الجامعى

تقوم الدولة منذ مطلع السبعينات بمحاولات للتخلص من الالتزام بتعيين الخريجين وكذلك المحاولات العديدة التى جعلت التعليم سلعة تباع فى السوق الرأسمالى

(١) حامد عمار، تطوير القيم التربوية رأى آخر، مرجع سابق، ص١٣.

انتهاءً باجراءات ومحاولات تعديل القانون لتحرير محاولات إنشاء المدارس التجريبية للغات[1].

وإن كانت الدولة بتوجيهها المعلن والواضح نحو تحرير الاقتصاد وتعميق الخصخصة لتمتد إلى مجال التعليم، فقد رأت وزارة التربية والتعليم إنشاء مدارس مماثلة لمدارس اللغات الخاصة فى مصروفاتها، والعمل على توفير خدمات تعليمية خاصة ومتميزة للطبقات القادرة وذلك بصدور القرار الوزارى بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ بشأن إنشاء مدارس مماثلة لمدارس اللغات الخاصة فى مصروفاتها مدارس لغات تجريبية رسمية تضم فصولاً للحضانة وأقساماً للتعليم الابتدائى والثانوى، للتوسع فى تعليم اللغات الانجليزية والفرنسية،وتدرس بإحدى هاتين اللغتين مادة الرياضيات والعلوم على نسق المدارس الخاصة.

وقد يتبادر إلى الذهن أن تفكير الدولة فى مشاركة القطاع الخاص جاء بهدف رفع مستوى الخدمة التعليمية فى المدارس الحكومية، حيث إنه هذا وحده هو السبيل لتهيئة الطلب المتزايد على مدارس اللغات، ويبدو أن ما حدث هو العكس فقد اتجه التفكير الرسمى إلى أن تقدم الدولة الخدمة التعليمية مقابل ثمن لها مخالفة بذلك نص الدستور الذى ينص على مجانية التعليم، والذى قضى بإنشاء مدارس لغات تجريبية مشتركة ابتدائية وإعدادية وثانوية[2].

---

(١) شيل بدران، هواجس من طقس الوطن العربى "الخصخصة الإسلامية فى العملية التعليمية"، مجلة التربية المعاصرة، العدد ٥٢١، السنة التاسعة، يوليو ١٩٩٢، ص٥.

(٢) سعيد إسماعيل على، هموم التعليم المصرى، مرجع سابق، ص ص ١٣٤-١٣٥.

خصخصة التعليم ما قبل الجامعى بين التأييد والمعارضة

لقد غزى استثمار القطاع الخاص مجال التعليم ولكن لابد من النظر بعين الاعتبار إلى الفرق بين الاستثمار فى المجال الاقتصادى من زراعة وصناعة والاستثمار فى التعليم فالنظرة إلى التعليم أوسع وأشمل من النظرة الاستثمارية البحتة والتى تقتصر على الربح والخسارة، أما التعليم فهو قيمة تعمل على إعداد وإنشاء كما تعمل على غرس اتجاهات الانتماء نحو الوطن.

ويستند الاتجاه المؤيد لهذه السياسة إلى ما يلى[(١)]:

١- تحسين مستوى الكفاءة والفاعلية لأداء التعلم الخاص مقابل التعليم الحكومى،وفى هذا الإطار فإن النفقة فى الأول تعوض عن انخفاض النوعية فى الثانى.

٢- توفير المرونة للسياسة التعليمية بقدر أكبر مما تتوفر فى إطار التعليم الحكومى،وتعنى المرونة هنا قدرة النظام التعليمى على التجاوب والاستجابة للاحتياجات المتغيرة المجتمع والاتجاهات المتطورة فى نظام التعليم.

٣- القطاع الخاص فى التعليم من شأنه أن يوفر ممارسات وتوجيهات تتسم بقدر أعلى من الترشيد الاقتصادى فى تعامله مع الموارد المخصصة للتعليم.

٤- القول بأن الأسرة الفقيرة فى المجتمعات النامية لا تستطيع مواجهة نفقات مردود عليه من مؤيدى التحول الخاص Privatization، لذا فإنه يمكن تنظيم منح وسلفيات للطلاب ومعالجة أوضاع الأسر الفقيرة بدلاً من قيام الدولة بأداء الخدمة منخفضة النوعية.

---

(١) أمانى قنديل، القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، ص ص ١١٥-١١٧.

٥- القول بأن التعليم هو أداة للتكامل للقوى وصهر الثقافات الفرعية وهو ما يؤكد مركزية إدارته هو قول مردود عليه إذ أن سلطة الدولة ستستمر من خلال الإشراف على المقررات والمناهج الدراسية وإعداد المعلمين بين أدائها للخدمة لن يفيد فى شئ

٦- يفيد من التعليم المجانى وبشكل أساسى أبناء الأغنياء أكثر من أبناء الفقراء فالشريحة الأولى تحصل على التعليم بلا مقابل رغم قدرتها المالية العالية بل انها تملك فرص أكبر للنجاح والاستمرار فى التعليم، ومن المعروف أن ظروف البيئية الاقتصادية والاجتماعية تؤثر إيجاباً وسلباً على أداء الطلاب.

وفى النهاية يطرح مؤيدو هذا الاتجاه وسائل عديدة يمكن من خلالها دعم القطاع الخاص فى التعليم وتلافى سلبيات الأداء الحكومى والظروف الاجتماعية، فقد وضع المجلس القومى للتعليم عدة اعتبارات لتشجيع انتهاج الدولة لتلك السياسة التى سوف تظهر آثارها فى التعليم الخاص بشكل خاص لأنه سريع الاستجابة لمتطلبات السوق وشديد الارتباط بالتوجيه الاقتصادى، ومن هذه الاعتبارات[1]:

١- إن خصخصة الاقتصاد لاتعنى بالضرورة خصخصة التعليم، فالتعليم فى جميع المجتمعات حتى الرأسمالية من مسئولية الدولة.

٢- إن التزام الدولة بالتعليم لايعنى أن يكون تمويل التعليم والإنفاق عليه مسئولية الدولة وحدها، فالدولة مع حرصها الشديد على توفير الإنفاق المناسب على التعليم لاتستطيع الإستمرار فى تحمل نفقات التعليم، فالزيادة السكانية وما يصاحبها من زيادة فى أعداد التلاميذ تشكل عبئاً على ميزانية الدولة، ومن ثم فلا سبيل سوى قيام القطاع الخاص بدوره فى المساهمة فى تمويل التعليم والإنفاق عليه.

---

(١) المجالس القومية المتخصصة، العملية التعليمية فى عصر التوجهات الاقتصادية الجديدة، مرجع سابق، ص٣٣.

٣- إن التوجه الرأسمالي للاقتصاد وما يعنيه من سيادة مفاهيم الحرية الشخصية في الديمقراطية تتعارض مع فكرة أن تكون هناك قناة تعليمية واحدة، فهذا التوجه سوف يعطي دفعة قوية لمن يرغب من الأباء في أن يحصل أبناؤهم على تعليم خاص تمكنه منه قدراته المادية والعقلية دون أن يتعارض ذلك مع التيار العام للتعليم الحكومي الذي تنفق عليه الدولة.

وكما نرى أن سياسة الدولة التعليمية تعلن أن تمويل التعليم والإنفاق عليه لايمكن أن تتحمل الدولة عبئه وحدها، وفي ظل سياسة الخصخصة والتحرر الاقتصادي سُمح للقطاع الخاص في أن يمتد ويساهم بالدور المنوط به أمام سياسة الدولة التعليمية وهو المشاركة والعون ولكنه قدم تعليم مكفول للقادر مادياً وليس لعامة الشعب، فهو تعليم ذو إمكانيات حديثة وتكنولوجيا حديثة متطورة وتقنية عالية، لذلك سوف يكون للتعليم تياران التيار الخاص والتيار العام الحكومي الذي تتولى الدولة الإنفاق عليه، وقد رأى المجلس القومي إنه لايمكن أن ينصهر تعليم الشعب في بوتقة واحدة، كما كان في العقود الماضية.

فهناك نداء من أجل استقرار تخصيص المدارس العامة وتطبيق الحلول العلمية على مشكلات الإدارة التعليمية، ويرى البعض أن التجاوب ذات المقياس الصغير الناجح في التخصيص سوف يكون لها أثر إضافي على الإصلاح التعليمي، وترى أنه حتى التجارب الفاشلة تقدم كيفية إدارة التعليم العام[1].

(1) Tetreault, Donald R., "School privatization is There Future?", School Business Affairs, Vol. 26, No. 5, May 1996, pp. 32-34.

ويستند المعارضون لدخول الخصخصة مجال التعليم قبل الجامعى إلى ما يلى:

١- فتح باب الخصخصة الكاملة فى قطاع التعليم هو مقدمة انتهاء تدريجى لسيطرة الدولة على التعليم وتحويل التعليم تدريجياً إلى مؤسسات تعليمية خاصة ذات كيان طبقى يتبع العلم والشهادة(١).

٢- تخفيض الدعم المتضمن فى برنامج الإصلاح سوف يكون له تأثير سلبى على التعليم من خلال الزيادة فى تكلفة التعليم والتى سوف تنعكس فى تخفيض كمية الخدمة أو زيادة رسوم الخدمة، وبذلك سوف يعانى عنصر التعليم الحكومى وهو يوفر ٩٥٪ من عروض الفرص التعليمية من انخفاض فى الكمية أو النوعية، وسوف يكون الفقراء هم أكثر الفئات ضرراً لأنهم يعانون من انخفاض الخدمة التعليمية، ولا نستطيع تحمل نفقات الدروس الخصوصية أو اللجوء إلى الكتب الخارجية أو مجموعات التقوية فى المدارس مما يؤدى إلى مزيد من التسرب فى المدارس(٢).

٣- كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادى يؤثر على حجم المعروض من الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة أساساً) والتى تقدمها الحكومة مجاناً وبأسعار مدعمة بالرغم من الزيادة فى الاستثمارات الحكومية الحقيقية فى التعليم والصحة فى عام ١٩٩٢/٩١ بالمقارنة إلى السنة السابقة عليها، فإن هذه الاستثمارات الحقيقية مازالت دون المستوى الذى كانت عليه فى الثمانينات،ومع زيادة أعداد الطلاب

---

(١) جابر محمود طلبة، التعليم فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة، بحث مقدم للمؤتمر السنوى التاسع للتعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية من ٢٢- ٢٣ ديسمبر، كلية التربية، جامعة المنصورة، الجزء الثانى، ١٩٩٢، ص١٤٠.

(٢) منى مصطفى البرادعى، تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر، بحث مقدم إلى الندوة التى يقيمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة يونيو ١٩٩٥، ص٦.

والزيادة السكانية فإننا لانستطيع أن نتوقع تحسناً فى نوعية الخدمة التعليمية المقدمة بالرغم من أن رسوماً صغيرة أصبحت تدفع حالياً فى كل مراحل التعليم[1]

٤- يؤدى خفض الإنفاق العام وذلك بإلغاء دعم الحكومة للسلع والخدمات الأساسية كالسلع الغذائية والخدمات الصحية إلى خفض الدخول الحقيقية وزيادة تكاليف المعيشة وبذلك يصبح التعليم ترفاً لا تتحمله الدخول المتناقصة مع قصر التعليم المتوسط والعالى على من يستطيعون دفع نفقاته[2].

٢- خصخصة التعليم العالى

فى السنوات الأخيرة ومع قدوم الخصخصةظهرت أصوات تنادى بخصخصة التعليم العالى، فلم يقف تيار الخصخصة فى التعليم قبل الجامعى بل أدخل التعليم الجامعى والعالى فى دائرة الخصخصة وذلك بصدرو القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠.

وتعنى خصخصة التعليم العالى قيام القطاع الرأسمالى الخاص (الأصلى) بتمويل وإدارة مؤسسات التعليم العالى مستثمراً رأسماله الخاص فى مثل هذه المشاريع التعليمية والبحثية مستهدفاً تحقيق ربح وعائد مالى من خلال تقديم نوعية تعليمية مطلوبة وإجراء بحوث تتطلبها المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية المختلفة، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة والتى تضعها الحكومات المشجعة لبعض أنماط الخصخصة التى تتلاءم مع ثقافتها[3].

(١) كريمة كريم، الأثار الاقتصادية الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢/٩١)، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد (٤٤) السنة (٨٧) يناير ١٩٩٦، ص ص ٤١-٤٤.
(٢) سعيد إسماعيل على، التعليم والخصخصة، مرجع سابق، ص٢٠.
(٣) جابر محمود طلبة، مرجع سابق، ص١٤٠.

فمؤسسات التعليم العالى الخاصة بمصروفات ينشئها ويمولها ويديرها القطاع الخاص، وهى مؤسسات مستقلة تدير أموالها بنفسها بعيداً عن سيطرة الدولة، وتنتشر تلك الجامعات الخاصة فى الدولة الراسمالية التى تأخذ بنظام الاقتصاد الحر. أما عن أشكال خصخصة التعليم العالى فى مصر فهى كالآتى[1]:

أ - الخصخصة الشديدة فى مجال التعليم العالى ونصيب مصر من هذه الخصخصة حالياً الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهى جامعة خاصة غير مصرية قد لاتبعد كثيراً عن هذا النمط من الخصخصة لولا التمويل الأمريكى (١٠٪) لهذه الجامعة الخاصة.

ب- نمط الخصخصة القصوى للتعليم العالى: يقوم القطاع الخاص بإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالى حيث يتحمل القطاع الخاص الإنفاق الكلى على هذه المؤسسة التعليمية دون إعانة من الدولة أو تدخل لها، ونصيب مصر من هذه الخصخصة للتعليم الجامعى أو الجامعات الأهلية المزمع إنشائها وفقاً للقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م.

جـ- نمط الخصخصة المعتدلة للتعليم العالى: يقوم القطاع الخاص بإدارة وتمويل مؤسسات التمويل العالى ولكنها تحظى تمويلياً بمساعدة الدولة رسمياً بالرغم من نشأة هذه المؤسسات على يد مؤسسات أهلية إلاَّ أن السلطات الحكومية هى التى تؤمن تمويلها بشكل شبه كامل وتتناسب هذه المؤسسات مع الطلاب شبه القادرين ونصيب مصر من هذه الخصخصة المعدلة كالآتى:

- المعهد العالى للتكنولوجيا (خاص بمصروفات) بمدينة العاشر من رمضان والذى يقبل حملة الثانوية العامة التجارية الفنية.

(١) المرجع السابق، ص١٤٠.

- المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة السادس من أكتوبر.
- معهد الإدارة والحاسب الآلى بمصر الجديدة (خاص بمصروفات).

ومن الملاحظ أن زيادة السرعة نحو خصخصة التعليم وتشجيع التعليم الخاص فى جميع مراحله وأنواعه وقد وجد فى ذلك معارضة فى دخول التعليم العالى مجال الاستثمار الاقتصادى على يد المستثمرين من المصريين أو العرب الأجانب، ولكن صدر القانون الذى أعطى حق إنشاء جامعات على غرار الجامعات الأجنبية مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة سنجور بالاسكندرية وبذلك يكون قد فتح باب الاستثمار الأجنبى فى مجال التعليم، أما الحدث التعليمى فهو بناء استراتيجية تعليمية تقوم على خصخصة التعليم بمراحله المختلفة[1].

خصخصة التعليم العالى بين التأييد والمعارضة

أثيرت قضية خصخصة التعليم على الساحة خاصة وأنها قضية جديدة تنتهجها الدولة بخصوص تحديد نطاق المفهوم فى السياسة التعليمية، كان هناك المؤيدون لخصخصة التعليم وكان لديهم من الحجج والمبررات ويكفى التأييد المدعوم بالقانون، وكان هناك المعارضون لخصخصة التعليم العالى ولديهم من الأدلة والقرائن ما يمكنهم من الدفاع عن وجهة نظرهم، ولكن لم يكن لديهم من القوة الكافية لسيادة موقفهم الرافض، وفيما يلى عرض وجهات النظر حول خصخصة التعليم العالى.

أ - تأييد الخصخصة على مستوى التعليم العالى

يرى هذا الاتجاه الحديث أن دخول القطاع الخاص فى التعليم لايعنى انسحاب الدولة تماماً من الساحة بل يعنى إمكانية كسر احتكار الدولة وطرح إطار تنافسى ويعتقد

(١) عصام الدين هلال، التوأمة التعليمية والأمن القومى، مجلة التربية المعاصرة، العدد ١٤، ديسمبر ١٩٩٢ ص ص ١٠-١١.

أنصار هذا الاتجاه أن الدولة النامية تواجه عقبات أساسية فى مجال التعليم والقطاع الخاص، من أهمها عدم توفر رأسمالية قوية أو ترددها فى اقتحام هذا المجال لتحقيق عائداً نسبياً ووجود احتكارات تعوق المنافسة،وكذلك القصور القائم فى الكفاءات الإدارية والفنية،ولهذا فإن تقرير "حاجة السوق" إلى خدمة القطاع الخاص التعليمى وتقرير حجم الطلب عليه يتم من خلال الحكومة والقطاع الخاص، ويتسند تاييدهم لخصخصة التعليم إلى عدة ركائز:

١- إن التعليم الخاص موضع طلب شديد من أولياء الأمور لأنه الأفضل نوعاً من التعليم الرسمى الحكومى.

٢- إن التعليم الخاص يستجيب على نحو اسرع وأفضل لمطالب السوق لتقديم تعليم ملائم ومثمر يلبى حاجات الفرد والمجتمع[1].

٣- إن التمويل الذاتى لمؤسسات التعليم الخاص يخفف العبء الملقى على عاتق ميزانية الدولة التى تسمح ظروفها بالخصخصة.

٤- إن غالبية مؤسسات التعليم الحكومية مسيسة وتتحكم فيها الدولة على الرغم من استقلالها بينمامؤسسات التعليم العالى الخاصة لا تخضع لاعتبارات سياسية لعدم سيطرة الدولة عليها سوءا من الناحية الإدارية أو التمويلية[2].

٥- يتمتع خريجو التعليم الخاص بحظ أوسع وأفضل فى سوق العمل ومزاولةمهن أرفع من ناحية المكانة الاجتماعية وأعلى أجراً من الناحية المالية[3].

---

(١)جاند هيدلا -ج- فيلاك، تخصيص التعليم العالى، مجلة التربية المقارنة، مستقبليات، المجلد (١)، العدد ٠٢) القاهرة مركز مطبوعات اليونكو، ١٩٩١، ص٧١.

(2) Balan, J., "Privat Unversities Within the Argentune Higher Education System Rends and Prospects", Higher Education Policy, Vol. 3, No. 2, Juin, 1990, p. 17

(3) Patrions, H., A., The Privatization of Higher Education in Colombia, Effects Anquality and Equaity, Higher Education, Vol. 20, No. 2, September 1990, p. 160.

٦- إن التعليم العالى الخاص لايفرض على الناس خاصة غير القادرين ولا يمنع أحد من التقدم إليه طبقاً لشروطه ومصاريفه كما أن نوعى التعليم العام والخاص يوجدان فى إطار من حرية الاختيار.

٧- إن مرونة تمويل التعليم الخاص توفر تخصصات تكنولوجية عصرية ومستقبلية ملحة لاتستطيع اعتمادات التعليم الحكومى تلبيتها نظراً لوجود البيروقراطية الإدارية والمالية المقيدة التى تستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار كما أن التعليم الخاص سمح بظهور إمكانات وقدرات إنسانية متميزة يمكن أن تهدر وفق معايير القبول بالتعليم الحكومى.

فالتعليم العالى المستهدف للربح ظاهرة عالمية بدون شك ولسوف تستمر فى النمو، وعلى نظم التعليم العالى التكيف مع هذا الاتجاه والمكان الذى يسمح بوجود مؤسسات ربحية ومؤسسات غير ربحية يمكن لهذين النوعين التعايش معاً، وهناك عدد قليل من المؤسسات الربحية لها مكانة اجتماعية عالية، أما معظمها فذات توجه مهنى لايتمتع العديد منها بحق منح شهادات جامعية ومع ذلك فهذه المؤسسات تقدم خدمات عليها طلب كبير إلى حد بعيد[1].

وعلى ذلك فإن النقطة الأساسية التى تدورحولها خصخصة التعليم هى قدرة هذا التعليم على الربط بين التعليم وسوق العمل نظراً لظهور تخصصات جديدة نتيجة التطور التكنولوجى والتى لم يتجاوب معها التعليم الجامعى الحكومى، وذلك لزيادة أعداد الطلاب

(١) فيليب ج. ألتباخ، التعليم العالى الخاص قضايا ومتغيرات من منظور مقارن، مستقبليات، العدد (٣)، المجلد التاسع والعشرون، سبتمبر ١٩٩٩، ص٣٣٨.

وعدم التناسب فى الاعتمادات المالية للجامعات، فمن هنا كانت رؤى المؤيدين للتعليم الخاص أنه يلبى متطلبات التنمية، كما ارتفعت الأصوات التى تطالب بضرورة أن تخفف الدولة من أعباء مسئولياتها عن التعليم خاصة فى ظل الأزمنة الاقتصادية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكى يشارك فى مجال التعليم حتى لو كانت هذه المرحلة تتضمن مرحلة التعليم الجامعى خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى حرمان الفقراء وذوى الدخل المحدود من فرص متكافئة فى التعليم واحتكار أبناء الأغنياء له.

د - معارضة خصخصة التعليم العالى

ويرى أصحاب هذا الرأى رفض خصخصة التعليم العالى واعتمد الرد على الركائز التى اعتمد عليها من يؤيد سياسة خصخصة التعليم وعوامل الرفض هى[1]:

١- إن القول بأن التعليم العالى الخاص هو موضع طلب شديد من أولياء الأمور لأنه يفضل نوعياً عن التعليم الحكومى هو من باب الاعتقاد والتوهم حيث يميل بعض الناس إلى الاعتقاد بأن رسوم ومصاريف الدراسة فى التعليم الخاص ضمان لنوعية من الخدمات التعليمية للطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم، وقد يكون هذا من حيث الشكل، أما المضمون فهو فى صالح التعليم الرسمى دون مناقشة تذكر لاعتبارات الكفاءة تدريساً.

٢- إن القول بأن التعليم العالى الخاص يوفر لطلبته حظاً أوفر فى سوق العمل ومزاولة موقعاً أرفع مكانة وأكثر أجراً لايشير بالضرورة إلى تفوق هؤلاء الخريجين وكفاءتهم العلمية والتخصصية بقدر ما قد يشير إلى نفوذ أبائهم الأغنياء بالإضافة

(١) جابر محمود طلبة، مرجع سابق، ص ص ١٤١-١٤٢.

إلى عمل هؤلاء الخريجين فى مؤسسات ابائهم الخاصة وهى وظائف مضمونة بالوراثة.

٣- إن القول بأن التعليم العالى الخاص يلبى احتياجات السوق بتعليم متميز. هو فى حد ذاته خرافة وعلى سبيل المثال فى كليات الطب فى الجامعات الخاصة، فإن نوعية الخريجين تلقى ظلالاً من الشك على مستقبل عملهم.

٤- إن القول بأن مؤسسات التعليم الخاص لاتهدف إلى الكسب ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح هو مجرد لافته يختفى من ورائها الغرض الأساسى للتعليم الخاص، فذلك التعليم الذى لايكتفى فقط باسترداد نفقاته كاملة من الطلاب بل إن هذه المؤسسات تحقق ارباحاً سريعة ومتزايدة بل لامكان لاعتبارات التعليم فى مجال الاستثمار الخاص.

كما نرى أن التعليم يجب أن يظل فى منأى بعيداً عن سياسة الخصخصة أو الاستثمار وألا يكون سلعة تباع وتشترى لمن يستطيع أن يدفع ثمنها، فمن الملاحظ أن هناك اتجاه عالى يسير بسرعة للتطبيق التدريجى للخصخصة فى مجال الإنتاج بالخدمات مثل القرى السياحية والمستشفيات الاستثمارية والإسكان الفاخر بالإضافة إلى وجود أشكال الخصخصة فى مجال التعليم العالى كالمعاهد العليا الخاصة بالإضافة إلى التوسع فى التعليم المفتوح والانتساب الموجه[1].

وفى أمريكا تناقش حركة إمداد وتزويد الأباء بالحوافز المالية لإرسال الطلاب إلى المدارس الخاصة باعتبار أن ذلك يزيد من التجانس الاقتصادى والاجتماعى والعرقى والعنصرى للمدارس الأمريكية. ويرى هاولى Hawley إنه بفحص الافتراضات العامة

(١) جابر محمود طلبة، مرجع سابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

بشأن الآثار الإيجابية لخصخصة التعليم يتبين أن التعليم الجامعى من الأفضل أن يكون بعيداً عن الاستثمار وألا يدخل فى دائرة الخصخصة[1].

فالتعليم الجامعى يجب أن يكون تحت سيطرة الدولة الكاملة لأنه أحد مقومات الأمن القومى فى مصر، كما أن سيطرة القطاع الخاص على التعليم العالى بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى يعد اختراقاً لعقل المجتمع الذى تعد الجامعة بالنسبة له صرحاً وطنياً له تاريخه.

ومما سبق تتضح عدة حقائق هامة:

١- إن قطاع التعليم قطاع ثقافى وتربوى يختلف اختلافاً جوهرياً عن نظام المؤسسات الاقتصادية والتجارية والتى تجد فى الخصخصة صيغة لتطوير هذه المؤسسات، ولكن ليس من السهل التطوير فى العملية التعليمية على يد القطاع الخاص.

٢- إن فتح باب الخصخصة على مصراعيه أمام القطاع الرأسمالى الخاص أو المشاركة مع القطاع الأجنبى لإنشاء مؤسسات تعليمية سوف يكون عودة للوراء لطبقية التعليم، حيث فئات تملك القدرة المالية وقد لا تملك الكفاءة العلمية، وذلك مع بقاء التعليم الحكومى ليكون تعليماً للفئات غير القادرة مما يصنع الثنائية فى التعليم بالإضافة إلى تأثيره على التماسك الاجتماعى.

٣- الخصخصة فى التعليم لا تخرج عن كونها عملاً تجارياً يحكمه مقياس الربح والخسارة ومساهمة بعض الشركات فى مجال التعليم نوعاً من الاستغلال لحاجة الناس إلى المعاهد التعليمية الراقية.

---

(1) Hawley, Willis D., "The False Premises and False Promises of the Movement to Privatize Public Education", Teacher College Record, Vol. 8, No. 4, 1995, p. 135.

٤- إصرار القطاع الخاص على اختراق التعليم المصرى والمشاركة فيه إدارة وتمويلاً وذلك مجال قد لايصلح فيه فهو يختلف عن مجال الإنتاج والخدمات الحيوية.

٥- الدولة هى المسئولة مسئولية كاملة عن التعليم وهى التى تحدد الإطار العام لسياسته وفلسفته وهى المسئولة عن تقديم تعليم تتوافر فيه الجودة والمرونة للجميع مما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية الجديدة.

٦- يرى مؤيدو الاتجاه نحو خصخصة التعليم حججاً وأسانيد لذلك، وهى المرونة التى يتمتع بها القطاع الخاص وقدراته على تلافى سلبيات الأداء الحكومى،وكذلك الدعوة لمشاركة الدولة فى تحمل نفقات التعليم وقدرته على تلبية احتياجات السوق.

ولكن كل المؤشرات تشير إلى أن التعليم سوف يكون ضمن نطاق الخصخصة وإنه يسير فى ظل موجة السياسة الاقتصادية الجديدة، فالتعليم على مر تاريخه تترجم سياسته طبقاً لسياسة الدولة الاقتصادية.

ثالثاً، بعض معوقات تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التغيرات الاقتصادية فى مصر

إذا كان مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يعنى أن جميع الأفراد لهم الحق المتساوى فى إكمال نمو شخصيتهم بغض النظر عن الأصل الاجتماعى، وأن يفتح الباب أمام الجميع للحصول على قدر متكافئ من التعليم فإننا نكون أمام المفهوم الديمقراطى للتعليم عن طريق الارتفاع المستمر بالمستوى الثقافى لجميع المواطنين وليس اصطفاء نخبة من ابناء الأغنياء.

ولكن مع التغيرات التى صاحبت السياسات الاقتصادية، التى مر بها المجتمع والتى كانت لها إنعكاساتها الواضحة على المجتمع، كما تغيرت خريطة التعليم لكى تتلاءم مع التركيبة الاجتماعية الجديدة وتخدم تلك الطبقة القادرة مما هدد تحقيق مبدأ تكافؤ

الفرص التعليمية، وأصبح من الصعب انصهار التعليم فى بوتقة واحدة لجميع فئات الشعب.

لقد ارتبط التعليم بمتغيرات الخريطة الطبقية، ولقد تضافر عاملان خطيران بدءا يحيطان برقبة التعليم[1].

أولهما: ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية من التدنى المستمر منذ السبعينات وحتى الآن فى مستوى الخدمة التعليمية الحكومية.

ثانيهما: ظهور مسالك عدة تمكن البعض من خلالها أى يحصل على ثروات ضخمة بطريقة ولم يكن التعليم من هذه المسالك مثل تبوير الأراضى الزراعية وأعمال السمسرة وغير ذلك.

فكان لابد أن تتغير خريطة التعليم حتى تخدم الخريطة الطبقية الجديدة، وكما أنه تعددت مظاهر عدم التكافؤ فى الفرص التعليمية فى سياسة التعليم بصفة عامة من مدارس اللغات والجامعة الأمريكية والجامعات الخاصة والدروس الخصوصية، كل هذا يعتبر خرقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وانحيازاً طبقياً واضحاً لايقف عند حد اكتساب الخبرة والمهارة بل التأهيل بعد التخرج للحصول على الوظائف العليا والمكانة الاجتماعية المرموقة فى المجتمع، وفيما يلى عرض لبعض معوقات تكافؤ الفرص التعليمية برؤى بنائية توضح كيف تلعب تلك المظاهر دوراً فى تشويه المسيرة التربوية التى تسير عليها بلادنا.

وفيما يلى عرض موجز لأهم معوقات تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر التغيرات الاقتصادية السابق الإشارة اليها.

(١) سعيد إسماعيل على، البعد الطبقى للتعليم فى مصر، مجلة سطور، أغسطس ١٩٩٨، ص١٩٤.

١- تزايد الاتجاه نحو التعليم الخاص فى الدولة

يعرف التعليم الخاص بأنه تعليم يملك مدارسه أفراد أو هيئات غير حكومية ويتناول مراحل التعليم قبل الجامعى ويتقاضى مصروفات من التلاميذ ويلتحق بذلك التعليم من يريدون التعليم على مستوى خاص لايتحقق فى المدارس المجانية الرسمية وقبل التوسع فى تعليم اللغات الأجنبية كما يطلق عليه التعليم الحر والتعليم الأهلى إلى أن صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ فأطلق عليه التعليم الخاص(١).

ويشير الجدول التالى الى معدلات تزايد التعليم الخاص فى مصر فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٩١.

جدول رقم (٥)

التعليم الخاص والانفتاح الاقتصادى فى مصر

فى الفترة من ١٩٨٦/٨٥ - ٩٠-١٩٩١م (مرحلة التعليم ما قبل الجامعى) (٢).

البيان	١٨٨٥				١٩٨٧			
شعبة التعليم	بنون	بنات	جملة	%	بنون	بنات	جملة	%
خاص بمصروفات	٧٣٤٠	١٣٢٠٢٦	٣٥٠٦٦	٥٢,٨	٢١١٤٨٣	١٨٧٩٩٠	٣٩٦٧٣	٦٦,٣
خاص لغات	٤٠٣٨٧	٥١٤٠٣	١٧٧٩٠	١٥,٩	٧٤٧٩٠	٨٢٢٤٤	١٥٧٠٣٤	٢٦
خاص خدمات	١٠٠٨٠٤	٨٠٠٣٥	١٨٠٨٣٩	٣١,٣	٢٠٥٩٣	٢٥٨٦٧	٤٦٤٦٠	٧,٧
الاجمالى	٣١٤٢١١	٢٦٣٤٦٤	٥٧٧٦٦٥	١٠٠	٣٠٦٨٦٦	٢٩٦١٠١	٦٢٩٦٧	١٠٠

ويشير الجدول السابق إلى مدى تاثير سياسة الانفتاح على التعليم الخاص فى مصر ومنذ عام ١٩٨٥ حيث تتزايدنسبة التعليم الخاص بمصروفات من ٤٥٢.٨٪ إلى ٦٦.٣٪ فالإقبال على التعليم الخاص بمصروفات فى حالة تزايدوكذلك التعليم الخاص لغات من

(١) وزارة التربية والتعليم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى، قرار رقم ٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢ فى شأن التعليم الخاص، مادة (١).

(٢) المجالس القومية المتخصصة، دراسة إحصائية إسهام التعليم الخاص بمصروفات فى الخدمة التعليمية فى السنوات العشر الأخيرة (٨١-١٩٩١)

١٥.٩٪ ويصل فى بداية السبعينات إلى ٢٦٪ فى حين انخفض التعليم الخاص (خدمات) إلى ٧.٧٪ من جملة التعليم الخاص،وقد يرجع تزايد النسبة (مصروفات- لغات) إلى تشجيع الدولة على فتح ابواب التعليم الخاص على مصراعيه لبناء المدارس الخاصة وكذلك بصدور القرارات الوزارية التى عملت على إطلاق حرية بناء المدارس الخاصة.

٢- تعدد أنواع وأشكال التعليم الخاص فى المجتمع المصرى

إن نشأة التعليم الخاص فى مصر والزيادة المطردة كانت نتيجة للظروف السياسية العسكرية ثم كان من الطبيعى أن يمتد نشاط التعليم الخاص فى مصر وتزداد مساحته مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة للمجتمع المصرى.

وقد تعددت أنواع وأشكال التعليم الخاص فى مصر مما يجعلها من العوائق البارزة لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وفيما يلى أهم هذه الأنواع:

أ - مدارس اللغات التى كانت أجنبية

وقد قامت تلك المداس فى مصر من أجل تحقيق هدف أساسى وواضح هو تعليم الأجانب المقيمين فى مصر، غير أن بعض هذه المدارس كان لها أهداف أخرى وهى نشر الدين المسيحى، ولذلك كانت قليلة التأثير، فالغرض الدينى كان يصرف عنها المصريين ولكنها بعد ذلك انتشرت وازدهرت واعتبرت هذه المدارس الأجنبية مدارس خاصة تدخل فى إطار التعليم الخاص، وقد تم تغيير مسارها منذ عام ١٩٨٥ إلى مدارس اللغات وهو الاسم المتعارف عليه حالياً وهى تنقسم إلى الآتى[١]:

(١) سالم حسن هيكل، تصور مقترح لإقامة تعليم مصرى عام وطنى موحد "دراسة تحليلية نقدية"، المجلة التربوية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (٧٣) يوليو ١٩٩٧، ص ص ١٤-١٦.

أ - مدارس لغات تتبع دولة الفاتيكان: وهذه المدارس إما أنها مدارس راهبات وهىمدارس إما تتوسع فى دراسة اللغة الأجنبية أو مدارس ذات مستوى رفيع فى اللغة الأجنبية.

ب- مدارس تتبع حكومة أجنبية وهى نسبة من مدراس اللغات التى كانت أجنبية وهى مدارس توجد بها معظم الخصائص التى تميز المدارس التى تتبع دولة الفاتتيكان.

ج- مدارس لغات تتبع هيئات دينية مسيحية مثل الكنيسة الاقليمية وهى مدارس بها معظم الخصائص التى تميز المدارس التى تتبع دولة الفاتيكان.

ب- مدارس اللغات الحكومية الرسمية والتجريبية

وتلك المدارس أنشئتها الحكومة نتيجة للإقبال المتزايد على مدارس اللغات رغم قدرتها على استيعاب كل الأعداد المتقدمة،ولذلك فكر المسئولون فى إنشاء مدارس على غرار مدارس اللغات القائمة الأجنبية أو الخاصة وذلك لتلبية رغبة الشعب المتزايدة لهذا التعليم مع أن المدارس الحكومية الرسمية للغات رأت أن تلك المدارس عليها إقبال كبير لأن مصروفاتها محددة ولا تحقق عائداً كبيراً مثل ما تحققه مدارس اللغات الخاصة، فأنشئت تلك المدارس التجريبية وأضافت ذلك المسمى (التجريب) إلى كلمة لغات يعنى تحصيل مبالغ نظير ما يسمى بالخدمة الإضافية[1].

ومما لاشك فيه أن تلك المدارس سواء حكومية أو أهلية أو أجنبية فإن فيها تمايزاً اجتماعياً بين الأفراد من أبرز علامات عدم المساواة ما يوفره هذا التعليم من نوعية خاصة من الخريجين تستطيع أن تجد فرصة العمل لأنها غالباً ما تملك الإمكانات التى يتطلبها سوق العمل وخاصة فى مجال الأعمال الاستثمارية الخاصة.

(١) سعيد إسماعيل علي، محنة التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ١٠٤.

وكما نرى تنوعت أشكال التعليم الخاص فى مصر، فالمدارس الأجنبية هى أصل مدارس اللغات فى مصر فتنوعت الهيئات والجهات التى تتبع لها من دول الفاتيكان أو حكومة أجنبية أو هيئة دينية مسيحية أو مدراس اللغات التجريبية والتى أنشأتها الحكومة حتى تسهم فى قبول الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين يرغبون فى الالتحاق بمدارس اللغات، فتلك المداس الأجنبية أو التجريبية تخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم حيث إنها تزيد بشكل مطرد وسريع فى الآونة الأخيرة.

وفيما يلى بعض جوانب تأثير التعليم الخاص على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

١- إن سياسة الدولة هى التى تشجع التوسع فى مدارس اللغات الخاصة بالإضافة إلى أن الدولة تشارك فى إنشاء مدارس اللغات التجريبية التى تعمق من حدة التمايز بين الطبقات وذلك يعكس فى نفس الوقت تناقضاً صريحاً مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية[١].

٢- أثارت الفوارق فى نوعية التعليم بارتباط النوعية الأفضل بالقادرين والنوعية الأقل لغير القادرين مشاكل وحساسيات، فالمدارس الخاصة اجتذبت فى السنوات الأخيرة أصحاب الدخول المرتفعة، فالتمايز فى نوعية الخدمة التعليمية مضافاً إلى التمايز الاجتماعى يؤثر سلباً على مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية[٢]

---

(١) حسن اسماعيل، الاتجاهات التربوية للمتعلمين من واقع بيانات رؤساء الحكومات ووزراء التعليم فى المسح الاجتماعى الشامل ١٩٥٢-١٩٨٠، مجلة التعليم، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨١، ص٦٠.

(٢) أمانى قنديل، التعليم وإشكالية العدالة الاجتماعية، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص٦٣.

٣- اتساع الفجوة التعليمية بحصول قطاع من ابناء المجتمع على خدمات متميزة مما يؤدى إلى وجود انقسام داخل المجتمع وكيانه المبنى أصلاً على المشاركة، ولا يمكن أن نتوقع وجود نوع من الثقافة المشتركة بين أبناء المجتمع[١].

٤- تركز المدراس الخاصة فى المحافظات الكبرى (الاسكندرية - القاهرة) مما يعكس عدم التساوى والتكافؤ حتى فى توزيع الخدمة التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية فذلك يعد تناقضاً صريحاً مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- ارتفاع العائد التعليمى لصالح مدارس اللغات على حساب المدارس الحكومية، حيث بلغ المتوسط العام للنسبة المئوية لمجموع درجات الطلاب فى الشهادة البريطانية ٨٨.٣٪ وفى مدارس اللغات ٨١.١٪ وفى المدارس الحكومية ٧١.٦٪ وذلك فنسبة كبيرة من خريجى مدارس اللغات يلتحقون بما يسمى بكليات القمة، الأمر الذى يظهر عدم المساواة فى القبول بالتعليم الجامعى على أساس نوعية التعليم. فالتناقض مع القطاع الخاص ليس جديداً بالنسبة إلى المدارس العامة، ولكن الشئ الجديد هو منظور الخدمات والبرامج المقدمة عن طريق التعليم الخاص كما أن هذا منشور بعدم استجابة البعض للخدمات التى أكملتها ٣٤٥ مقاطعة تنتمى الى رابطة لجان المدرسة القومية عن طريق خصخصة عدد كبير من الخدمات المدرسية فى إنجلترا[٢].

---

(١) أحمد كمال عاشور، دور مدارس اللغات فىمصر (نظرة تحليلية) بحث مقدم إلى مؤتمر نحومشروع حضارى تربوى الذى تقيمه الرابطة بمناسبة العيد الخمسين لإنشاء كلية التربية، جامعة عين شمس فى الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧، ص٣٤.

(2) National School Board Association, Private Options for Public Schools Ways Public Schools are Exploring Privatization, Journal Announcement Alexandria, 1995.

وبذلك يصبح التعليم الخاص عقبة وعائقاً أمام تكافؤ الفرص التعليمية والتى من أهم مبادئها المساواة ولكن هذا التعليم ابعد ما يكون عن المساواة فى الالتحاق لأن عملية الفرز والانتقاء معيار هام للالتحاق به فمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يرى أنه لايجب أن يكون المستوى الاقتصادى والاجتماعى عائقاً يقف أمام الطبقات الفقيرة التى لا تجد أمامها إلاَّ التعليم الرسمى الذى تفاقمت مشاكله وتدهورت أوضاعه بشكل ملحوظ فالتعليم الخاص يزداد التوسع فيه فى ظل قوانين الاستثمار التى افرزتها سياسة الانفتاح وأخيراً سياسة الإصلاح الاقتصادى التى امتدت بقوانينها لتشمل التعليم العالى وبذلك يكون التعليم الخاص أداة لكسر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى تكرره وتحرص عليه الوزارة فى كل مناسبة.

ويؤكد مؤيدو عروض الاختيار المدرسى أن اختيار المدرسة الخاصة يستمر فى كسب قوة دافعة على المستويات المحلية والحكومية وذلك المنشور يقدم نظرة للنزعات فى خصخصة الاختيار المدرسى والترتيبات التعاقدية مع القطاع الخاص من أجل المنفعة ويتم مناقشة عديد من الأسئلة ومنها هل سيقوم القطاع الخاص بنواتج أفضل؟ هل سيزيد القطاع الخاص من خطورة عدم التكافؤ[1].

جـ- الجامعات الخاصة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

من وظائف التعليم الجامعى إيجاد الهوية القومية وتنميتها، وكذلك الوظيفة التراثية الثقافية إضافة إلى "دور التعليم الجامعى فى تعميق مفهوم العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلاب والمساهمة فى تحديد معالمها وإمكاناتها

(1) Office of Educational Research and Improvemen, The Privatization of Choice Policy Update No. 3, Washinton, 1993.

وإنطلاقاتها"[1]. فهل يمكن أن يكون هناك تكافؤ فرص مع الإصرار على تطبيق الخصخصة الكاملة فى مجال التعليم العالى بإنشاء الجامعة الأهلية وتدعيم الدولة لهذا الاتجاه الخصخصى للاستثمار فى التعليم العالى.

فمع بداية ثورة ١٩٥٢ استطاعت الدولة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى وذلك بفضل الجهود التى بذلت للأخذ بديمقراطية التعليم بل أتيح للكثير من الأفراد فى المجتمع المصرى للوصول إلى مراتب عالية ومكانة اجتماعية مرموقة لم تكن متاحة لهم قبل الثورة[2].

وتمكنت الدولة من تطبيق هذا المبدأ إلى حد كبير خلال فترة الستينات إلاَّ أن التناقض بين المبدأ وتطبيقه بدأ يزداد مع بداية السبعينات فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، ويرجع ذلك إلى كثرة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية التى طرأت على المجتمع المصرى والتى انعكست على السياسة التعليمية وخاصة على سياسة التعليم العالى.

ولقد اعتاد المصريون على ديمقراطية التعليم التى تقوم على أساس معيار الكفاءة وأن الاجتهاد والتفوق هما السبيل للالتحاق بالجامعات المصرية وفقاً لمعيار الكفاءة العلمية، فالتعليم الجامعى والعالى هو قمة السلم التعليمى فى مصر الذى يقوم ببناء وتطوير الإنسان والذى يمثل بدوره الطاقة المحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه من خلال إعداد وتوفير احتياجات المجتمع من القيادات العلمية والفكرية[3]، فعملية تطوير

(١) إبراهيم عصمت مطاوع، واقع الجامعات العربية- نظرة تحليلة ناقدة- قراءات فى التربية وعلم النفس، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الطالب الجامعى، ١٩٨٦) ص١.

(٢) وليم عبيد، ديمقراطية التعليم، مجلة دراسات تربوية، المجلد الخامس، الجزء ٣، ١٩٨٩، ص٣٤.

(٣) إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى، سلسلة قضايا تربوية، الطبعة الأولى القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠، ص٣٣.

المجتمع وتقدمه مسئولية تقع على عاتق الشباب الذى تقوم الجامعة بإعداد القيادات العلمية والفكرية، فالجامعة المصرية بتاريخها الطويل والعريض أدت هذا الدور القومى بدون أى تمايز أو تفرقة طبقاً للمواثيق الدولية، أما الجامعات الخاصة فتقتصر خدماتها على فئة محددة من ابناء المجتمع القادرين دون غيرهم حيث إنها تستوعب غالباً فئة من الطلاب الذين لم يجدوا لهم مكاناً بالجامعات الحكومية نظراً لانخفاض مجموع درجاتهم

فعلى الجامعة أن توفر لطلابها تكافؤ الفرص وأن تعمل على توفير تكافؤ الفرص المعيشية وهذا يعمل فى حد ذاته على المساواة فى الظروف المعيشية (مسكن جامعى رعاية طبية ونفسية) سواء أكانت حكومية أم غير حكومية وسواء كانت تتقاضى رسوماً أو تهب التعليم فيها بالمجان، فالمجانية هى المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والمعيشية فديمقراطية التعلم ليست بدعة أو ضلالة ليرمى بها فى النار ولكنها حق من حقوق البشر والمواطنين نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية،وسارت عليها منذ إنشاء أول جامعة أهلية حقيقية سنة ١٩٠٨ وحتى عند تحويلها لجامعة حكومية باسم الجامعة المصرية ١٩٥٢ بقيت وقويت ديمقراطية التعليم الجامعى والتى مازلنا نعيش فى رحاب تكافؤ فرصها الجامعية[١]. ولكن هناك تحديات سوف يواجهها التعليم العالى فى مصر نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى وينتج هذا التحدى تخفيض الإنفاق فى ظل مجهودات تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية وما يتطلبه الإصلاح الاقتصادى من رفع كفاءة التعليم لتحقيق هدف البرنامج المقترح من ناحية[٢].

---

(١) جابر محمود طلبة، مرجع سابق، ص١٧١.
(٢) منى مصطفى البرادعى، تاثير برنامج الإصلاح الاقتصادى على عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر، بحث مقدم لمؤتمر الإصلاح الاقتصادي وأثاره التوزيعية، قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى الفترة من ٢١-٢٣ فبراير، ١٩٩٢، ص٢٧.

وهناك عدة مؤشرات تهدد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بإنشاء الجامعات الخاصة فى مصر، وهى[1]:

١- نظام الدراسة وعدد سنوات الدراسة بالجامعات الخاصة ليس بالضرورة أن يكون مساوياً لما هو سائد بالجامعات الحكومية، وفى هذه دلالة على أن إنشاء الجامعات الخاصة يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما أن الدراسة سوف تختلف بهذه الجامعة من حيث الشكل والمحتوى عن الجامعات الحكومية، والا لماذا المنح التى سوف تقدم إلى النابغين من ابناء هذا المجتمع.

٢- القدرات التى يكتسبها الفرد حيث إن المساواة فى ظروف التعليم معيار أساسى للحكم على مدى صدق تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى أى نظام تعليمى، فقانون إنشاء الجامعة الخاصة رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ قد نص على أن تعيين أعضاء هيئة التدريس بها من المصريين أو من الخارج، الأمر الذى يترتب عليه أن تستعين هذه الجامعة بأعضاء هيئة التدريس من خارج البلاد وفى حالة الاستعانة ببعض الأساتذة من المصريين فإنها تنتقى أفضل العناصر الأمر الذى قد يحرم الجامعات الحكومية من مثل هذه الكفاءات البشرية مما قد يؤدى إلى عدم التكافؤ فى الفرص التعليمية وهذا يتماثل إلى حد كبير مع المدراس الخاصة،والمدارس الأجنبية فى التعليم العام حيث يفضلها الكثير من ابناء المجتمع لما تتمتع به من جذبها للعناصر الجيدة من المعلمين.

٣- إن هذه الجامعة بما يتوفر لها من إمكانيات وتجهيزات يمكن أن تقدم خدمة تعليمية أرقى فى مضمونها ومحتواها عما هو سائد فى الجامعات الحكومية، وكذلك نوعية

(١) عنتر لطفى محمد، الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٢.

التخصصات الموجودة فى الجامعة الخاصة،وبذلك يظل معيار التمايز قائماً بينها بسبب الإمكانيات المادية، وهذا دليل على عدم المساواة فى الظروف التعليمية.

٤- المستوى العلمى لطلاب الجامعة الخاصة لم يحدده القانون وإنما ترك أمر تحديده لمجلس الجامعة، وهذا يعنى أن تحديد هذا الأمر سيترك لمسألة العرض والطلب،وهذا تأكيد للرأى القائل بأن هذه الجامعة سوف تكون ملاذاً للطلاب الحاصلين على مجاميع متدنية فى شهادة الثانوية العامة وإلا لو كان الأمر غير ذلك فلماذا لم يحدد القانون مستوى الطالب العلمى بنسبة مئوية ينبغى ألا يقل الطالب عنها؟ ولذلك فيمكن القول أن هذه الجامعة لا تتأتى مع مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- الذى يمكن أن يساعدنا فى اكتشاف مدى تقويض الجامعات الخاصة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بشكل صادق يتمثل فى المعرفة، وهى اربعة أنواع من المعارف هى[1]:

- المعارف التى تعد الشخص اجتماعياً للحياة اليومية.
- المعارف التى تسهم فى إعداد الفرد للقيام بنشاطات مهنية.
- المعارف التى تشمل نشاطات إبراز قيمة الذات.
- المعارف الوسيطة أو الوسيلة وهى ضرورية بكل المعارف السابقة.

وإن جميع هذه الفئات من المعارف ضرورية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع، وبذلك فإن مثل هذه المعارف قد يؤدى الى تخريج بعض الكوادر الفنية ذات مستوى مختلف عن مثيلاتها فى الجامعة الحكومية، ولقد تضمن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ نص فى مادته أن الجامعة تهدف إلى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى وتوفير

---

(١) نخلة وهبة، مفهوم تكافؤ الفرص التعليميةمعناه ومعايير اكتشافه، مجلة الانماء والعلوم الانسانية، العدد (٢٤) السنة (٣)، ١٩٨٣، ص ص ٥٢-٥٤.

التخصصات الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات مما يحقق الربط بين أهداف الجامعة وإحتياجات المجتمع المتطورة ويتضح من ذلك أن نمو المعرفة سوف يختلف عما هو سائد فى الجامعات الحكومية تبعاً لاختلاف نوعية المهن فالإمكانيات والموارد المتوفرة فى الجامعات الخاصة ساعدت على إعداد الملتحقين بها وهذا يؤدى لتفضيل سوق العمل لخريجى الجامعة الخاصة.

وفى النهاية يتضح أن التعليم الجامعى الخاص سوف يؤدى خدماته لأبناء الفئات الميسورة فهو يشكل أداة لخلق الازدواج الثقافى والتمايز الاجتماعى، وبذلك تصبح الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية تأشيرة الدخول لهذه الجامعة التى تؤدى بأصحابها إلى المراكز الهامة فى المجتمع، كما أن التفاوت الكبير بين إمكانية الجامعات الخاصة بمبانيها وتجهيزاتها وكثافة طلابها المنخفضة أدى إلى كسر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ولذا فإننا فى حاجة إلى التوسع ولكن دون المساس بهذا المبدأ المشتق من فلسفة المجتمع القائمة على العدالة الاجتماعية، وبذلك يتضح أن سياسة الدولة التعليمية تتجه نحو خصخصة التعليم العالى الذى يتبع منهاج سياسة الدولة الاقتصادية وارتباطها بالأيديولوجية الاقتصادية.

د - الجامعات الأجنبية وتكافؤ الفرص التعليمية

مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى وتبنى المجتمع لسياسة الاقتصاد الحر فقد تم رفع التحفظ على شهادة الجامعة الأمريكية واعتبرت شهادتها مساوية لمؤهلات الجامعة المصرية بعد أن كانت غير ذلك[1].

(١) شبل بدران، صناعة العقل، مرجع سابق، ص٢٤.

وقد كانت الجامعة الأمريكية لاتشكل خطورة كبيرة إلاَّ بعد عصر الانفتاح الاقتصادى وعودة البنوك والشركات الأجنبية واستخدام اللغات الأجنبية فى مجال الأعمال مما أدى إلى الإقبال المتزايد على الجامعة الأمريكية، فالجامعات الأجنبية تقوم بإعداد صفوة من الأغنياء الموالية وإنتاج أيدى عاملة تتواءم مع متطلبات السوق الرأسمالية الغربية وإعادة تشكيل السوق ونشر القيم الرأسمالية وأساليب الحياة وذلك من خلال نظام رأسمالى عالمى، فلقد بدأت الطبقات القادرة مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى وحتى بداية التحرر الاقتصادى فى الإقبال على تلك الجامعة، نتيجة لعدم الرضى عن تعليم أبنائهم فى التعليم الحكومى ذى المستوى المتدهور فعدلت عنه بإرسال أبنائها إلى التعليم الخاص فى الجامعات الأجنبية الجامعة الأمريكية وبيروت وسنجور فى الإسكندرية[1].

وقد أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادى على أوضاع الجامعة فى ثلاثة جوانب[2]:

أولاً : ما حظيت به الجامعة خلال الفترة من تشجيع الدولة ومنحها مزايا واسعة.

ثانياً : ساعدت سياسة الانفتاح والمناخ العام الذى افرزته بالسعى لتعليم الأبناء فى مؤسسات تعليمية راقية تتناسب مع طموحاتهم.

ثالثاً : خلق الانفتاح والتحرر الاقتصادى طلباً متزايداً فى أسواق العمالة على خريجى تلك الجامعات ممن يجيدون اللغات الأجنبية والعلوم الحديثة، وقد أدى هذا الطلب بدورة إلى رفع قيمة الشهادات التى تمنحها الجامعات وخاصة الجامعات الأمريكية،كما أدى إلى زيادة تدفق الطلاب على تلك الجامعات.

---

(١) كمال نجيب، الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية،مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع والعشريون، السنة العاشرة ديسمبر ١٩٩٣، ص١٦٢.

(٢) كمال نجيب، المرجع السابق، ص١٦٨.

ولعل مستوى التعليم الذى يقدم فى هذه الجامعة، هو الذى دفع أولياء الأمور من الطبقات الميسورة على التكالب على هذه الجامعات الأجنبية، وبذلك تقدم تلك الجامعات فرصاً تعليمية أفضل لأبنا الطبقات القادرة مالياً، الأمر الذى يمثل إهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما يشكل ثنائية طبقية فى التعليم حيث إن تعليم الصفوة تتولاة الجامعات الأجنبية والمعاهد العليا المصرية الخاصة وتعليم العامة تتولاة الجامعات الحكومية، وبذلك تكون السياسة التعليمية فى ذلك الوقت قد أتاحت الفرصة لهذا النوع من التعليم للنمو والتوسع خلال سنوات الانفتاح.

هـ- الجامعة المفتوحة وتكافؤ الفرص التعليمية

ومما يهدد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر وجود التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية المصرية حيث يعده البعض اتجاهاً نحو التطبيق التدريجى للخصخصة فى قطاع التعليم الجامعى فهذا التعليم يتيح الفرصة للالتحاق بالتعليم العالى لأبناء القادرين، بينما لا يتيح ذلك لأبناء غير القادرين وذلك يتناقض مع ديمقراطية التعليم الجامعى.

وكان هناك تساؤل ما الذى وراء التسهيلات الممنوحة للتعليم المفتوح لأن يتخلل التعليم الجامعى الحكومى؟ وما يراه من تدعيم وتشجيع من الدولة على تطبيق هذا النوع من التعليم فى كثير من الكليات فى الجامعات المصرية، وذلك بالرغم من خطورة هذا المسلك وما سيعكسه من أثار سلبية على اعتبار أن التعليم المجانى حق من حقوق الإنسان المصرى[١].

---

(١) حلمى مراد، مقرر. التعليم المجانى من حقوق الانسان، التربية المعاصرة، العدد الثامن، ديسمبر ١٩٨٧، ص ص ١١٧-١٣٥.

فحيثيات التعليم المفتوح ترى أن الهدف من إنشاء الجامعة المفتوحة هو الاستجابة للطلب الشعبى المتزايد على التعليم الجامعى دون أن يشكل عبئاً على إمكانيات الجامعة ومن ثم تحولت هذه الجامعات الحكومية إلى أشبه بالمدارس الخاصة الليلية التى يتعلم فيها الطلاب غير المؤهلين علمياً والقادرين مالياً وأن تتاح لهم الفرصة فى التعليم فى الجامعات المصرية كباب خلفى آخر يضاف إلى الامتيازات التعليمية لأبناء الطبقات الميسورة فى عصر الانفتاح، فالغالبية العظمى من برامج التعليم المفتوح ليست مفتوحة تماماً أمام جميع طبقات المجتمع، بل إنها مقيدة ومصحورة أمام أبناء الطبقات الميسورة[(١)].

وبذلك يعد التعليم المفتوح من مظاهر التناقض فى السياسة التعليمية، فوجود التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية المصرية هو اتجاه نحو التطبيق التدريجى للخصخصة فى قطاع التعليم، فالهدف الظاهرى من إنشاء التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية هو خلق فرصة تعليمية لمن فاتته الفرصة فى الالتحاق بالتعليم العالى، فى حين أن هذا النوع من التعليم يتيح الفرصة لأصحاب القدرة المالية للالتحاق بالتعليم العالى كما أن الجامعات المفتوحة مقيدة ومحصورة لخدمة أبناء الطبقات الميسورة، فقد شهدنا بالفعل عندما دُعى التعليم الجامعى المفتوح كانت الجامعات التى أنشأته قد افتتحت مخصصات تعتمد على الكليات الحكومية القائمة ونفس أعضاء هيئة التدريس بحيث تأكد أن مثل هذا التعليم، إنما هو باب خلفى لفئات من الطلاب القادرين مادياً ومكاسب للأساتذة، كما أن تلك الجامعة هى اتجاه نحو التطبيق التدريجى لخصخصة التعليم[(٢)]

---

(١) نادية جمال الدين، تعليم الجماهير فىمصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه، التربية المعاصرة، العدد التاسع يناير ١٩٨٨، ص ص ٣٢-٥٠.

(٢) سعيد إسماعيل على، لا لهذه الجامعة، مجلة الدراسات التربوية، المجلد الثامن، الجزء ٤٧، ١٩٩٢، ص ص ٣١-٣٣

ومن أشكال التعليم المفتوح ما يسمى "بالانتساب الموجه" فى التعليم الجامعى الحكومى وهو صورة مؤكدة للاقتراب التدريجى نحو خصخصة التعليم المجانى، فمن الواضح أن الاتجاه إلى فرض المصروفات بحجة إسهام القادرين على دفع المصروفات فى مقابل تعليمهم إنما هو انتساب موجه نحو التطبيق التدريجى لخصخصة التعليم الجامعى، ويعد بذلك إهداراً لمبدأ مجانية التعلم فى مصر، وسوف يؤدى ذلك بالضرورة إلى التضييق على التعليم المجانى وعلى الطبقات الاجتماعية المستفيدة منه[1].

وبذلك يكون التوسع فى التعليم المفتوح على حساب مجانية التعليم، فتواجد التعليم المفتوح بمصروفات فى الجامعات الحكومية المصرية يعد تناقضاً لديمقراطية التعليم حيث نفتح أبوابها للقادرين مالياً للالتحاق بالتعليم العالى، لذا تعد الجامعة المفتوحة امتيازاً تعليمياً يمنح للفئات القادرة التى لم تستطع دخول الجامعة فأتاح لها وجود التعليم المفتوح فى الجامعات الحكومية الالتحاق بالتعليم العالى، كما أنه يوجد بالجامعات الحكومية ثنائية واضحة حيث يوجد مظهران للتعليم العالى الأول مجانى والثانى بمصروفات، وبالتالى فهو يقتصر على القادرين بالإضافة إلى الانتساب الموجه وذلك يعد تواجد التعليم المفتوح والانتساب الموجه بالجامعات الحكومية إتجاهاً تدريجياً نحو خصخصة التعليم العالى.

و - إنتشار الدروس الخصوصية وتكافؤ الفرص التعليمة

انتشرت الدروس الخصوصية بصورة خطيرة فى جميع مراحل التعليم فى مصر وهذه قد تعوق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مع جميع الطلاب، وفيما يلى عرض لبعض جوانب تهديد الدروس الخصوصية لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

---

(١) محمد سيف الدين فهمى، مرجع سابق، ص ص ٣٣-٣٤.

١- ظهور صراع تنافسى من أجل الحصول على المقعد الدراسى فى الجامعة مهما كان الثمن، فالمقصود لدى الطالب هو المركز الاجتماعى الذى تمثله مجالات التعليم الطبى والعسكرى وقد كان ذلك من أهم أسباب انتشار الدروس الخصوصية كعامل مساعد على التفوق الدراسى[١].

٢- النظرة إلى الدروس الخصوصية على أنها بديل للمصروفات الملغاة، فالتلاميذ يذهبون للمدارس ليتلقوا تعليمهم بالمجان، وهو فى نظرهم تعليم قليل القيمة لأنهم لايدفعون فيه مالاً فبعودة التلاميذ للمنازل يتلقون تعليماً خاصاً فى نظرهم كبير القيمة لأنه مدفوع الأجر والوضع بهذا الشكل أصبح يهدد الفلسفة التعليمية[٢].

٣- تمثل تكاليف الدروس الخصوصية أعباء اقتصادية على كاهل عدد كبير من الأسر حيث تضطر معه الأسر إلى تمويل التعليم عن طريق القروض والمدخرات ولكنها لا تمثل أى عبء اقتصادى لبعض الأسر الثرية، وبذلك يفتقر السياق بين الطلاب إلى العدالة، فالمساواة فى الالتحاق بالجامعة عامة، وبإحدى الكليات المرموقة مرتبطة بالقدرة على تحمل الأعباء الاقتصادية لتكاليف التعليم[٣].

---

(١) شبل بدران، العلاقة بين النظام السياسى والسياسة التعليمية فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٨٩، مجلة التربية المعاصرة العدد (٣)، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، ص٢٠.

(٢) محمد سلامة آدم وآخرون، استطلاع الرأى العام،ظاهرة الدروس الخصوصة، جهاز قياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، العدد (١٠١) المجلد ٠١٧)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ١٩٨٠، ص٥٨.

(٣) على على عبد ربه، تكاليف التعليم فى سنة الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ فرص القبول بالتعليم الجامعى المصرى، مرجع سابق، ص٦.

٤- تعد الدروس الخصوصية تحدياً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لأن معناه من يملك القدرة المادية يستطيع أن يوفر لأبنائه خدمات تعليمية إضافية ترجح كفتهم فى القبول فى المراحل التعليمية الأعلى[1].

وبذلك تمثل الدروس الخصوصية سوقاً موازية للتعليم حيث تلعب دوراً خطيراً فى العملية التعليمية وكأنها صارت من أركان النظام التعليمى مما يؤدى إلى عدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع الطلاب على أساس من تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى.

معوقات أخرى أمام تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر

مازال النظام التعليمى بمصر عاجزاً عن تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن التعليم،ومع ارتفاع نسبة الرسوب فلابد من إيجاد وسيلة يمكن من خلالها تحقيق الاستيعاب الكامل والظروف الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً فى تلك المشكلات المتعلقة بالعملية التعليمية مما يؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وإذا كان قصد بالمجانية تكافؤ الفرص أمام ابناء المجتمع، فالهدف الأساسى هو التوسع الكمى على حساب التوسع الكيفى بزيادة نسبة الاستيعاب مع إهمال الإهتمام بجودة العملية التعليمية مما أدى إلى انتشار المدارس الخاصة والجامعات الخاصة... الخ وهذا النوع من التعليم يقدم تعليماً يتواكب مع متطلبات السوق، وقد زادت فى الأونة الأخيرة مع قوانين الاستثمار واتجاهات سياسة الدولة الاقتصادية، فقرار مجانية التعليم كان قراراً ديمقراطياً بلاشك ولكن لم يكن كافياً لتحقيق المساواة والتكافؤ بين جميع أفراد المجتمع.

---

(١) يوسف عبد المعطى، اراء المعلمين حول بعض قضايا التعليم المصرى ومشكلاته، مجلة كلية التربية بأسيوط العدد ٩، المجلد الأول، يناير ١٩٩٣، ص ص ٢٣١-٢٣٣.

وقد رأت احدى الدراسات أن هناك عدد من المؤشرات التى توضح تعارض فكرة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المجتمع المصرى، ومن هذه المؤشرات[1]:

١- ظاهرة التسرب بين التلاميذ فى المراحل التعليمية والتى تنتشر بين ابناء الأسر الفقيرة والمناطق الريفية النائية دون أن يتم بذل الجهد الكافى من جانب المسئولين عن النظام التعليمى لحل المشكلة المستمرة والتى تتفاقم حدتها فى السنوات الأخيرة نتيجة لضعف الجدوى الاقتصادية من الاستمرار فى التعليم والسياسة الاقتصادية العامة التى تشجع الكثيرين من الطلاب على ترك التعليم.

٢- سوء توزيع الملتحقين بأنواع التعليم الثانوى بين محافظات الجمهورية حيث إن السياسة العامة للدولة منذ بداية الثمانينات تقر على زيادة عدد المقبولين بالتعليم الثانوى الفنى (زراعى - صناعى - تجارى) وحتى تتفق هذه السياسة مع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التى تتبناه الحكومة المصرية يجب أن تكون نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوى العام فى كل محافظة متفقة مع النسبة العامة على مستوى الجمهورية إلى حد ما، وترجع الفروق فى التوزيع بين المحافظات إلى عوامل سياسية واقتصادية تقف عائقاً دون تحقيق العدالة فى التوزيع.

٣- سياسة الامتحانات العامة والتى تعتمد عليها عمليات توزيع الطلاب على أنواع التعليم المختلفة خاصة المرحلة الثانوية والجامعية وغالباً ما تتأثر هذه السياسة بالتحيز إلى جانب أبناء الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع ويتمثل ذلك فى الدروس الخصوصية والكتب الخارجية والمحسوبية فى عملية المراقبة داخل قاعات الامتحانات مع تشجيع الوزارة لهذه الوزارة بتقنين ظاهرة الدروس عن

---

(١) على السيد الشخيبى، تكافؤ الفرص التعليمية والسياسة التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٧-٢٤.

طريق مجموعات التقوية بالمدراس وقد يكون لهذه السياسة تأثيرها السيئ على تكافؤ الفرص التعليمية.

٤- نظام المدراس الخاصة فى جميع المراحل التعليمية والتى تقوم على قبول التلاميذ طبقاً لما يدفعه أولياء الأمور بغض النظر عن مستوياتهم فى التحصيل الدراسى ويمثل هذا النوع من المدارس أحد العقبات الأساسية فى مواجهة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- معاملة كثير من المعلمين للتلاميذ فى مختلف المراحل التعليمية طبقاً للمستوى الاقتصادى الاجتماعى الذى تنتمى إليه أسرهم أكثر من مدى مسايرتهم لنظم ولوائح النظام التعليمى ومستواهم فى التحصيل الدراسى.

والمستطلع إلى الواقع التعليمى يجد أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالصورة التى نص عليها دستور المواثيق الدولية، فتشير الإحصاءات إلى وجود نسبة كبيرة من التسرب سنوياً، كما إنه بالرغم من إعلان الوزارة عن زيادة نسبة الاستيعاب إلا إنه مازال النظام التعليمى عاجزاً عن الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالزام، ولازالت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تحول دون الإفادة الكاملة من الفرصة التعليمية أو الصعود إلى المراحل التعليمية العليا، وكذلك مع التفاوت بين إمكانات المدارس الخاصة ذات المصروفات والتى تقبل الفئات القادرة مادياً علها مقابل ما يتوفر من جودة التعليم والإمكانات التعليمية المتطورة وبين المدارس الحكومية ذات الأعداد الضخمة والتى لايقابلها إمكانات مادية مما يؤدى إلى سوء الخدمة التعليمية المقدمة بها فى بعض المدارس، وذلك أدى بدوره إلى ثنائية واضحة فى التعليم.

وفيما يلى عرضاً موجزاً لبعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر .

١- تغير السياسة الاقتصادية ودورها فى تحديد مسار التعليم

أ - اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ وذلك طبقاً للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ وتعديله بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧، والذى فتح باب الاقتصاد المصرى لراس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات، ويرى البعض أن هذه السياسة قد ساعدت على تعميق درجة التفاوت فى الدخول افرزت طبقات إستطاعت أن تحقق ثروات كبيرة وحصلت على امتيازات اقتصادية ولعبت دوراً واضحاً فى مجال الاستثمار ودخول مجالات عديدة مما أحدث تغيراً ملموساً فى خريطة المجتمع وظهرت تفاوتات وهوة سحيقة فى الدخول بين الطبقات.

ب- أدى الحراك الاقتصادى السريع إلى تغيير فى نسق المجتمع والقيم الاجتماعية بصفة عامة وقيم التعليم بصفة خاصة حيث إنه فى تلك الفترة ظهرت متطلبات جديدة لسوق العمل فى أعمال استثمارية وتوكيلات وفندقة وكان لابد من توفير الكوادر الفنية والقوى البشرية اللازمة لمشروعات التنمية فى تلك الفترة، وقد استجابت مؤسسات التعليم الخاصة لتلك السياسة بتوفير التخصصات المطلوبة، ومن هنا كان التوسع الشديد فى التعليم الخاص.

جـ- ظهر التهافت على إلحاق الأطفال بمدراس اللغات الخاصة وقد كانت ظاهرة اجتماعية أفرزتها المتغيرات الاقتصادية الحديثة فى مجتمعنا، والتحولات فى فرص العمل التى أتاحتها فترة الانفتاح فى المجالات الاقصتادية المختلفة، وبذلك خلقت تلك الطبقات لنفسها نوع التعليم الذى يناسبها من تعليم خاص وتعليم عالى خاص مما أدى إلى ازدواجية التعليم وعودة مرة أخرى إلى ثنائية.

د- كما تبنت مصر سياسة الخصخصة والإصلاح الاقتصادى بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى سمى بقانون قطاع الأعمال العام، وقد سمحت تلك السياسة للقطاع الخاص الاستثمارى بدخول مجال التعليم فلم يقف عند حد قطاع الإنتاج الخدمى مثل الصحة والصناعة، بل دخل قطاع التعليم بجميع مراحله حتى التعليم العالى

هـ- أصبحت حركة التعليم فى مصر تسير فى خط موازى للسياسة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة، فهى تحذو فى مسارها وتظهر أثارها على التعليم بشكل سريع ومباشر وفى الوقت الحالى تشير كل المؤشرات باتجاهات التعليم نحو الخصخصة

٢- وجود بعض التعراض والتناقض بين السياسة التعليمية التى تنتهجها الدولة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

أ - بصدور قانون ساثتمرا رأس المال الأجنبى والمصرى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً لقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى للاستثمار فى كل المجالات تقريباً،وبدأ التحول فى بقية الأنظمة المجتمعية وحدث انفتاح حقيقى فى التعلم الذى دخل فى مجال الاستثمار، فقد أتاحت تلك القوانين دخول التعليم الخاص تحت طائلة الاستثمار، وتم فتح عدد من المعاهد الخاصة ذات المصروفات، ومن هنا بدأت القيم الديمقراطية تتوارى عن التعليم المصرى.

ب- صدور القرار الوزارى بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية وقد اقبلت وزارة التربية والتعليم على إنشاء تلك المدارس بدعوى مواجهة الطلب على هذا النوع من التعليم والحد من مغالاة مدارس اللغات الخاصة فى مصروفاتها والعمل على توفير خدمات تعليمية خاصة ومتميزة للطبقات القادرة، ويبدو أن الوزارة لم

تلتزم بالدستور لظهور تلك المدارس برغم أنها تقدم خدمة تعليمية متميزة وتحصل على مصروفات عالية.

جـ- صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ فذلك القانون سمح للقطاع الراسمالي الخاص بإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي والتي تستهدف تحقيق الربح من خلال تقديم نوعية تعليم مطلوبة برغم من الانتقادات التي وجهت إلى إنشاء جامعة خاصة إلاّ أن الدولة لم تتراجع عن عزمها عن إنشاءها برغم أنها مناقضة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

د- تؤدي ظاهرة الدروس الخصوصية إلى إهدرا مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتتناقض مع الفلسفة الاجتماعية للدولة كما تؤدي لإهدار المبادئ التي تميز بها الدستور المصري، فالوزارة اتجهت للدروس الخصوصية بالرسوم الحكومية التي تم تقنينها في صورة مجموعات التقوية تحت إشراف مباشر من المدرسة كوسيلة لعلاج تلك الظاهرة، دون التعرض للعوامل المتضافرة التي أدت لانتشارها مثل كثافة الفصول وجمود برامج التعليم وقلة الاعتمادات المالية، وما زالت تلك الظاهرة سوقاً موازية للتعليم، والتي جعلت من شعار ديمقراطية التعليم حبراً على ورق، فمجموعات التقوية تتناقض تماماً مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ولم تكن الحل الحاسم للقضاء على تلك الظاهرة.

٢- تفاقم حدة التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع

أ - بالرغم من الزيادة في الدخل القومي سواء مع سياسة الانفتاح أو سياسة الخصخصة إلا أنه يزداد النصيب النسبي للأغنياء مع إنخفاض النصيب النسبي للفقراء. ويشير رمزي زكي في أحد كتاباته الاقتصادية قوله أن الطبقة المتوسطة على المدى القريب سوف تختفي ويصبح مؤشر الخط البياني في أعلاه طبقة الأغنياء

وأدناه الطبقة الفقيرة، فتكافؤ الفرص التعليمية لايعنى فتح ابواب المدارس على مصراعيه دون اعتبار للأحوال الأسرية المتباينة لهؤلاء الأفراد، بل لابد من تكافؤ ولو بمقدار فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ب- إرتفاع الأسعار الشديد والغلاء على مستوى العالم مع حالة ثبات للمرتبات فكيف تستطيع الأسرة مواجهة تكاليف الحياة، ومصروفات التعليم من دروس خصوصية وتكاليف إضافية، مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة التسرب والفاقد التعليمى، فتلك المصروفات جعلت التعليم مجاناً اسماً.

جـ- الحالة الاقتصادية للفرد هى التى تحدد القدرة على مواصلة التعليم، فإتاحة الفرصة التعليمية للفرد دون أن يسبق ذلك مستوى اقتصادى ملائم يستطيع معه الفرد التحرر من عبودية لقمة العيش والتى تجعل من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مبدأ لايستطيع أن يحقق أهدافه الأساسية، وسوف تظل حالات العوز الاقتصادى لدى عديد من الأسر عائق أمام تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك للتباين الشديد بين طبقات المجتمع وتصبح المعادلة هى: حالة اقتصادية مرتفعة + مستوى اجتماعى مرتفع ← قدرة على مواصلة التعليم.

د - القصور فى تنفيذ برامج الدعم مع سياسة الانفتاح فهى تمثل مصدر لحماية مستوى الفقراء ومحدودى الدخل فالتضخم الذى شهدته البلاد فى تلك الفترة ساعد على سوء توزيع الدخل فالأغنياء قادرون على التعايش والانفاق على تكاليف التعليم الغير مباشرة بينما الفقراء يضارون ضرراً بالغاً فى تلك الأونة، كذلك تخلى الحكومة عن الدعم الاستهلاكى مع برنامج الخصخصة وتحرير الأسعار مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعيشة خاصة بالنسبة للطبقات، وسوف يكون الفقراء أكثر تضرراً لأنه سوف ينخفض الطلب على التعليم للذين هم على هامش التعليم.

٤- مشكلة التمويل هى العائق الوحيد أما صناعة تعليم جيد ومتكافئ فى التعليم العام.

أ - نقص المخصصات البشرية والمادية والإمكانيات والتجهيزات التى يمكن بها تقديم خدمة تعليمية جيدة فى المضمون والمحتوى وهذا ما تفتقر إليه غالبية المدارس الحكومية وتتميز به المدارس الخاصة من مستوى إمكانيات عالية مادية وبشرية وتقنيات حديثة.

ب- زيادة كثافة الفصول بالرغم من توسع الدولة فى بناء عديد من المدارس فزيادة نسبة الاستيعاب سنوياً تحتاج إلى مضاعفة النفقات لبناء المدارس وتوفير المستلزمات التعليمية حتى يمكن مواجهة تلك الكثافة فى الفصول، فنقص التمويل يؤدى إلى نقص الخدمة التعليمية فى الفصول، ويترتب على ذلك ظاهرة الدروس الخصوصية التى تعتبر تحدياً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

جـ- الارتباط بين نوعية التعليم والفرص المتاحة للعمل فى سوق العمل فعدم توفر المخصصات والإمكانيات فى التعليم، وتوفرها فى التعليم الخاص الذى أصبح يسد حاجة السوق لوجود أنشطة جديدة ظهرت مع السياسات الاقتصادية الجديدة وتتطلب هذه النوعية من الخريجين، فبذلك تتسع دائرة التمايز المتصلة الحلقات فتمايز الإمكانات المادية تؤدى إلى تمايز تعليمى يليه تمايز فى الوظائف ذات المرتبات المرتفعة.

د - ومع عجز الدولة عن توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحسين الخدمات التعليمية، أعطت الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بالتمويل فى جهة أخرى هى التعليم الخاص، ولذلك جاءت اسهامات القطاع الخاص بتوفير نوعية خاصة من الخدمات التعليمية ذات صبغة خاصة فى الشكل والمضمون.

٥- عدم وضوح فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية لدى القائمين بالعملية التعليمية.

أ - أقتصر تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية على الناحية الكمية لا الكيفية بزيادة نسبة الاستيعاب في المدارس سنوياً، فالتوزيع العادل لابد أن يشمل الكيف مثل الكم وعدم إغفال جودة التعليم وتحسينه.

ب- بالرغم من التوسع الكمى فى التعليم العام والتعليم الجامعى إلا أن الخريجين تلقوا خدمة تعليمية لا تتفق مع إحتياجات السوق فانقطعت الصلة بين التعليم وبين عناصر الفعالية الاجتماعية والاقتصادية كما يرى د/ سعيد "أن الجامعات الحكومية تستقبل عشرات الألوف لتقدم لهم تعليماً كأنه يخاصم الزمن وذلك لأن الزيادة فى أعداد المقبولين والمقيدين لا تعنى بالضرورة تحقيق الفرصة التعليمية المتساوية أو الاقتراب من تحقيق ديمقراطية التعليم.

جـ- الواقع والتطبيق العملى أظهر أن التكافؤ التعليمى لم يخرج عن دائرة التعميم فلم تُحقق الأهداف، والمثل الديمقراطية للتعليم بإذابة الفوارق بين الطبقات وتحقيق المشاركة التامة بحيث لايقف أى عائق أمام أى فرد.

د - المجانية بصورتها الحالية تمنح للقادر، وغير القادر قد هبطت بالتعليم إلى مستوى لايرضى عنه، واصبح التعليم المجانى لمن هو أهل له، ومن ليس أهل له وقد أدى ذلك إلى العديد من المشاكل ومنها البطالة المقنعة بزيادة عدد الخريجين وهبوط مستوى التعليم كما إنها لم تستطع حل المشاكل والظواهر التعليمية مثل الدروس الخصوصية وارتفاع أسعار الكتب الجامعية وغيرها وتلك الظواهر أفرغت المجانية من الهدف الذى تسعى إليه فلابد من ترشيد المجانية لا إلغائها.

الفصل السادس

نتائج الدراسة الميدانية

بعض معوقات تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة (دراسة ميدانية)

نعرض فيما يلى أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة الميدانية.

المحور الأول: تغير السياسات الاقتصادية فى الربع الأخير من القرن العشرين وأثرها على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

تناول هذا المحو الذى لعبته سياستى الانفتاح والخصخصة وما أحدثته من تحولات هيكلية فى الاقتصاد المصرى والتى أثرت بدورها على العملية التعليمية، وقد أمكن تصنيف تلك التغيرات الاقتصادية كما يلى:

أ - أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية:

وقد مثل هذا المحور ٨ عبارات من الاستبيان وفيما يلى تحليل لاستجابات العينة لهذه العبارات.

جدول (٧)

أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	الدرجة
١	يقتصر التعليم الحكومى إلى التخصصات العلمية الحديثة التى يحتاجها سوق العمل.	٠.٧٦
٢	خريجى التعليم الخاص لديهم مهارات وتدريب أعلى مع إجادة اللغة الأجنبية.	٠.٨٠
٣	ظهور متطلبات جديدة لسوق العمل يلبيها التعليم الخاص.	٠.٨٣
٤	يفضل القطاع الخاص خريجى الجامعات والمدارس الخاصة.	٠.٧٩

أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادى رواجاً فى التعليم الخاص وذلك لأنه ترتب على تلك السياسة ارتفاع فى مستوى الدخل لكثير من الأسر المصرية، مما شجعهم على إلحاق أبناءهم بالتعليم الخاص، وذلك لأن خريجى التعليم الخاص لديهم مهارات وتدريب عالى مع إجادة اللغة الأجنبية (٠.٨٠) وذلك لما يتوفر لدى هذه المدارس من إمكانات بشرية ومادية مما يكسب خريجى تلك المدارس مهارات أفضل، وجدير بالذكر إنه بقدوم سياسة الانفتاح الاقتصادى تم فتح المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية مما شجع القطاع الخاص لاتباع سياسة تعليمية لتوفير القوى البشرية اللازمة لمشروعاتها والتى تملك قدراً من علم الحاسوب واللغات الأجنبية، وبذلك ظهرت متطلبات جديدة للسوق كان التعليم الخاص على استعداد لتلبيتها (٠.٨٣) فإيجاد حلقة وصل بين التعليم وبين سوق العمل عامل هام جداً يؤكد فعالية التعليم بأن يستوعب سوق العمل مخرجات التعليم بأنواعه

ولذلك يفتقر التعليم الحكومى التخصصات العلمية الحديثة التى يحتاجها سوق العمل (٠.٧٦)، ومن هنا يفضل القطاع الخاص خريجى الجامعات والمدارس الخاصة (٠.٧٩) حيث تم إعداد خريجيها الإعداد المناسب بإكسابهم مهارات عالية تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة والمعاصرة.

وقد كشفت دراسة ربيع ١٩٩٢[١] أن سياسة الانفتاح الاقتصادى دعت إلى الانفتاح من أجل فتح المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص وقد تطلب ذلك اتباع سياسة تعليمية لتوفير القوى البشرية لتنفيذ مشروعاتها خاصة فى البنوك والمستشفيات الاستثمارية، وقد قام القطاع الخاص بتوفير تلك الكوادر من فنيين ومهندسين.

وتؤكد الدراسة الحالية على ذلك، ونوجز أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر عينة الدراسة فى:

١- انطلاق مدارس اللغات باختلاف مراحلها مما زاد من نفوذ هذا التعليم.

٢- أفرزت سياسة الانفتاح الاقتصادى متطلبات جديدة لسوق العمل.

٣- تفضيل سوق العمل لخريجى الجامعات والمدارس الخاصة لما لديهم من مهارات مع إجادة اللغة الأجنبية.

٤- تشجيع القطاع الخاص الاستثمار فى مجال التعليم بفتح المدارس والمعاهد الخاصة

---

(١) أحمد ربيع عبد الحميد خلف الله، السياسات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية فى مصر خلال الفرة من ١٩٧٠-١٩٩٠، دراسة منشورة، مؤتمر السياسات التعليمية فى الوطن العربى المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، ١٩٩٢.

جدول (٨)

عبارات ترفضها العينة حول أثار سياسة الانفتاح

فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

م	العبارة	الدرجة
٥	يوفر التعليم الحكومى التخصصات المطلوبة لسوق العمل.	٠.٥٥
٦	مازالت فرص العمل محدودة أمام خريجى التعليم الخاص والحكومى.	٠.٥٤
٧	يؤدى التعليم الخاص إلى إهدار مبدأ تكافؤ فرص العمل.	٠.٤٤
٨	يقدم التعليم الحكومى فرصة العمل التى تناسب المؤهل الدراسى.	٠.٥٣

رفض أفراد العينة كون التعليم الحكومى يوفر التخصصات المطلوبة لسوق العمل (٠.٥٥) حيث إنه أكثر ما يوجه إلى نظام التعليم فى مصر هو إنه لايفى بمتطلبات السوق، فالتباعد واضح بين التعليم الحكومى وسوق العمل مما يؤدى لظاهرة بطالة المتعلمين، كما يؤدى لعزوف أبناء الطبقات القادرة عن الإقبال عليه لعدم توفر المرونة باستحداث التخصصات التى تناسب سوق العمالة.

أما العبارة والتى تنص على أن "مازالت فرص العمل محدودة أمام خريجى التعليم الخاص والحكومى" (٠.٥٤) فقد رفض أفراد عينة الدراسة تلك العبارة لأن فرص العمل محدودة أمام خريجى التعليم الحكومى يشكل أكبر من التعليم الخاص وذلك لكون التعليم الحكومى لايوفر التخصصات المطلوبة لسوق العمل فهناك حلقة مفقودة بينه وبين سوق العمل.

كذلك العبارة التى تنص على إنه "يؤدى التعليم الخاص إلى إهدار مبدأ تكافؤ العمل" (٠.٤٤) فيرجع عدم موافقة أغلب أفراد العينة إلى أن فرصة العمل توجد طبقاً

لحاجة السوق، فلو حقق التعليم الحكومى تلك المعادلة بتوفير العمالة ذى المهارات والقدرات والكفاءات المرتفعة وذلك عن طريق تعليم متطور يناسب حاجة السوق لتساوت فرصة العمل بين التعليم العام والخاص. أما العبارة التى تنص على أن "يقدم التعليم الحكومى فرصة العمل التى تناسب المؤهل الدراسى" فقد رفض عديد من أفراد عينة الدراسة تلك العبارة لأنه فى أغلب الأحيان تكون فرصة العمل المقدمة بعيدة كل البعد عن التخصص والدراسة، حيث يفضل الخريج فرصة العمل التى تختلف عن تخصصه لأن ذلك أفضل من البطالة، ويرى أن ذلك أفضل من البطالة.

ب- مظاهر توجه التعليم المصرى نحو الخصخصة:

وقد مثل هذا المحور ست عبارات من الاستبيان، وفيما يلى تحليل لاستجابات العينة لهذه العبارات:

جدول (٩)

مظاهر توجه التعليم المصرى نحو الخصخصة من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	الدرجة
٩	التوسع فى إنشاء المدارس الخاصة ومدارس اللغات.	٠.٩٤
١٠	تشجيع إنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة.	٠.٩٥
١١	التوسع فى التعليم المفتوح والإنتساب الموجه بالجامعات الحكومية.	٠.٩١
١٤	تحمل التلاميذ وذويهم نسبة كبيرة من جملة النفقات التعليمية	٠.٨٣
١٢	إتاحة التعليم بمصروفات وباللغات الأجنبية فى بعض الأحيان.	٠.٧٤
١٣	تقدم الجهات غير الحكومية الكثير من التبرعات والهبات لتحسين الخدمة التعليمية.	٠.٧١

يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة يرون أنه هناك مظاهر عديدة تدل على توجه التعليم المصرى نحو الخصخصة وأن سياسة الخصخصة لم تقف بقوانينها عند الناحية الاقتصادية بل زحفت إلى التعليم، فمن المستحيل أن تظل منظومة التعليم بمنأى عن المنظومة بعد دخول التعليم ميدان الاستثمار ثم إطلاق حرية فتح المدارس والمعاهد الخاصة بلا قيد أو شرط.

ومن هذه المظاهر التوسع فى إنشاء العديد من المدارس الخاصة ومدارس اللغات (٠.٩٤) فى ظل الإقبال الشديد من اولياء الأمور القادرين على دفع نفقات التعليم الباهظة لتلك المدارس مقابل تقديم خدمة تعليمية عالية الجودة، أخذ القطاع الخاص فى التوسع فى إنشاء تلك المدارس ليدخل التعليم دائرة الاستثمار ويخضع لقوانين الربح والخسارة. ولم يقف الأمر عند حد إنشاء المدارس الخاصة بل وصل إلى التعليم العالى بإصدار قوانين تسمح وتشجع بإنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة (٠.٩٥) وقد عارض بعض المهتمين بالتعليم فكرة إنشاء الجامعة الخاصة ولكن بصدور تلك القوانين جعلت التعليم يسير طبقاً لآليات السوق.

وكذلك ظهرت بالجامعات الحكومية بعض مظاهر توجه التعليم نحو الخصخصة كالتوسع فى التعليم المفتوح والانتساب الموجه (٠.٩١) فبرامج التعليم المفتوح ليست مفتوحة أمام الجميع بل إنها قاصرة على الفئات القادرة على دفع المصروفات، مما يدل على إتجاه تدريجى نحو تطبيق الخصخصة فى مجال التعليم، حيث يقدم التعليم المفتوح والانتساب الموجه خدماته للقادرين فقط مما يهدد التطبيق الكامل للمجانية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر.

ويعد من مظاهر خصخصة التعليم تحمل التلاميذ وذويهم نسبة كبيرة من النفقات التعليمية (٠.٨٣) فتكاليف التعليم غير المباشرة من دروس خصوصية وكتب خارجية وأدوات ومصاريف يومية تدل على توجه التعليم المصرى نحو الخصخصة بشكل تدريجى والبدء فى إنسحاب المجانية فى ظل التكاليف والأعباء العديدة التى تتحملها الأسرة فى مجال التعليم.

وقد كشفت دراسة سعيد إسماعيل على (١٩٨٨)[١] أن هناك مخاطر عديدة تنتظر مستقبل التعليم المصرى فى ظل الخصخصة، ولايمكن إغفال ذلك فى ظل التنافس الذى تشكله فلسفة الخصخصة.

وكذلك رأت دراسة جابر محمود طلبة (١٩٩٢)[٢] أن اشكال الخصخصة فى مصر لم تقف عند مرحلة الاسكان الفاخر والقرى السياحية والمستشفيات الاستثمارية، بل برز العديد من أشكال الخصخصة فى مجال التعليم فى مصر وخاصة فى مجال التعليم العالى كالمعاهد الخاصة التابعة لوزارة التعليم والمعاهد العليا الخاصة التابعة لبعض الجمعيات الأهلية مثل معاهد الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى التوسع فى التعليم المفتوح والانتساب الموجه وأقسام التعليم بالمصروفات بالجامعات الحكومية.

ومما سبق يمكن إيجاز مظاهر توجه التعليم المصرى نحو الخصخصة من وجهة نظر أفراد العينة:

١- التوسع فى التعليم المفتوح والانتساب الموجه بالجامعات الحكومية.

(١) سعيد إسماعيل على، مستقبل التعليم المصرى فى ظل الخصخصة، مجلة الدراسات التربوية، العدد العاشر ١٩٨٨.

(٢) جابر محمود طلبة، خصخصة التعليم فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى التاسع للتعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية من ٢٢-٢٣ ديسمبر، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٢.

٢- تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة مثل معهد الحاسب الآلى بسوهاج ومعهد السياحة والفنادق بالقاهرة وجامعة السادس من أكتوبر الخاصة.

٣- التوسع فى إنشاء العديد من المدارس الخاصة ومدارس اللغات.

٤- تحمل التلاميذ وذويهم نسبة كبيرة من جملة نفقات تعليمهم.

ولم يوافق بعض أفراد العينة على اعتبار وجود التعليم بمصروفات باللغة الأجنبية فى بعض التخصصات فى الجامعات الرسمية (٠,٧٤) من مظاهر توجه التعليم المصرى نحو الخصخصة، وإن كانت ترى المؤلفة إن مجرد تواجد التعليم باللغة الأجنبية وبمصروفات فى الجامعات الحكومية المجانية يلقى ظلالاً من الشك حول توجه التعليم نحو الخصخصة.

وبالنسبة للعبارة تقديم الجهات غير الحكومية الكثير من التبرعات والهبات لتحسين الخدمة التعليمية (٠,٧١) لم تتضح إجابة العينة على هذه العبارة فقد تكون من مظاهر خصخصة التعليم ولكن لم توضح الدراسة ذلك إما لعدم وضوح أسئلة الاستبيان أو لتردد العينة فعلاً فى الجزم بأن تلك العبارات من مظاهر خصخصة التعليم فى مصر.

جـ- الآثار المترتبة على خصخصة التعليم

تضمن هذا المحور (١٣) عبارة يعرض فيما يلى تحليل لاستجابات العينة لهذه العبارات:

جدول (١٠)

الآثار المترتبة على خصخصة التعليم من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	الدرجة
١٧	توفير المبانى المدرسية الكافية واللازمة لتقديم خدمة تعليمية أفضل.	٠.٩٢
٢٤	الاقتصار على أبناء الطبقات القادرة مالياً فى المدارس والجامعات الخاصة.	٠.٩٢
٢٠	توفير الأفنية والقاعات لممارسة الأنشطة الفنية والثقافية المناسبة.	٠.٨٩
١٨	التوسع فى استخدام أحدث الأجهزة لجمع المعلومات وحفظها.	٠.٨٥
٢٣	يصبح الهدف من إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة الاستثمار وليس تحقيق الهدف التربوى.	٠.٨٤
١٥	علاج القصور الواضح فى الإمكانات البشرية والمادية.	٠.٨٢
١٦	تتمتع غالبية المدارس الخاصة بنظام إدارى أكثر مرونة من المدارس الحكومية.	٠.٨٢
٢٧	تقديم خدمة تعليمية عالية الجودة بمستوى متميز فى كافة البيئات.	٠.٨٢
٢١	متابعة الطلاب من الناحية الصحية وذلك لتوفر العيادات بمستوى جيد لكل المدارس.	٠.٧٨
١٩	انخفاض نسبة الرسوب والتسرب وذلك لارتفاع مستوى الخدمة المقدمة.	٠.٧٧
٢٥	فتح باب الخصخصة إنتهاء تدريجى لسيطرة الدولة على التعليم.	٠.٧٦
٢٢	زيادة العناية بفئة الفنيين والاداريين مع اتباع الطرق الحديثة فى الإدارة.	٠.٦٩
٢٨	توفر المؤسسات التعليمية الخاصة أفضل أعضاء هيئة التدريس بها.	٠.٥٩

جاء فى مقدمة الآثار المترتبة على تطبيق سياسة الخصخصة فى مجال التعليم إهتمام المؤسسات التعليمية الخاصة بتوفير المبانى المدرسية المعدة على أحدث النظم لتقدم خدمة عالية المستوى، فتمكنت تلك المؤسسات من التغلب على مشكلة تكدس الفصول وما يترتب عليها من مشكلات عديدة فى أداء العملية التعليمية ومنها مشكلة تعدد الفترات الدراسية فى المدارس الحكومية، ولذلك يتوفر لدى المؤسسات الخاصة المبانى المدرسية الكافية واللازمة لتقديم خدمة تعليمية أفضل (٠.٩٢) فالمبنى المدرسى جوهر العملية التعليمية وهو الذى تتم بداخله العملية التعليمية ومن ثم لابد أن يكون معداً الاعداد الجيد حتى يتناسب مع الأعداد التى يستقبلها من الطلاب.

كما أن دخول التعليم مجال الخصخصة قد يؤدى إلى عدم تحقيق الوحدة الاجتماعية وإهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق عدم تحقيق المساواة لعدم قدرة الفئات محدودى الدخل على الالتحاق بهذا النوع من التعليم لأنه يحتاج إلى نفقات كبيرة لايستطيع دفعها إلاَّ الفئات الميسورة وبذلك يكون القبول قاصراً على أبناء الطبقات القادرة مالياً فى المدارس والجامعات الخاصة (٠.٩٢).

ومع دخول الخصخصة مجال التعليم تهتم المؤسسات الخاصة بأداء الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وتوليها عناية كبيرة لأنها مكملة للمواد الدراسية حيث تظهر من خلالها مواهب عديدة من الطلاب، كما أنها تساعد على استغلال الطاقات المكبوتة لدى التلاميذ، حيث يتوفر لديها الأفنية والقاعات لممارسة الأنشطة الفنية والثقافية المناسبة (٠.٨٩). وجدير بالذكر إنه تتمتع تلك المدارس باستخدام التقنيات الحديثة من حيث التوسع فى إستخدام أحدث الأجهزة لجمع المعلومات وحفظها (٠.٨٥) فكل ما يتم بداخل تلك المدارس يتم بأسلوب علمى متطور.

وقد يترتب على دخول التعليم مجال الخصخصة أن يصبح الهدف من إنشاء المدارس والمعاهد الاستثمار وليس تحقيق الهدف التربوى (٠.٨٤) فلايمكن للقطاع الخاص إغفال الربح والخسارة طالما أصبح التعليم ضمن دائرة الاستثمار.

وإنتهت دراسة عصام الدين هلال(١٩٩٢)[١] إلى أن زيادة التسارع نحو خصخصة التعليم وتشجيع التعليم الخاص فى جميع مراحله وأنواعه قد تؤدى إلى دخول التعليم مجال الاستثمار الاقتصادى مما يستلزم بناء استراتيجية جديدة تقوم على خصخصة التعليم بمراحله المختلفة.

ومن الآثار المترتبة على تطبيق سياسة الخصخصة علاج القصور الواضح فى الامكانات البشرية والمادية (٠.٨٢) حيث إن المؤسسات التعليمية التى تخضع لنظام الخصخصة يتوفر لديها اعتمادات مالية كبيرة تمكنها من تفادى القصور الواضح فى المؤسسات الحكومية من نقص فى المخصصات المالية والبشرية.

وقد تتمتع المدارس الخاصة بمرونة الجهاز الإدارى والذى يسهم فى سرعة إتخاذ القرار وتخطى العقبات البيروقراطية ومركزية إتخاذ القرار ولذلك تتمتع غالبية المدارس الخاصة بنظام إدارى أكثر مرونة من المدارس الحكومية (٠.٨٢).

وانتهت دراسة محمد صديق (١٩٩٧)[٢] إلى أن المؤسسات التعليمية الخاصة تمتلك خصائص مشتركة تميزها عن مؤسسات التعليم العام، فهى تنطوى على قدر أكبر مرونة فى عملها وتمويلها كما أن الأساليب الإدارية المتبعة فى مؤسسات التعليم الخاصة ليست قليلة بالقيود البيروقراطية.

---

(١) عصام الدين هلال، التوأمة التعليمية والأمن القومى، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٤) ديسمبر ١٩٩٢.
(٢) محمد صديق محمد حسن، خصخصة التعليم... الدوافع... الآثار، مجلة التربية القطرية، تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ١٢٨، السنة (٢٦)، ١٩٩٧.

وبالرغم من إجماع أغلب أفراد العينة على أن الخصخصة يمكنها الاسهام فى زيادة فعالية التعليم بما يتوفر لديها من اعتمادات مالية كبيرة تستطيع عن طريقها تقديم خدمة تعليمية على مستوى عال من الجودة، إلاَّ أنهم لم ينكروا ما سوف يترتب عليه من دخول التعليم مجال الاستثمار، حيث إنه مع تقديم الخدمة تكون مقابل مصروفات باهظة لايستطع دفعها إلاَّ الفئات القادرة فقد يصبح التعليم مصدراً للتمايز الاجتماعى بين الطلاب، وقد أنهت دراسة سعيد إسماعيل على [1] إلى أن مشاركة القطاع الخاص فى مجال التعليم سوف تؤدى إلى حرمان الفقراء وذوى الدخل المحدود من فرص متكافئة فى التعليم، كما أن العملية التعليمية سوف تكون مكلفة بكل متطلباتها مما يستلزم نفقات كبيرة لايستطيع تحملها إلاَّ القادرين.

ويذكر أفراد العينة أن القطاع الخاص فى التعليم يقدم خدمات عالية الجودة بمستوى متميز (٠.٨٢) ولكن نظير مصروفات باهظة تقبل عليها الفئات القادرة على تحملها وذلك من أجل التمتع بتلك الخدمات المتميزة، وفى الوقت نفسه هناك فئات محرومة من تلك الخدمات فى المدارس الحكومية المجانية مما يعود بالتعليم إلى الوراء حيث طبقية التعليم والتمايز الواضح بين نوعين من التعليم.

وبالإضافة لما سبق تتمتع تلك المدارس بمتابعة صحية دورية للتلاميذ وذلك لتوفر العيادات الطبية بمستوى جيد بتلك المدارس (٠.٧٨) حيث يتم استقبال الحالات بشكل سريع داخل المدارس. وكذلك المتابعة المستمرة لحالة التلميذ وذلك لما يتوفر لديها من أجهزة طبية وعلاجية كافية.

(١) سعيد إسماعيل على، التعليم والخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٠٥)، القاهرة، مؤسسة الأهرام ١٩٩٩.

ومن الطبيعى أن يترتب على كل ما سبق من إمكانات فى تلك المدارس الخاصة انخفاض نسبة الرسوب والتسرب وذلك لارتفاع مستوى الخدمة المقدمة (٠.٧٧) فكلما ارتفع مستوى الخدمة المقدمة بالمدارس الخاصة انخفضت نسبة الرسوب، فالرعاية التى يتمتع بها التلميذ ليست رعاية علمية فقط بل هى رعاية ثقافية وفنية واجتماعية وصحية مما يدفع الطالب للنجاح كما تنخفض نسبة التسرب فى تلك المدارس عنها فى المدارس الحكومية حيث تلعب الحالة الاجتماعية دوراً كبيراً.

كما أن دعم الخدمات التعليمية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص بحجة مساعدة الدولة فى تحمل الأعباء الملقاه على عاتقها قد يجعل التعليم يسير بخط متوازى لآليات السوق مما يعد انتهاء تدريجى لسيطرة الدولة على التعليم (٠.٧٦).

وقد تهتم المدارس والجامعات الخاصة بتوفير أفضل أعضاء هيئة التدريس بها (٠.٦٩) مما يسهم فى تحسين فعالية التعليم، وقد تولى العناية بفئة الفنيين والإداريين باتباع الطرق الحديثة فى الإدارة (٠.٥٩)، ولكن لم توضح الدراسة ذلك إما لعدم وضوح اسئلة الاستبيان أو لترددهم فعلاً فى تقدير هذا الدور.

ومن خلال ما سبق يتضح إنه بالرغم من إجماع أفراد العينة على أن الخصخصة يمكنها أن تسهم فى تحسين فعالية التعليم من خلال ما توفره من خدمات تعليمية عالية إلاَّ أن العينة فى نفس الوقت ترى أن خصخصة التعليم تعد إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال قصر الالتحاق بتلك المؤسسات الخاصة على القادرين على دفع المصروفات المرتفعة مما يؤدى إلى ازدواجية فى التعليم المصرى.

ومما سبق يمكن إيجاز بعض الآثار المترتبة على الأخذ بسياسة الخصخصة فى مجال التعليم وهى:

١- علاج القصور الواضح فى الإمكانات المادية والبشرية.

٢- تمتع غالبية المدارس الخاصة بنظام إدارى أكثر مرونة من المدارس الحكومية.

٣- يتوفر العديد من المبانى المدرسية الكافية واللازمة لتقديم خدمة تعليمية افضل.

٤- التوسع فى استخدام أحدث الأجهزة لجمع المعلومات وحفظها.

٥- انخفاض نسبة الرسوب والتسرب وذلك لارتفاع مستوى الخدمة المقدمة.

٦- توفير الأبنية والقاعات لممارسة الأنشطة الفنية والثقافية المناسبة.

٧- متابعة الطلاب من الناحية الصحية وذلك لتوفر العيادات بمستوى جيد بتلك المدارس.

وهناك بعض الآثار السلبية المترتبة على الأخذ بسياسة الخصخصة فى مجال التعليم، ومنها:

١- يصبح الهدف من إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة الاستثمار وليس تحقيق الهدف التربوى.

٢- تساعد خصخصة التعليم على ظهور إزدواجية التعليم بشكل واضح.

٣- تقديم خدمة عالية الجودة بمستوى متميز عن التعليم الحكومى.

المحور الثانى: السياسة التعليمية التى تنتهجها الدولة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

يدرس هذا المحور العلاقة بين السياسة التعليمية للدولة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ويمثل المحور (١٩) عبارة، وفيما يلى تحليل إستجابات العينة لهذه العبارات.

أ - إنشاء المدارس التجريبية وتكافؤ الفرص التعليمية:

جدول (١١)

إنشاء المدارس التجريبية وتكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر العينة

م	العبارة	الدرجة
٣٢	تهتم تلك المدارس باللغات الأجنبية وبعضها يستخدم اللغة الأجنبية في تدريس المواد الدراسية الأخرى.	٠.٩٤
٣٠	تقدم تلك المدارس خدمات تعليمية بمصروفات.	٠.٩١
٢٩	تعمل المدارس التجريبية للغات على غرار المدارس الخاصة.	٠.٨٥
٣١	خريجو تلك المدارس ذو مستوى أفضل من خريجي المدارس الحكومية.	٠.٧٩

يتضح من الجدول السابق أن إنشاء المدارس التجريبية للغات اعتبر من ابرز مظاهر التعارض بين السياسة التعليمية التى تنتهجها الدولة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما إنه يعد تعد واضح على تعهد الدولة بتقديم التعليم لطلابها مجاناً، فهى تساعد على توسيع الفجوة الثقافية بين الأفراد على أسس اقتصادية ويصبح من الصعب التأكد من تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وقد أنشئت المدارس التجريبية للغات على غرار المدارس الخاصة (٠.٨٥) فهى تقدم الخدمات التعليمية بمصروفات (٠.٩١) كما انها تهتم باللغات الأجنبية (٠.٩٤) فالدولة بإنشائها لتلك المدارس تجارى التعليم الخاص وتسير على نهجه فى تقديم الخدمات التعليمية الإضافية التى تميزها عن المدارس الحكومية المجانية، كما إنها تولى عناية للغات الأجنبية، فقد وجدت تلك المدارس إقبالاً عليها واستقطبت اهتمام الناس وأصبحت نموذجاً للمدارس الخاصة الحكومية. ويترتب على ما تقدمه المدارس التجريبية من خدمات أن يكون خريجو تلك المدارس ذوى مستوى أفضل من خريجى المدارس الحكومية (٠.٧٦).

ونرى أن أداء العملية التعليمية بكل جوانبها فى المدارس التجريبية يسير على نحو أفضل بكثير من بعض المدارس الحكومية، كما أنها توفر أغلب المدخلات التعليمية اللازمة لنجاح العملية التعليمية مادياً وبشرياً، فهى على الأقل تتفادى نواحى القصور التى تئن منها أغلب المدارس الحكومية مثل زيادة كثافة الفصول وتعدد الفترات ولذلك فإنها مصدر جذب لأولياء الأمور الذين يتسابقون من أجل الحاق أبناءهم بها.

وقد انتهت دراسة السيد سلامة (١٩٨٧)[١] إلى أن وجود تلك المدارس قد أدى إلى خلق بعض التناقضات فى فلسفة التعليم ومنها:

١- جاء إنشاء تلك المدارس والتوسع فيها كنوع متميز من التعليم فى الوقت الذى تعانى فيه مدارس التعليم العام من مشكلات فى كفايتها التعليمية والتى جعلت أداءها متواضعاً.

٢- إنشاء مدارس اللغات وإرتفاع المصروفات بها مازال يساعد على توسيع الفجوة بين الأفراد من حيث تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

والمستطلع لهذه المدارس يلحظ أن إنشاء المدارس التجريبية يعد تحايلاً على الدستور الذى يقدر أن الدولة تقدم التعليم لطلابها مجاناً، وكان من الواجب إنشاء نوع من التعليم يستخدم اللغة العربية فى نموذج ليستقبطبهم، وعلى هذا توجز المؤلفة العوامل التى تجعل المدارس التجريبية من مظاهر التناقض بين السياسة التعليمية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

١- تقدم تلك المدارس خدمات تعليمية إضافية بمصروفات تختلف عن نظيرها من المدارس الحكومية.

---

(١) السيد سلامة الخميس، الطلب الاجتماعى على التعليم بمدارس اللغات (دراسة حالة) مجلة كلية التربية بدمياط العدد التاسع، يوليو ١٩٨٧.

٢- تم إنشاء تلك المدارس على غرار المدارس الخاصة بدعوى تخفيف الضغط عن مدارس اللغات.

٣- توسيع الفجوة بين طبقات الأفراد وإحداث نوعاً من التمايز داخل التعليم الحكومى بوجود تعليم بمصروفات وتعليم مجانى.

ب- الجامعات الخاصة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ويوضح الجدول التالى بعض مظاهر التناقض بين سياسة الدولة التعليمية وتكافؤ الفرص التعليمية فيما يتعلق بإنشاء الجامعات الخاصة.

جدول (١٢)

الجامعات الخاصة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر العينة

م	العبارة	الدرجة
٣٣	إنفراد الطبقات الغنية بتعليم لايعتمد على مجموع الدرجات فى الثانوية العامة.	٠.٨٨
٣٤	مقياس الالتحاق بتلك الجامعات التفوق المادى وليس التفوق الدراسى.	٠.٨٨
٣٧	توجد تلك الجامعات مع بقاء الجامعات الحكومية مفتوحة للجميع.	٠.٨٨
٣٥	تخفيف عبء الطلاب وكثافة الأعداد الكبيرة فى الجامعات الحكومية.	٠.٨٢
٤٠	يوفر إنشاء تلك الجامعات للدولة المبالغ التى يدفعها الطلاب الذين يتعلمون خارج مصر.	٠.٨٢
٤١	الجامعات الخاصة أكثر إتصالاً ببعض الجامعات الأجنبية لتدعيم العملية التعليمية بها.	٠.٨٢
٣٦	توفير خريجين للتخصصات الجديدة المطلوبة فى سوق العمل.	٠.٧٦
٣٨	استيعاب الأعداد الكبيرة من الفئات القادرة بها يفسح المجال لأعداد من الفقراء للتعليم الحكومى.	٠.٧٥
٣٩	توجيه الاستثمارات التعليمية لخدمة أعداد أقل ومن ثم تتحسن الخدمة التعليمية.	٠.٧٥

جاء فى مقدمة العوامل التى تدل على أن إنشاء الجامعات الخاصة قد يعوق تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى البيئة المصرية إنفراد الطبقات الغنية بتعليم لايتقيد بمجموع الدرجات (٠.٠٨٨) فمقياس الالتحاق بالجامعات الخاصة التفوق المادى وليس التفوق الدراسى (٠.٨٨).

وقد أصدرت الدولة قانوناً يسمح بإنشاء الجامعات الخاصة طبقاً لقوانين الخصخصة والتى أدخلت التعليم العالى دائرة الاستثمار، وأخضعته لقوانين السوق، حيث لايلعب مكتب التنسيق دوراً كما هو بالجامعات الحكومية والتى تعتمد فى الالتحاق بها على المجموع، فى الوقت الذى تقبل الجامعات الخاصة الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة طالما لديهم القدرة على دفع المصروفات الباهظة للالتحاق، وبذلك تصبح الشهادة الجامعية خاضعة لسوق العرض والطلب ويفوز بها من لديه القدرة المادية على شرائها.

وقد بينت بعض الدراسات أن الجامعات الخاصة قد تكون ملاذاً للطلاب الحاصلين على مجاميع متدنية فى إمتحان الثانوية العامة[١].

وبالرغم من إجماع أغلب أفراد العينة على أن مقياس الالتحاق بالجامعات الخاصة هو التفوق المادى وليس الدراسى وإن القبول بها لايرتبط بمجموع الدرجات، فهى تخالف وتخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى يطبق بالجامعات المصرية، إلاَّ أنهم رأوا أنها تتمتع بميزات منها توفير المبالغ التى يدفعها الطلاب الذين يتعلمون خارج مصر (٠.٨٢) وبالفعل تقوم تلك الجامعة بتوفير الأموال الطائلة التى تدفع فى الجامعات الأخرى العربية والأجنبية وذلك بالنسبة للطلاب الذين لم يحصلوا على مجاميع تمكنهم من الالتحاق بالجامعة المصرية أو أولئك الذين يرغبون الدراسة فى مجال يصعب الالتحاق

(١) عنتر لطفى محمد، الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر "دراسة نقدية"، مجلة التربية المعاصرة العدد التاسع والثلاثون، السنة الثانية عشر، سبتمبر ١٩٩٥.

به عن طريق مكتب التنسيق وبذلك يتفادى الطلاب الاغتراب فى مجتمعات تختلف تماماً عن المجتمع المصرى. وجدير بالذكر أن الجامعات الخاصة تسهل عملية الاتصال بالجامعات الأجنبية مما يدعم العملية التعليمية بها (٠,٨٢) حيث إنه ما يتوفر لدى تلك الجامعات الخاصة من إمكانات تمكنها من الاتصال بالجامعات الأجنبية من خلال شبكات الانترنيت وبرامج العلاقات الثقافية من بعثات وزيارات وخلافه مما يساعد على التواصل العلمى والفكرى وتبادل الخبرات وتخطى حالة الجمود العلمى التى توجد فى كثير من الجامعات المصرية، وتطالعنا الصحف المصرية بالزيارات التى يقوم بها مشاهير العلماء لتلك الجامعات ومتابعة الحركة العلمية بها مما يساعد على إثراء ورواج العملية التعليمية بها.

ويتم إنشاء تلك الجامعات الخاصة مع بقاء الجامعات الحكومية مفتوحة للجميع (٠,٨٨) كما إنها تخفف العبء الطلابى وكثافة الأعداد الشديدة لدى الجامعات الحكومية (٠,٨٢)، أى أن أغلب عينة الدراسة رأت أن إنشاء تلك الجامعات لن يؤثر على الجامعات الحكومية التى سوف تظل تفتح أبوابها للجميع مجاناً عن طريق مكتب التنسيق كما إن هناك عديد من الطلاب القادرين يلتحقون بالجامعة الخاصة لم يتوفر لديها من إمكانات وتخصصات علمية حديثة غير متاحة فى التعليم الحكومى.

ولقد أصبح إنشاء الجامعات الخاصة أمراً محتوماً تفرضه الاتجاهات الاقتصادية التى تتبعها الدولة، فبالرغم من المعارضة الشديدة التى وجهت إلى إنشائها إلاَّ أن الدولة لم تتراجع عن إنشائها.

ومن الآثار التى ترتب على إنشاء تلك الجامعات توفير خريجين للتخصصات الجديدة المطلوبة فى سوق العمل (٠,٧٦) فتلك الجامعة بما يتوفر لديها من إمكانات

تتمثل فى مبانى وتجهيزات وكثافة طلاب منخفضة وكذلك حرصها على مواكبة الجديد فى العلوم والتكنولوجيا مما يؤدى إلى حصول خريجيها على فرصة تعليمية أفضل وبالتالى فرصة عمل ومركز اجتماعى مرموق.

وقد بينت الدراسات أن نمط المعرفة المقدم بتلك الجامعات يختلف عما هو سائد فى الجامعات الحكومية تبعاً لاختلاف نوع المهن، فالإمكانات والموارد المتوفرة للجامعات الخاصة سوف تساعدها على توفير بنية تعليمية أفضل كما يمكنها من حسن إعداد الأفراد الملتحقين بها، وهذا سوف يترتب عليه تفضيل سوق العمل لخريجى الجامعة الخاصة مما يؤدى إلى عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية[1].

ولم يستطع أفراد العينة توقع أنه يترتب على إنشاء الجامعات الخاصة أن تقل كثافة الأعداد بالجامعات الحكومية نظراً لقلة إعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة نسبياً، وبالتالى لم تجزم أفراد العينة إنه بأنشاء تلك الجامعات سوف توجه الاستثمارات الحكومية لخدمة أعداد أقل ومن ثم تتحسن الخدمة التعليمية (٠.٧٥)، كما إنه يترتب على إنشاء الجامعة الخاصة إستيعاب الأعداد الكبيرة من الفئات القادرة مما يفسح المجال للأعداد الكبيرة من الفقراء للتعليم الحكومى (٠.٧٥).

وقد يكون ذلك من الآثار المترتبة على إنشاء الجامعات الخاصة ولكن لم توضحه الدراسة حسب المؤشر الاحصائى المستخدم.

ومما سبق يمكن إيجاز أهم العوامل التى جعلت إنشاء الجامعات الخاصة من مظاهر التناقض بين السياسة التعليمية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر:

١- انفراد الطبقات الغنية بتعليم لايتقيد بمجموع الدرجات فى الجامعات الخاصة.

(١) عنتر لطفى محمد، الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص٣٠.

٢- أن مقياس الالتحاق بتلك الجامعة التفوق المادى وليس الدراسى.

٣- التفاوت الكبير فى نوعية التعليم الذى تقدمه الجامعة الخاصة والذى يوفر تخصصات جديدة لسوق العمل مما يؤثر بالسلب على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٤- استخدام ارقى التقنيات التعليمية والتكنولوجية فى الجامعات الخاصة بما يجعلها فى مستوى كبير من الجامعات الأجنبية.

جـ- الدروس الخصوصية:

يتناول هذا المحور انتشار الدروس الخصوصية فى التعليم العام والعالى فى مصر وعلاقته بقضية تكافؤ الفرص التعليمية، وقد تضمن هذا المحور (٦) عبارات وفيما يلى تحليل لاستجابات أفراد العينة حول هذه العبارات.

جدول (١٣)

الدروس الخصوصية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	الدرجة
٤٦	قد تدفع المعلم لتقليل الجهد المبذول فى الفصل الدراسى.	٠.٨٨
٤٣	تعمل على إفراغ المجانية من معناها.	٠.٨٦
٤٢	تساعد أبناء القادرين على النجاح والتفوق.	٠.٨١
٤٤	تهيئ فرصة التقدم التعليمى لذوى القدرة العقلية الأدنى.	٠.٧٤
٤٧	نحتاج بعض الدروس الصعبة إلى استزادة من الشرح مما يستلزم دروس خصوصية فى تلك المواد.	٠.٧٤
٤٥	تراعى الدروس الخصوصية مسألة الفروق الفردية بين التلاميذ فى الفهم والاستيعاب	٠.٦٩

يتضح من الجدول السابق الآثار التى تترتب على انتشار الدروس الخصوصية والتى أثرت على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومنها "قد تدفع الدروس الخصوصية المعلم لتقليل الجهد المبذول فى الفصل الدراسى" (٠.٨٨) إذ أن العائد من الدروس الخصوصية لايضاهى العائد من المدرسة وبالتالى قد يدفعه ذلك لتقليل الجهد فى الفصل الدراسى ليدخره للدروس الخصوصية.

وكنيتجة لذلك تعمل الدروس الخصوصية على إفراغ المجانية من معناها (٠.٨٦) حيث تصبح المجانية حبراً على ورق ومجرد مادة نص عليها الدستور، وقد لعبت التغيرات الاقتصادية المعاصرة وخاصة الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادى دوراً فى رواج وزيادة الإقبال على الدروس الخصوصية بما حققه الأفراد من تحسن مالى وبما شهده العصر من ارتفاع فى الأسعار أصبحت بعده دخول المعلمين أقل على مستوى الجميع.

وبالتالى فإن الدروس الخصوصية تساعد أبناء القادرين على النجاح دون اقرانهم (٠.٨١)، فمن يملك قدرة مالية يستطيع أن يوفر لأبنائه خدمة تعليمية إضافية وبالتالى فرصة أوسع للتفوق الدراسى مما يؤهله للالتحاق بمرحلة تعليمية أعلى.

وقد بينت دراسة أحمد ابراهيم(١٩٨٨) أن الدروس الخصوصية من أخطر المشكلات والظواهر لأنها[١]:

١- تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التلاميذ حيث تكون القدرة الاقتصادية لأسرة التلميذ هى معيار النجاح والتواصل.

٢- تتعارض الدروس الخصوصية والأساس التربوى الذى أقيم عليه النظام التعليمى بما يحقق النمو الشامل للتلميذ، وبذلك يصبح للمدرسة دوراً هامشياً فى حياتنا التربوية.

---

(١) أحمد إبراهيم أحمد، الدروس الخصوصية - ظاهرة- حقيقة- مرض، كلية التربية، المجلة التربوية، جامعة بنها العدد ٤٣، ١٩٨٨.

ولم تؤكد الدراسة الميدانية بعض تأثيرات الدروس الخصوصية فى تكافؤ الفرص التعليمية ومنها تهيئة فرصة التقدم التعليمى لذوى القدرة العقلية الأدنى (٠.٧٤) وتحتاج بعض الدروس الصعبة إلى استزادة من الشرح مما يستلزم دروس خصوصية فى تلك المواد (٠.٧٤) وتراعى الدروس الخصوصية مسألة الفروق الفردية بين التلاميذ فى الفهم والاستيعاب (٠.٦٦) وكلها عوامل قد يكون لها دور فى إنتشار الدروس الخصوصية ولكن لم توضحه الدراسة إما لعدم وضوح أسئلة الاستبيان بالنسبة لبعض أفراد العينة أو لترددهم فى تقدير هذا الدور.

ومما سبق يمكن إيجاز الآثار المترتبة على الدروس الخصوصية والتى تؤثر فى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهى:

١- تساعد أبناء القادرين على النجاح دون أقرانهم.

٢- تعمل على إفراغ المجانية من معناها.

٣- قد تدفع المعلم لتقليل الجهد المبذول فى الفصل الدراسى.

المحور الثالث : عجز الموارد المالية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر:

يلقى هذا المحور الضوء حول مشكلة عجز الموارد المالية المخصصة للتعليم والتى تلعب الدور الرئيس فى أزمة التعليم فى مصر والبلدان النامية، وهى الضلع الرئيس فى المشكلات التى يعانى منها التعليم فى مصر كما إنها أساس التفاوت بين التعليم الخاص والحكومى، حيث تتوفر الامكانات المادية لدى القطاع الخاص مقابل قصور الامكانات لدى القطاع الحكومى مما يؤدى لضعف الأداء التعليمى وتدنيه فى بعض المدارس الأمر الذى مما يؤثر على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

أ- بعض مظاهر أزمة تمويل التعليم

ويشير الجدول إلى بعض مظاهر أزمة الموارد المالية وتأثيراتها فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول (١٤)

بعض مظاهر أزمة تمويل التعليم فى مصر
وأثرها على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية
من وجهة نظر العينة

م	العبارة	الدرجة
٥١	قصور التجهيزات والوسائل التعليمية المتاحة بمدارس التعليم العام.	٠.٩٧
٤٨	ارتفاع كثافة الفصول فى مدارس التعليم العام مع تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم سنوياً.	٠.٩٥
٤٩	انخفاض مستوى الخدمة التعليمية لعدم توفر المخصصات المالية اللازمة لتمويل التعليم.	٠.٩٤
٥٠	قصور المبانى المدرسية عن الوفاء بحاجات التوسع التعليمى وسوء حالة الكثير منها.	٠.٩٣

جاء فى مقدمة مظاهر أزمة تمويل التعليم فى مصر من وجهة نظر العينة ارتفاع كثافة الفصول وتزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم سنوياً (٠.٩٥) فتلك الزيادة فى أعداد الطلاب أدت إلى تكدس الفصول حيث تتراوح كثافة الفصول فى مدارس التعليم العام ما بين ٤٠- ٥٠ تلميذ بالفصل الواحد، ولقلة الموارد ظهر تعدد الفترات الدراسية فى اليوم الدراسى، مما أدى إلى زيادة استخدام المرافق وسرعة استهلاك المبنى. وذلك لأن

الزيادة فى أعداد الطلاب لايصاحبها زيادة فى أعداد الأبنية المدرسية، حيث أن هناك نقص فى المبانى المدرسية مع سوء حالة الكثير منها (٠.٩٣) هذا مع جهود الدولة التى تبذلها فى التوسع فى الأبنية المدرسية خاصة بعد مشروع المائة مدرسة الذى دعت إليه السيدة سوزان مبارك إثناء زلزال ١٩٩٢ فى مصر.

وبالرغم من استمرار الدولة فى بناء المداس الجديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب سنوياً، إلاَّ أن المشكلة لازالت تلقى بظلالها وتتعدد أبعادها وأصبح من الضرورى أن تتضافر الجهود الأهلية والحكومية حتى يمكن التغلب على مشكلة النقص فى المبانى المدرسية وذلك من خلال الجهود الذاتية المتمثلة فى الأفراد أو الهيئات الخاصة.

كما إن معظم المدارس تعانى من نقص فى المخصصات المالية اللازمة لتمويل العملية التعليمية (٠.٩٤) وعدم كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية المتاحة (٠.٩٧) حيث إن هذا يقلل من كفاية العملية التعليمية وجودتها.

وتلتقى هذه النتائج مع ما جاءت به دراسة محمد صديق (١٩٩٢)[١] التى بينت أن مدارس التعليم العام تعانى من قصور واضح فى إمكاناتها البشرية والمادية وإن ذلك ينعكس على الأداء التعليمى بهذه المدارس، بالإضافة إلى عجز الحكومات عن تمويل التعليم نتيجة لمحدودية موادها المالية من جهة والطلب المتزايد على التعليم فى جميع مراحله من جهة أخرى.

---

(١) محمد صديق محمد حسن، المرجع السابق، ص٦٣.

ب- مشاركة القطاع الخاص فى تمويل التعليم.

جدول (١٥)

مشاركة القطاع الخاص فى تمويل التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر العينة

م	العبارة	الدرجة
٥٤	يوفر القطاع الخاص المخصصات المالية اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية الأفضل.	٠.٩٦
٥٢	قدرة القطاع الخاص على تبنى التعليم ذات التقنيات التكنولوجية الحديثة.	٠.٨٩
٥٣	يتحمل القطاع الخاص جزءاً من مسئولية التعليم.	٠.٨٩
٥٦	تمكن القطاع الخاص بإمكاناته المادية أن يقدم التخصصات الجديدة التى يحتاجها سوق العمل.	٠.٨٢
٥٥	يتسم القطاع الخاص بالقدرة على مسايرة كل تطور فى العملية التعليمية فى البلاد المتقدمة.	٠.٧٩

ويتضح من الجدول السابق بعض العوامل التى تجعل مشاركة القطاع الخاص ضرورة ملحة يفرضها عامل هام جداً وهو عجز الدولة عن تحمل أعباء التعليم وحدها فى ظل التزايد المطرد فى الطلب على التعليم بكافة مراحله، الأمر الذى استدعى تنشيط دور القطاع الخاص ليسهم بدور أكبر فى التعليم.

فالقطاع الخاص له القدرة على تبنى التعليم ذى التقنيات التكنولوجية الحديثة (٠.٨٩) وذلك لما يتوفر لديه من الامكانات، حيث أن القطاع الخاص ينفق بسخاء على المدارس الخاصة لتقديم الخدمة التعليمية بشكل متطور وحديث يلائم طبيعة العصر وثورة المعلومات الحالية وبذلك يستطيع جذب أولياء الأمور القادرين لالحاق أبناءهم بمدارس

القطاع الخاص، وذلك لأن القطاع الخاص أيضاً قادر على توفير المخصصات المالية لتقديم الخدمات التعليمية الأفضل (٠.٩٦) وهى التى تفتقر إليها أغلب المدارس الحكومية فالقطاع الخاص يمكنه أن يقدم الخدمات التعليمية المتميزة التى هى محط أنظار كثير من القادرين على الانفاق ممن يرجون خدمة تعليمية أفضل.

وقد ارتفعت الأصوات فى الأونة الأخيرة بضرورة مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات التعليمية الأفضل (٠.٩٦) وذلك لعجز الدولة عن تحمل أعباء التعليم ويظهر هذا العجز فى صورة نقص التمويل، ولذلك رأت عينة الدراسة ضرورة إعطاء الفرصة للقطاع الخاص ليشارك مع القطاع الحكومى فى تخفيف العبء عن كاهل الدولة وذلك لما يمتاز به من كفاءة وفاعلية فى مشاركته.

ويلتقى هذا مع ما جاءت به دراسة أمانى قنديل (١٩٨٩)[(١)] التى بينت أن السياسة التعليمية فى مصر تواجه بعض المشكلات من بينها قصور التمويل، وأوضحت أن هناك ملامح قانونية تحدد حركة القطاع الخاص فى التعليم، فالمعاونة والمشاركة بين القطاع الخاص والدولة فى مجال التعليم هدف أساسى، وهناك إمكانية لتحقيق أهداف خاصة تختلف عن أهداف المؤسسات التعليمية المملوكة للدولة، وجدير بالذكر أن القطاع الخاص له وجوده بالفعل فى السياسة التعليمية فى مصر وذلك على مستوى التعليم ما قبل الجامعى وعلى مستوى المعاهد العليا الخاصة، وهذا اتجاه يهتم به وزير التعليم العالى فى مصر وتعد الدراسة الحالية واحدة من الدعائم التى تقوم عليها اتجاه وزارة التعليم العالى للاعتماد على القطاع الخاص ورجال الاستثمار فى دعم التعليم.

---

(١) أمانى قنديل، القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩.

وقرر أغلب أفراد العينة على قدرة القطاع الخاص بما يتوفر لديه من إمكانات مادية مسايرة كل تطور فى العملية التعليمية فى البلاد المتقدمة (٠.٩١) لأن هذا فى الغالب يحتاج إلى كم من المخصصات والتقنيات العالية والتى لا تتوفر لدى المدارس الحكومية بأعدادها الكبيرة، ولكن فى الغالب يستطيع القطاع الخاص ملاحقة الدول المتقدمة بخطط مدروسة، فمركزية إتخاذ القرار تساعد على سرعة التنفيذ وتحويل الخطط التعليمية إلى واقع ملموس ويمكن للقطاع الخاص بنظرته العملية أن يقدم التخصصات الجديدة التى يحتاجها سوق العمل (٠.٩٢) وذلك من خلال المعاهد العليا والجامعات الخاصة والتى تستقطب أنظار الفئات القادرة على دفع مصروفاتها الباهظة.

وعلى هذا توجز المؤلفة بعض مظاهر أزمة تمويل التعليم وأثرها على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فيما يلى:

١- النقص فى المخصصات المالية والمستلزمات اللازمة للعملية التعليمية.
٢- إرتفاع كثافة الفصول وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين سنوياً.
٣- عدم كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية المتاحة.
٤- نقص المبانى وسوء حالة الكثير منها.

أما الأسباب التى تدعو لمشاركة القطاع الخاص فى العملية التعليمية فهى:

١- قدرة القطاع الخاص على تبنى التعليم ذى التقنيات التكنولوجية الحديثة.
٢- يتحمل القطاع الخاص مع الحكومة جزءاً من مسئولية التعليم.
٣- توفير المخصصات المالية لتقديم الخدمات التعليمية الأفضل.
٤- قدرة القطاع الخاص على مسايرة كل تطور فى العملية التعليمية فى البلاد المتقدمة
٥- تمكن القطاع الخاص من تقديم التخصصات الجديدة التى يحتاجها سوق العمل.

المحـور الرابـع : التفـاوت فى توزيـع الـدخل بـين طبقـات المجتمـع وتحقيـق تكـافؤ الفـرص التعليمية فى مصر:

جدول (١٦)

التفاوت فى توزيع الدخل وأثره على تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر العينة

م	العبارة	الدرجة
٥٨	ضعف قدرة محدودى الدخل على الانفاق على التعليم.	٠.٩٠
٦١	وجود التعليم الحكومى بجانب الخاص يعبر عن إزدواجية جديدة فى التعليم المصرى.	٠.٨٩
٥٩	توقف كثير من الطلاب عن مواصلة التعليم لانخفاض دخل الأسرة.	٠.٨٨
٦٠	يميل أبناء غير القادرين لاختيار التعليم الأقل نفقة لأسباب اقتصادية.	٠.٨٥
٥٧	سهولة احتفاظ أبناء ذى الدخل المرتفع بالفرصة التعليمية التى يلتحقون بها.	٠.٧٦

ويتضـح مـن الجـدول السـابق ضـعف قـدرة محـدودى الـدخل الانفـاق علـى التعلـيم (٠.٩٠) حيث إنه فى ظل قوانين الخصخصة والتى يترتب عليها تحقيق دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية يحدث أن يتحمل أولياء الأمور قدراً من نفقات تعليم أبناءهم برغم صعوبة تحمل هذا القدر نظراً للأعباء المالية الثقيلة التى يتحملها الأفراد فى ظل قوانين الإصلاح الاقتصادى، وقد سبق الإشارة إلى ذلك فى الإطار النظرى للدراسة ، ويترتب على ذلك توقف كثير من الطلاب عن مواصلة التعليم لانخفاض دخل الأسرة (٠.٨٨) فمن الطبيعى أن تواجه عديد من الطلاب صعوبة الاستمرار فى التعليم لعدم القدرة على

الانفاق فى ظل انخفاض الدعم للتعليم وبالتالى تصبح القدرة على مواصلة التعليم القدرة المادية ومستوى دخل الأسرة الأمر الذى يهدد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الدولة.

ويلعب انخفاض مستوى دخل الأسرة دوراً فى تحديد نوعية التعليم، حيث يميل أبناء غير القادرين لاختيار التعليم الفنى لأسباب اقتصادية (٠,٨٥) حيث يقبل البعض على التعليم الأقل نفقة والذى غالباً ما يقف عند مرحلة الشهادة الثانوية الفنية على عكس اختيار التعليم الثانوى العام الذى يستلزم مرحلة التعليم الجامعى، ويترتب على ذلك سهولة احتفاظ أبناء ذوى الدخل المرتفع بالفرصة التعليمية التى يلتحقون بها (٠.٧٦) حيث أنهم القادرون على الانفاق على التعليم وعلى تحمل تكاليف التعليم غير المباشرة التى تزداد عاماً بعد الآخر.

وعلى ذلك فإن التفاوت فى الدخول يؤدى إلى تفاوت نوعية االتعليم التى يلتحق بها الطلاب، فأصحاب الدخول المرتفعة سوف يلحقون أبناءهم بالتعليم الخاص، أما محدودى الدخل فسوف يقبلون على التعليم الحكومى، مما يؤدى إلى تكوين ازدواجية جديدة فى التعليم بين الحكومى والخاص (٠.٨٩).

وتلتقى هذه النتائج مع ما جاءت بها دراسة منى البرادعى[1] فى أن سياسة الإصلاح الاقتصادى سوف تؤثر على التعليم كالآتى مع تخفيف دعم الحكومات للخدمات ومنها التعليم وزيادة تكلفة المستلزمات التعليمية قد يترتب على ذلك زيادة رسوم الخدمة

(١) منى مصطفى البرادعى، تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر،بحث مقدم إلى الندوة التى ينظمها مركز دراسات وبحو الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥،ص٦.

التعليمية وانخفاض نوعية الخدمة المقدمة مما يسبب تضرر الفقراء الذين لايستطيعون تحمل نفقات تعليم أبناءهم وبالتالى يؤدى إلى مزيد من التسرب.

وتوجز الدراسة الاثار المترتبة على التفاوت فى توزيع الدخل فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وهى كالتالى:

١- ضعف قدرة محدودى الدخل على الانفاق على التعليم.

٢- توقف كثير من الطلاب عن مواصلة التعليم لانخفاض دخل الأسرة.

٣- يميل أبناء غير القادرين لاختيار التعليم الفنى لأسباب اقتصادية.

٤- اقتصار التعليم على أبناء ذوى الدخل المرتفع.

٥- تكوين ازدواجية جديدة فى التعليم بين الحكومى والخاص.

المحور الخامس: عدم وضوح فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية لدى القائمين على العملية التعليمية:

أ - إنحسار المجانية وتراجعها:

يتناول هذا المحور الفرعى مؤشرات تراجع المجانية والخلل التى حدث بها فى العقود الأخيرة مما جعل البعض يحذر من تراجع المجانية وانحسار معناها من المنظور الكمى، ويبين الجدول التالى أراء عينة الدراسة حول عبارات هذا المحور.

جدول (١٧)

واقع المجانية وتراجعها عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	الدرجة
٦٢	تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية التى تؤدى إلى تحميل الأسرة تكاليف التعليم مرتين.	٠.٩٤
٦٣	زيادة مصروفات التعليم التى تثقل كاهل الأسرة فى جميع مراحل التعليم.	٠.٨٧
٦٥	إنخفاض مستوى الخدمة التعليمية فى المدارس الحكومية عنها فى المدارس الخاصة.	٠.٨٧
٦٤	تناقص الانفاق الحكومى على التعليم خاصة فى المناطق النائية.	٠.٨٥

جاء فى مقدمة واقع المجانية تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية التى تؤدى إلى دفع تكاليف التعليم مرتين أو أكثر من قبل الأسرة (٠.٦٤) وتلك الظاهرة أصبحت واقعاً يفرض نفسه على الساحة التعليمية فهى تؤدى إلى دفع تكاليف التعليم مضاعفة فى المساهمة فى تمويل الخدمة المدرسية ومرة فى صورة دروس خصوصية مما يهدد تحقيق المجانية بالصورة التى نص عليها الدستور، وينعكس ذلك بشكل مباشر فى صعوبة تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وكذلك فإن المصروفات التعليمية الباهظة التى تثقل كاهل الأسرة فى جميع مراحل التعليم (٠.٨٧) والتى تعانى منها جميع الأسر والتى تؤدى إلى تهميش المجانية فيغيب المعنى الحقيقى لها ولا يبقى إلاَّ الإسم، وفى الوقت نفسه تحرص الدولة والوزارة على رفع شعار المجانية مع أن أكثر من مؤشر يثبت تراجع هذا المبدأ وأن المجانية أصبحت لفظاً فارغ المضمون خاصة فيما يتعلق بمكانة أبناء غير القادرين.

وتهدد تكاليف التعليم تحقيق مجانية التعليم (٠,٨٧) بمعنى أن فرص التعليم الجيدة أو الاستفادة من الفرص المتاحة أصبحت وقفاً على القادرين مادياً وبالإضافة إلى ما سبق ما تتعرض له المناطق النائية من قصور في الانفاق على التعليم في المناطق النائية (٠,٨٥) فليس هناك وجه مقارنة بين ما ينفق في المحافظات الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وباقي المحافظات وبين الريف والحضر، فالمناطق النائية تعاني من قصور في كم الخدمات التعليمية المقدمة بها.

ونرى إنه يجب أن تنظر الوزارة إلى تلك المناطق نظرة مساواة وذلك عند إعدادها للخطط التعليمية بحيث تنال نفس الموارد المالية حتى تظهر المدارس الريفية على شاكلة المدارس في الحضر.

وقد أكدت الدراسات تراجع المجانية عن أداء دورها ومن هذه الدراسات دراسة عبد الرؤوف الضبع (١٩٩٥)[1] والتي انتهت إلى الآتي:

- وجود نظام تعليمي آخر غير النظام التعليمي الرسمي يتمثل فيما اصطلح عليه الدروس الخاصة ومن ثم فمن يستطيع دفع تكاليف نظام التعليم غير الرسمي يكون بوسعه إحراز النجاح.

وأكدت أيضاً دراسة محمد حافظ (١٩٨٧)[2] حيث بينت صعوبة تحقيق مجانية التعليم في ضوء ضآلة الامكانات المادية المتاحة وقد يدفع أولياء الأمور لاستكمال النقص بالدروس الخصوصية على نفقتهم وهذا ما يتعارض مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

---

(١) عبد الرؤوف احمد محمد الضبع، التعليم والحراك الاجتماعي، مجلة التنمية والتخطيط العدد (٢)، المجلد (٣) ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) محمد حافظ مجانية التعليم، مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمي في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ١٩.

ومما سبق يمكن إيجاز أهم مظاهر إنحسار المجانية التى تؤثر سلباً فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية كالتالى:

١- تفش ظاهرة الدروس الخصوصية وما ترتبط به من ضغوط مالية على أبناء غير القادرين.

٢- تهدد تكاليف التعليم الإضافية تحقيق مجانية التعليم.

٣- قلة الانفاق الحكومى على التعليم فى المناطق النائية.

ب- مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لدى القائمين على التعليم فى مصر

جدول (١٨)

مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لدى القائمين على التعليم فى مصر

م	العبارة	الدرجة
٦٦	أن يجد الفرد الفرصة التعليمية التى تناسب قدراته.	٠.٨٣
٦٨	إتاحة الفرصة لذوى القدرات المتكافئة فى التحصيل للتمتع بنفس الفرصة التعليمية.	٠.٧٩
٦٩	حصول الأفراد فى المناطق المختلفة على نصيب متكافئ عن الخدمات التعليمية.	٠.٧٨
٦٧	أن ينال الفرد الفرصة التعليمية التى تناسب إمكاناته المادية.	٠.٧٧
٧٠	قبول جميع الأطفال فى سن التعليم فى كافة المناطق وبنسب متوازية وألا يعوق حصول الفرد على حقه من التعليم أسباب مادية أو اجتماعية.	٠.٧٧
٧١	إهمال جودة التعليم أمام زيادة معدلات القبول	٠.٧٢

جاء فى مقدمة عناصر مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية "أن يجد الفرد الفرصة التى تناسب قدراته العقلية" (٠.٨٣) وذلك حتى يكون هناك تناسب بين الفرصة والقدرات وبذلك تكون القدرات هى المحدد للفرصة التى ينالها الفرد.

ومن هذه العناصر "إتاحة الفرصة لذوى القدرات المتكافئة فى التحصيل للتمتع بنفس الفرصة التعليمية" (٠.٧٩) وهذا التعريف مكمل للتعريف السابق حيث تمنح الفرصة لأصحاب القدرات المتكافئة بنفس القدر من غير تماين. فالتمتع بنفس الفرصة أساسه ومرجعه التشابه فى التحصيل وليس إنتماءات طبقية ولا قدرات مادية.

أما التعريف "حصول الأفراد فى المناطق المختلفة على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية (٠.٧٨) فيعنى تكافؤ الفرص التعليمية أن تتساوى الخدمات التى يحصل عليها الأفراد فى جميع المناطق خاصة فى الريف والمناطق النائية والتى هى فى الغالب محرومة من العديد من المميزات التى تتمتع بها المناطق الحضرية حيث أن هناك عديد من المناطق فى الريف ليس بها أية مدارس مما يؤدى إلى إخلال مفهوم التكافؤ.

أما مفهوم "أن ينال الفرد الفرصة التعليمية التى تناسب إمكاناته المادية (٠.٧٧) فقد نال قبولاً واضحاً حيث إن القائمين على التعليم يرون أن تكافؤ الفرص التعليمية ليس إلاَّ رعاية مادية للمتعلمين.

أما بالنسبة لمفهوم "قبول جميع الأطفال فى سن التعليم فى كافة المناطق بنسب متوازنة (٠.٧٧) فهذا المفهوم هو اقرب المفاهيم إلى الواقع فيقتصر مفهوم تكافؤ الفرص على زيادة نسبة الاستيعاب سنوياً. أو إنه يتبلور ذلك المفهوم فى المعنى الكمى مع الإهمال للمعنى الكيفى الذى يسهم فى جودة العملية التعليمية.

ومن المفاهيم التى أقر أفراد عينة الدراسة أهميتها "إهمال جودة التعليم أمام زيادة معدلات القبول" (٠.٧٢) ونرى أن الزيادة فى معدلات القبول لايقابلها إهتمام بكيف العملية التعليمية حيث لايتم تقديم تعليم على درجة من الجودة فى مدخلاته ومخرجاته ولكن محور الإهتمام مازال مركزه زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم سنوياً، وقد يكون هذا المفهوم من المفاهيم التى تعبر عن تكافؤ الفرص التعليمية لدى البعض اليوم ولكن لم توضحه الدراسة إما لعدم وضوح ذلك التعريف أو لترددهم فعلاً فى تقدير ذلك المفهوم.

جـ- عدم الاتساق بين الفكر النظرى والتطبيقى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

يتناول هذا المحور الفرعى مظاهر الاتساق بين مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية على المستوى النظرى المأمول وبين تطبيقه وذلك ما يوضحه الجدول التالى حسب أفراد عينة الدراسة.

جدول (١٩)

تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر على المستوى التطبيقى

من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	الدرجة
٧٢	قصور النظام التعليمى عن الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالزام.	٠.٩٢
٧٤	ظهور التسرب فى المراحل التعليمية لضعف الحالة الاقتصادية للأسرة.	٠.٩٢
٧٧	يشير نظام التعليم فى مصر إلى وجود ثنائية بل ثلاثية فى التعليم من تعليم مدنى ودينى وتعليم خاص ومدارس لغات وتعليم حكومى بمصروفات.	٠.٨٩
٧٣	التفاوت الشديد فى توزيع الفرص التعليمية بين الريف والحضر.	٠.٨٨
٧٦	جودة التعليم فى المداس الخاصة مقابل تدنية فى بعض المدارس الحكومية.	٠.٨٤

جاء فى مقدمة مظاهر تكافؤ الفرص التعليمية "قصور النظام التعليمى عن الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالزام" (٩٢٠) فبالرغم من جهود الدولة لزيادة نسبة الاستيعاب إلاَّ أن هذا لايمنع من تواجد عديد من الأطفال الذين هم فى سن الالزام ولم تسنح لهم الفرصة بالالتحاق مما يزيد من معدلات الأمية بدلاً من تقلصها، ومن الظواهر ظاهرة التسرب فى المراحل التعليمية لضعف الحالة الاقتصادية للأسرة (٩٢٠) فمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وتطبيقه لايضع فى اعتباره الظروف الاجتماعية خارج نطاق العملية التعليمية، فالتفاوت فى بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدى إلى تفاوت فى نتائج التعليم، وبالتالى ترتفع نسبة الرسوب والتسرب لدى الأسرة محدودة الدخل عن الأسرة ذات الدخل المرتفع، وكذلك هناك "تفاوت شديد فى توزيع الفرصة التعليمية بين الريف والحضر" (٨٨٠) فهناك العديد من المناطق الريفية التى لايوجد بها مدارس، فالمدن عادة يتركز بها الأنشطة الانتاجية والخدمية وإن وجدت مدارس فأغلبها تعانى من انخفاض الجودة ولا يوجد بها تسهيلات علمية كافية.

وكذلك من مظاهر عدم الاتساق لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بين النظرية والتطبيق جودة التعليم فى المدارس الخاصة وتدنيه فى بعض المدارس الحكومية" (٨٤٠) حيث أن القطاع الخاص يقدم أكثر الفرص التعليمية جودة من حيث الكيف وذلك لما يتوفر لديه من مصادر للتمويل الخاص والناتج من دفع أولياء الأمور تكلفة الفرصة التعليمية التى يحصل عليها أبناؤهم فى مقابل الحصول على فرصة تعليمية متميزة فى الوقت الذى تعانى أغلب المدارس الحكومية من أنخفاض الجودة وذلك لقلة الامكانات البشرية والمادية بها.

وقد وافق أغلب أفراد العينة على إنه "يشير نظام التعليم فى مصر إلى وجود ثنائية بل ثلاثية فى التعليم من تعليم مدنى وتعليم دينى وخاص ولغات وحكومى وتعليم بمصروفات" (٠.٨٩)، فالتعددية فى نظام التعليم فى مصر تتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث أن التنوع للمدارس بالمجتمع الواحد يكون دليلاً على التمايز وعدم المساواة فاختلاف فرص الالتحاق بنوعيات معينة من المدارس ترجع للخلفية الاجتماعية التى ينتمون اليها.

وقد أكدت ذلك دراسة طلعت عبد الحميد (١٩٩١) والتى انتهت إلى[1]:

١- ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الأساسى.

٢- بالرغم من أن مرحلة التعليم الأساسى الزامية وبالمجان وفق المواثيق الدولية والدستور المصرى ومع ذلك نجد أن نسبة القيد لمن هم فى هذه المرحلة لم تصل إلى حد الاستيعاب الكامل.

٣- وجود فروق فى بعض مدارس اللغات الحكومية والمدارس الرسمية وبين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية وبين بعض المدارس فى بعض قرى الريف عن مدارس المدينة.

كما بينت دراسة سليمان نسيم (١٩٩٢) أن هناك تباعد بين نص تكافؤ الفرص التعليمية والمضمون[2].

وبذلك تكون هناك العديد من الدلائل التى تؤكد أن الواقع الفعلى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يفتقر العديد من المقومات الأساسية بظهور العديد من الانجازات فى السياسة

(١) طلعت عبد الحميد، حق التعليم فى مصر، مجلة التربية المعاصرة، العدد السابع عشر، السنة الثامنة،ابريل ١٩٩١ ص١٩

(٢) سليمان نسيم وآخرون، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر، بحث مقدم إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٣

التعليمية، فهناك تباعد بين الفكر النظرى والتطبيقى لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية والذى مازال بعيداً عن المساواه.

ومما سبق يمكن إيجاز أهم مظاهر التناقض بين نص مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ومظاهر تطبيقية فيما يلى:

١- قصور النظام عن الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالزام.

٢- التفاوت الشديد فى توزيع الفرص التعليمية بين الريف والحضر.

٣- ظاهرة التسرب فى المراحل التعليمية لضعف الحالة الاقتصادية للأسرة.

٤- جودة التعليم فى المدارس الخاصة وتدنية فى بعض المدارس الحكومية.

٥- يشير نظام التعليم فى مصر إلى وجود ثنائية بل ثلاثية فى التعليم من تعليم مدنى وتعليم دينى وخاص ولغات وحكومى وتعليم بمصروفات.

وبينت الدراسة أن هناك بعض العبارات التى لاتعبر عن تباين فى تكافؤ الفرص التعليمية بين الجانب النظرى والجانب التطبيقى فى مصر وهذه العبارات هى "عدم وجود مساواة فى توزيع الخدمات التعليمية بين جميع المدارس الحكومية فى الأبنية المدرسية والأجهزة والأدوات وغيرها"، وقد يرجع ذلك إلى أنهم يرون أن أغلب المدارس الحكومية تتساوى فيما بينها من الأبنية المدرسية والأجهزة والأدوات كما أن معظمها يعانى من نفس أوجه القصور والنقص فى المخصصات فجميعها على نفس الشاكلة.

د - إعادة النظر فى المجانية برترشيدها،

يلقى هذا المحور الضوء حول ترشيد المجانية بغرض تبين ضرورة إعادة النظر فيها وفيما يلى استجابات أفراد العينة تجاه عبارات هذا المحور.

جدول (٢٠)

إعادة النظر فى المجانية بترشيدها من وجهة نظر العينة

م	العبارة	الدرجة
٨٧	البحث عن مصادر أخرى للتمويل الحكومى.	٠.٩٤
٨٦	مساهمة رجال الأعمال بهبات ومنح لتخفيف عبء المجانية على الدولة.	٠.٩٠
٨٢	يؤدى الطالب المصروفات التى تقررها الوزارة فى حالة رسوبه أكثر من سنة.	٠.٨٩
٨٥	تتحمل الهيئات غير الحكومية نفقات تعليم الطلاب غير القادرين.	٠.٨٤
٨٣	يتمتع الطالب الجامعى بالمجانية الكاملة خلال أربع سنوات دراسية فقط.	٠.٨١
٧٨	تقيد فرصة إعادة القيد لأكثر من عام دراسى واحد.	٠.٧٧
٨٩	تحمل البنوك نفقات تعليم الطلاب غير القادرين فى إطار عقد متفق عليه بين الطرفين.	٠.٧٧
٧٦	إعادة النظر فى مبدأ توزيع الكتب المدرسية بالمجان للقادرين.	٠.٧٦
٨١	يحتفظ التلميذ بحق المجانية الكاملة خلال السنوات التسع الأولى.	٠.٧٥
٧٩	إعادة القيد تكون بمصروفات للقادرين فقط لمدة عام دراسى واحد.	٠.٧٢
٨٤	أن تقتصر المجانية الكاملة على التعليم الأساسى وما فوق ذلك يكون بمصروفات.	٠.٦٦

جاء فى مقدمة وسائل ترشيد المجانية عدم ترك الباب مفتوحاً لاعادة القيد أكثر من عام دراسى واحد (٠.٧٧) فترك الباب مفتوحاً جعل هناك تراخى فى أداء الطالب لواجبه طالما أن الفرصة سانحة لاعادة القيد أكثر من عام مجاناً فأسئ إستخدام هذا الحق لذا يجب ترشيده لعام دراسى واحد. فيؤدى الطالب المصروفات التى تقررها الوزارة فى حالة رسوبه أكثر من سنة (٠.٨٦) وذلك حتى لايستغل الطالب حقه فى إعادة العام

الدراسى مجاناً بالاهمال والتقصر وهو غافل كم يكلف الدولة إعادته للعام الدراسى فليتمتع بهذا الحق عام واحد ومن بعد ذلك يدفع المصروفات.

وكذلك يجب ترشيد مجانية التعليم الجامعى بأن يتمتع الطالب الجامعى بالمجانية الكاملة خلال الأربع سنوات دراسية فقط (٠.٨١) فيتم قصر المجانية على الأربع سنوات بالنسبة للكليات ذوات الأربع وأكثر من ذلك يكون بمصروفات فإعطاء الفرصة للإعادة بالجامعات دون ترشيد أدى إلى استمرار بعض الطلاب سنوات طويلة بالجامعات متمتعاً بالمجانية وبأماكن يشغلها جدير بها طلاب جدد ولذلك ينبغى تقيد فرصة منح المجانية للراسب مرة واحدة أو مرتين طوال سنوات الدراسة لأسباب قهرية.

وكذلك بالنسبة للكتب المدرسية التى تكلف الدولة ملايين الجنيهات فلابد من ترشيدها فعلى الأقل يتم دفع تكلفة الكتب من القادرين مادياً، وحتى ينال الكتاب المدرسى الإهتمام من جانب الطلاب بدلاً من إهماله والإهتمام بالكتب الخارجية التى تكلفه الكثير، لذا يجب "إعادة النظر فى مبدأ توزيع الكتب المدرسية بالمجان للقادرين" (٠.٧٦) ويتم استغلال التكلفة فى تحسين نوعية الكتاب من حيث الأغلفة ووسائل الايضاح.

ونرى أن كل الظروف والعوامل التى تمر بها المجانية تدعو للترشيد حتى تم تعليق العديد من المشكلات والظواهر التعليمية على أنها نتاج لتطبيق المجانية مثل الدروس الخصوصية ومدارس اللغات وانحدار مستوى التعليم، فكانت المجانية بمثابة كبش الفداء للمشكلات التى يعانى منها التعليم، والقضية تتبلور فى أن مجانية التعليم لم يواكبها إمكانات فى نظام التعليم مما أدى إلى تدهور مستوى الخريجين.

لذا أجمعت عينة الدراسة على ترشيد المجانية من خلال تقليل الفاقد فى الموارد المالية من الرسوب ويتحمل الطالب القادر تكاليف تعليمية ويدفع رسوم الكتب المدرسية فهناك فئات قادرة وذات دخول مرتفعة وتسمح ظروفها بتحمل تكاليف تعليم أبنائها.

وهناك هيئات غير حكومية يمكنها المساهمة بشكل وآخر فى العملية التعليمية لرفع مستوى التعليم والتخفيف عن كاهل الدولة حتى يمكن تغطية العجز فى ميزانية التعليم لذلك يجب أن تتحمل الهيئات غير الحكومية نفقة تعليم الطلاب غير القادرين (٠.٨٤) سواء كانت هيئات خاصة أو أفراد وذلك من أجل نهضة التعليم فى مصر وتقديمه بالصورة المنشودة.

وجدير بالذكر مساهمة رجال الأعمال بهبات ومنح لتخفيف عبء المجانية على الدولة (٠.٩) وتتعدد صور المساهمة إما عن طريق بناء المدارس أو التبرع بهبات متمثلة فى الأجهزة والمخصصات التعليمية أو ترميم وصيانة المرافق فى بعض المدارس التى تعانى من سوء المرافق بها.

وكذلك الدراسة عن مصادر أخرى للتمويل الحكومى (٠.٩٤) فأغلب مشاكل التعليم نجمت عن نقص التمويل فلم تستطع الدولة وحدها القيام بأعباء تمويل التعليم. فيمكن مجابهة تلك المشكلة بتنوع مصادر التمويل بحيث تظل الدولة هى الضلع الرئيسى فى التمويل ولكن يتم مساعدتها بأن تشاركها مصادر أخرى من جهات غير رسمية متمثلة فى هيئات خاصة أو أفراد.

ومن وسائل ترشيد المجانية أن تتولى البنوك نفقة تعليم الطلاب غير القادرين فى إطار عقد متفق عليه بين الطرفين (٠.٧٧) حيث يتم إبرام عقد رسمى بين البنوك والطلاب غير القادرين بتحمل البنك نفقات تعليم الطلاب غير القادرين طوال سنوات

الدراسة على أن يتم السداد بعد التخرج والعمل وذلك فى إطار عقد يتفق على بنوده كلا من الطرفين، وذلك يعتبر مساهمة من البنوك لاحتواء موقف الطلاب غير القادرين على دفع نفقات تعليمهم بدلاً من أن تتحمله الدولة.

ومن وسائل الترشيد التى أقر أفراد عينة الدراسة بأهميتها فى ترشيد مجانية التعليم إعادة القيد تكون بمصروفات للقادرين فقط لمدة عام دراسى واحد (٠.٧٢) ويحتفظ التلميذ بحق المجانية الكاملة خلال السنوات التسع فقط (٠.٧٥) وأن تقتصر المجانية الكاملة على مرحلة التعليم الأساسى وما فوق ذلك يكون بمصروفات (٠.٦٦) وكلها وسائل قد يكون لها دور فى ترشيد مجانية التعليم ولكن لم توضحه الدراسة إما لعدم وضوح أسئلة الاستبيان أو لترددهم فى تقدير دور تلك الوسائل فى ترشيد مجانية التعليم.

فلم يستطع أغلب عينة الدراسة الموافقة على أن تقف المجانية عند مرحلة التعليم الأساسى وتكون مرحلة التعليم الثانوى والجامعى بمصروفات مع إستثناء غير القادرين والمتفوقين.

وأكدت الدراسات ضرورة ترشيد مجانية التعليم ومنها دراسة فارعة محمد[1] ومن وسائل الترشيد المقترحة:

١- يجب أن يكون التعليم بمقابل عادل لجميع القادرين ومجانى لغير القادرين والمتفوقين.

٢- أن يكون التعليم الأساسى هو المجانى للجميع ولكن ما يلى ذلك من مراحل تعليمية أخرى فهو مدفوع الأجر حسب التكلفة الفعلية لأبناء القادرين ومجانى لأبناء غير القادرين.

(١) فارعة محمد حسن، مجانية أو لامجانية، مجلة التربية المعاصرة، العدد الخامس والسادس،١٩٨٧،١٩٨٦، ص٤.

أما دراسة محمد صديق(١٩٨٥)[1] فقد انتهت إلى عديد من الوسائل لترشيد مجانية التعليم الجامعي:

١- توفير مصادر التمويل بمشاركة المواطنين مع الدولة فى جميع المصادر اللازمة والتى تعتبر عصب أى عملية تعليمية.

٢- ارتفاع مستوى الدخول عند قطاع كبير من أولياء الأمور جعلهم قادرين على المشاركة مع الدولة فى تغطية العجز فى الميزانية المخصصة للجامعات فيدفع القادرون مصاريف تعليمهم عن طريق الهبات والمنح من الهيئات والأفراد التى يمكن أن تسهم فى سد احتياجات الجامعة.

ومما سبق يمكن إيجاز أهم وسائل ترشيد مجانية التعليم والتى تحمى تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر كالتالى:

١- عدم ترك الباب مفتوحاً لاعادة القيد أكثر من عام دراسى واحد.

٢- إعادة النظر فى مبدأ توزيع الكتب المدرسية بالمجان للقادرين.

٣- يؤدى الطالب المصروفات التى تقررها الوزارة فى حالة رسوبه أكثر من سنة.

٤- يتمتع الطالب الجامعى بالمجانية الكاملة خلال أربع سنوات دراسية فقط للجامعات ذوات الأربع.

٥- تتحمل الهيئات غير الحكومية نفقة تعليم الطلاب غير القادرين.

٦- مساهمة رجال الأعمال لهبات ومنح لتخفيف عبء المجانية على الدولة.

٧- الدراسة عن مصادر أخرى للتمويل.

---

(١) محمد صديق حمادة، مجانية التعليم الجامعى بين الالغاء والترشيد، مجلة البحوث التربوية، العدد الخامس، ١٩٨٥ ص١٢.

٨- تحمل البنوك نفقات تعليم الطلاب غير القادرين فى إطار عقد متفق عليه بين الطرفين.

وفى ضوء العرض السابق، يتضح حجم المعوقات التى تواجه تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر من منظور اقتصادى، وفى ضوء التغيرات الاقتصادية التى تبناها المجتمع المصرى فى الربع الأخير من القرن، والأمر يتطلب جهوداً جادة للتغلب على هذه الصعوبات على المستويات القومية والمحلية والفردية،وهذا ما يشير إليه الدراسة فى التوصيات.

المصادر والمراجع

الرسائل العلمية

١- أحمد محمود عبد المطلب، "تكافؤ الفرص فى التعليم العالى"، رسالة دكتوراه،غير منشورة،كلية التربية،جامعة أسيوط، ١٩٨٢.

٢- حمدى حسن عبد الحميد، "مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للتعليم الجامعى المصرى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٨٢.

٣- دينا إبراهيم أحمد جمال الدين، "دور التعليم فى التمايز الاجتماعى فى مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

٤- رمضان عيد، "دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المرحلة الثانوية فى مصر وانجلترا والهند". رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

٥- سامية السعيد بغاغو، "سياسة القبول بالجامعات ومدى تحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، دراسة ميدانية:، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٨٥.

٦- سامية سعيد إمام، "دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤-١٩٨٠"، رسالة ماجستير منشورة بعنوان من يملك مصر، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

٧- سعوى عبد الظاهر سيد، "سياسة القبول بالمرحلة الثانوية فى مصر واثرها على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية"، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٨٣.

٨- سلامة صابر محمد العطار، "التعليم الغير نظامى فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى فى ج.م.ع"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.

٩- سهير صلاح الدين محمد ابراهيم، "الاثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر، دراسة نظرية وميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٩.

١٠- عبد التواب عبد اللاه عبد التواب، "تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الثانوى فى ج.م.ع وتأثره بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٧٨.

١١- عبد العظيم عبد السلام إبراهيم على، "تكافؤ الفرص التعليمية فى مراحل التعليم الأساسى فى مصر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ١٩٨٨.

١٢- محمد سيد حافظ، "العلاقة بين التفوق الدراسى والتمايزات الاجتماعية (دراسة ميدانية فى قرية مصرية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

١٣- محمد على أحمد سلامة، "الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى وأثاره الاجتماعية على الأسرة، دراسة ميدانية فى بورسعيد"،

رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب. جامعة سوهاج، ١٩٩٠.

المؤتمرات

١- أحمد ربيع عبد الحميد خلف الله، "السياسات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المحلية فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠"، دراسة منشورة، مؤتمر السياسات التعليمية فى الوطن العربى، المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالإشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، ١٩٩٢.

٢- أحمد كمال عاشور، دور مدارس اللغات فى مصر (نظرة تحليلية)، بحث مقدم إلى مؤتمر نحو مشروع حضارى تربوى الذى تقيمه الرابطة بمناسبة العيد الخمسين لانشاء كلية التربية، جامعة عين شمس، فى الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧.

٣- أعمال مؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر من ٢-٥ أبريل ١٩٨٤، مجلة التربية المعاصرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، العدد ١٢، السنة ١٩٨٦.

٤- أمانى قنديل، التعليم وإشكالية العدالة الاجتماعية، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١

٥- ــــــــــ، التعليم وتحديات التسعينات، وعلى الدين هلال، وعبد المنعم سعيد، تحرير مصر وتحديات التسعينات، أعمال المؤتمر

السنوى الثالث للبحوث السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٦- جابر محمود طلبة، "التعليم فى مصر وإنشاء الجامعات الخاصة"، بحث مقدم للمؤتمر السنوى التاسع للتعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية من ٢٢-٢٣ ديسمبر، كلية التربية، جامعة المنصورة، الجزء الثانى، ١٩٩٢.

٧- جلال أمين، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى المصرى فى مصر، الانفتاح الاقتصادى والتبعية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع،بحوث ومناقشات،المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة، ١٩٧٨

٨- جودة عبد الخالق، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى فى ربع قرن، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث ومناقشات، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٧٨.

٩- ـــــــــــ، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر، ١٩٧١، ١٩٨٣، بحث مقدم فى مؤتمر مصر فى ربع قرن (٥٢-١٩٧٧)، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى، تحرير سعد الدين إبراهيم، بيروت، معهد الإنماء العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

١٠- ريهام عبد المعطى، الخصخصة والتحولات الاقتصادية فى مصر، بحث مقدم إلى الندوة التى ينظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية

والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥

١١- سعيد إسماعيل على، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لقضية ترشيد مجانية التعليم الجامعي، نحو مشروع تربوي حضاري لمصر في الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧، الجزء الأول، تربية عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧.

١٢- عبد الفتاح إبراهيم تركي، تكافؤ الفرص التعليمية، ورقة مقدمة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر في الفترة من ٢-٥ أبريل ١٩٨٤، مجلة التربية المعاصرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة، ١٩٨٦.

١٣- عبد الفتاح عبد الرحمن، نحو مفهوم صحيح للانفتاح كمنهج للتنمية في مصر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني من ١٤ - ١٦ أبريل، جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٩٨٢.

١٤- عبد المنعم محمد، نحو تحقيق الديمقراطية في المدرسة والمجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع رابطة التربية الحديثة، ابريل ١٩٨٤.

١٥- عصام الدين هلال، نحو مفهوم شامل لتكافؤ الفرص التعليمية في مصر، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر، القاهرة، رابطة التربية الحديثة بالإشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مارس ١٩٨٤

١٦- على السيد الشخيبى، تكافؤ الفرص التعليمية والسياسة التعليمية فى مصر، دراسة تحليلية نقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى للإحصاء والبحوث الاجتماعية والسكانية فى الفترة من ٢٨ مارس إلى ٣ أبريل، تربية عين شمس، ١٩٨٧.

١٧- على على عبد ربه ، مجانية التعليم المصرى بين الإبقاء والإلغاء مع استراتيجية مقترحة لترشيد اقتصاديات التعليم للأجيال القادمة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى الثالث عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية فى الفترة من ٢٦- ٣١ مارس ١٩٨٨.

١٨- عنتر لطفى محمد، تكافؤ الفرص التعليمية بين النظرية والتطبيق، أبحاث مؤتمر نحو مشروع حضارى لمصر، الجزء الثالث، القاهرة، تصدر عن رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٧.

١٩- محمد حافظ، مجانية التعليم، مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمى فى المجتمع المصرى، المؤتمر الثانى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية الجنائية والسكانية، مارس ١٩٨٧

٢٠- محمود عبد الفضيل، المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة، جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٢/٤/١٩٨٣.

٢١- مصطفى السعيد، الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات، نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين فى الفترة من ٢٦-٢٨

مارس، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤.

٢٢- منى مصطفى البرادعى، تأثير برنامج الإصلاح الإقتصادى على عدالة توزيع الفرصة التعليمية فى مصر، بحث مقدم لمؤتمر الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية، قسم الاقتصاد،كلية الاقتصاد العلوم السياسية،جامعة القاهرة فى ٢١-٢٣ ١٩٩٢

٢٣- ـــــــــــ، تأثير سياسة الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التعليم والصحة فى مصر، بحث مقدم إلى الندوة التى ينظمها مركز دراسات بحوث الدولة النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يونيو ١٩٩٥.

٢٤- هبة أحمد نصار، بعض الاثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، بحث مقدم لمؤتمر الإصلاح الاقتصادى وآثارة التوزيعية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

الكتب

١- أحمد إسماعيل حجى، نظام التعليم فى مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١.

٢- أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات التربية والتعليم، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٠.

٣- إيد جافورد وآخرون، تعلم لتكون، ترجمة حنفى بن عيسى، اليونسكو، الطبعة الثانية، ١٩٧٦.

٤- بير جوفينى، نحو تكافؤ الفرص فى التربية، ترجمة محمد إبراهيم زكى، القاهرة.

دار الفكر، سلسلة الألف كتاب، ١٩٦٣.

٥- جلال أمين، الانفتاح وتغريب المجتمع- محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، القاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢.

٦- جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثالث، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤.

٧- حازم الببلاوى، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٩.

٨- حامد عمار، فى بناء البشر، دراسات فى التغير الحضارى، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢.

٩- ————، فى تطوير القيم التربوية رأى آخر، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢.

١٠- حمدى على أحمد، مقدمة فى علم اجتماع التربية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

١١- ديو بولد. ب. فان دالين، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، ط٢، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩.

١٢- رمزى زكى، أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، القاهرة، مكتبة مدبلولى، د.ت.

١٣- ————، مشكلة التضخم فى مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

١٤- زينب محمد مزيد، دراسات فى التربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١.

١٥- سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨.

١٦- ————، الخبرة الدولية فى الخصخصة، القاهرة، دار العلم للطباعة، ١٩٩٤.

١٧- ـــــــــــ، النظرية الاقتصادية (الكتاب الأول مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢.

١٨- سامية سعيد إمام، من يملك مصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

١٩- سعيد إسماعيل على، دفتر أحوال التعليم فى مصر، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٩٩.

٢٠- سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلة فى البلاد العربية، القاهرة، صندوق النقد العربى، ١٩٨٨.

٢١- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١.

٢٢- سليمان حزين، مستقبل الثقافة فى مصر العربية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤.

٢٣- سيد إبراهيم الجيار، التربية ومشكلات المجتمع (مجموعة دراسات)، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٢.

٢٤- شريف دولار، قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤.

٢٥- شبل بدران، التربية والنظام السياسى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

ـــــــــــ، كما يكون المجتمع تكون التربية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

٢٦- عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة "دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

٢٧- عبد الغنى عبود، دراسة مقارنة لتاريخ التربية، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٨.

٢٨- عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، القاهرة، دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

٢٩- عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت.

٣٠- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

٣١- علية على فرج، التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٦.

٣٢- فؤاد عجمى، الانفتاح الاقتصادى جذوره واثره على الرفاهية "الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر"، تحرير جودة عبد الخالق، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٩٣.

٣٣- فؤاد مرسى،هذا الانفتاح الاقتصادى،القاهرة،دار الثقافة الجديدة،١٩٨٢.

٣٤- لطفى بركات أحمد، فى فلسفة التربية، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٦.

٣٥- محسن أحمد الخضيرى، الخاصخصة- منهج اقتصادى متكامل لادارة عمليات

التحـول إلى القطـاع الخـاص، القـاهرة، مكتبـة الأنجلـو المصرية، ١٩٩٣.

٣٦- محمـد صـالح الحنـاوى وأحمـد مـاهر، الخصخصـة بـين النظريـة والتطبيـق، الاسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٥.

٣٧- محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠.

٣٨- محمد لبيب النجيحى، التربيـة واصولها الثقافيةوالاجتماعيـة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.

٣٩- محمـود السيد سلطان، دراسـات فـى التربيـة والمجتمـع، القـاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

٤٠- محمـود عبد الفضيل، التوسـع فـى التعليم وأثـره على توزيـع الـدخل فـى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، جـودة عبـد الخـالق (محـرر)، الاقتصـاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

٤١- محمود مصبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

٤٢- محيا زيتون، "النمو الاقتصادى ونمطه" الانفتاح.. الجذور.. المصادر، المستقبل، المحرر جودة عبد الخالق، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢.

٤٣- مدحت حسنين، التخصصية السياسية العربية وشأنها ودواعيها والأهداف

المرجوة منها، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

٤٤- المعجم الوسيط، الجزء الثانى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.

٤٥- منصور حسين وكرم حبيب، التعليم فى خدمة المجتمع "التعليم والتغير الاجتماعي"، القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٧٧.

٤٦- منى قاسم، الاصلاح الاقتصادى فى مصر ودور البنود فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.

٤٧- نازلى صالح أحمد، حول التعليم الابتدائى ونظمه، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣.

٤٨- نجلاء عبد الحميد، أزمة التعليم فى مصر، "دراسة سوسيولوجية فى إدارة الأزمات الاجتماعية، القاهرة، المحروسة للنشر والمعلومات، ١٩٩٨.

٤٩- وهيب سمعان، دراسات فى التربية المقارنة، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٤.

الدوريات:

١- إبراهيم العيسوى، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، أبريل، ١٩٨٠.

٢- إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالى رقم ٣، القاهرة، مطبعة اخوان مورانتى، سبتمبر ١٩٨٤.

٣- إبراهيم عبد اللطيف، سياسة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، مجلة الادارة، العدد الأول، يوليو ١٩٩٢.

٤- إبراهيم ناصر وعبد الله الرشوان، مدى تحقيق ديمقراطية التعليم فى مدارس المرحلة الأساسية فى الأردن فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣، المجلة التربوية، جامعة المنصورة، العدد الثامن والعشرون، مايو ١٩٩٥.

٥- أبو بكر عابدين بدوى، "مجانية المدارس فى مصر"، التربية المعاصرة، العدد الخامس والسادس، ١٩٨٦- ١٩٨٧.

٦- أحمد الصفتى، "الأجور الانتاجية وميكانيكية الاقتصاد القومى تشخيص وعلاج برنامج عمل"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٢٧، السنة ٧٥، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، يوليو ١٩٨٤.

٧- أحمد حسين البرعى، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٢، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٦.

٨- أحمد صيداوى، تطور مفهوم التكافؤ فى الفرص التعليمية، مجلة الفكر العربى، العدد الرابع والعشرون، السنة الثالثة، بيروت: معهد الإنماء العربى، ديسمبر ١٩٨١.

٩- أحمد عبد العزيز الشرقاوى، مفهوم الانفتاح الاقتصادى، القاهرة، معهد التخطيط القومى، أكتوبر ١٩٧٦.

١٠- أحمد كمال عاشور، تكافؤ الفرص التعليمية (نظرة تحليلية مقارنة)، بحوث ودراسات تربوية، جامعة قطر، تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢.

١١- إسماعيل محمود دياب، العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى، سلسلة قضايا تربوية، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠.

١٢- أمانى قنديل، القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩.

١٣- أنجريد ايد، أفكار عن التحول الديمقراطى للتعليم فى أوربا، ترجمة حسين فوزى النجار، مستقبل التربية، تصدر عن مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، العدد الأول، ١٩٨٢.

١٤- بشير عبد العظيم البنا، البعد الاجتماعى وتصميم أداء شركات الانفتاح الاقتصادى فى ج.م.ع، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثالث، ١٩٨٤.

١٥- جمال على الدهشان، تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق فى عصور الازدهار الاسلامى،مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، السنة التاسعة، ١٩٩٣.

١٦- جميل ابراهيم، نظرة نقدية للثقافة المدرسية من زاوية تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة الفكر العربى، العدد الرابع والعشرون، بيروت، معهد الانماء العربى، ١٩٨١.

١٧- جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطور الانفتاح... الجذور، الحصاد.. المستقبل، سلسلة قضايا سياسية، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢.

١٨- جاند هيلاب. ج. فيلاك، تخصص التعليم العالى، مجلة التربية التعليمية ومستقبليات، المجلد (١)، العدد ٢، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١.

١٩- حسان محمد حسان، رأى فى الغاء مجانية التعليم، التربية المعاصرة، العدد الخامس والسدس، ١٩٨٦.

٢٠- حسن إسماعيل، الاتجاهات التربوية التعليمية، من واقع بيانات رؤساء الحكومات ووزراء التعليم فى المسح الاجتماعى الشامل ١٩٥٢-١٩٨٢، مجلة التعليم، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٢.

٢١- حلمى مراد، ندوة التعليم المجانى من حقوق الانسان، التربية المعاصرة، العدد الثامن، ديسمبر، ١٩٨٧.

٢٢- رابح راتب، مستقبل الخصخصة، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٤، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٦.

٢٣- رمزى زكى، الخصخصة والاصلاح الاقتصادى فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، ١٩٨٩.

٢٤- رمزى سلامة، الاقتصاد المصرى بعد سبع سنوات انفتاح، مجلة المال والتجارة، العدد ٢٠١، السنة الثامنة عشر، يوليو ١٩٨٦.

٢٥- زهدى الشامى، الخصخصة ومشكلات الانتقال فى السوق (التجربة الروسية)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، المجلد الثانى، يونيو ١٩٩٤.

٢٦- زينب حسن حسن، المجانية فى مصر هل دعمت أم خربت ديمقراطية التعليم، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد العاشر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

٢٧- سالم حسن على هيكل، تصور مقترح لاقامة تعليم مصرى عام وطنى موحد (دراسة تحليلية نقدية)، المجلة التربوية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد ٧٣، يوليو ١٩٩٧.

٢٨- سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الأهالى، العدد ٤، جريدة الأهالى، نوفمبر ١٩٨٤.

٢٩- ــــــــــ، مستقبل التعليم المصرى فى ظل الخصخصة، مجلة الدراسات التربوية، العدد العاشر، ١٩٨٨.

٣٠- ــــــــــ، التعليم المصرى بين القطاع العام والقطاع الخاص، مجلة الدراسات التربوية، الجزء ٤٥، ١٩٩٢.

٣١- ــــــــــ، لا لهذه الجامعة، مجلة الدراسات التربوية، المجلد الثامن، الجزء ٤٧، ١٩٩٣.

٣٢- سعيد إسماعيل على، التعليم والخصخصة، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٥، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٦.

٣٣- ــــــــــ، البعد الطبقى للتعليم فى مصر، مجلة سطور، أغسطس ١٩٩٨.

٣٤- سليمان نسيم وآخرون، تكافؤ الفرص والسياسة التعليمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١.

٣٥- السيد الخولى، نحو مشروع قومى للتنمية، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٤، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٦- السيد سلامة الخميس، الطلب الاجتماعى على التعليم بمدارس اللغات التجريبية، دراسة حالة، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد التاسع، يوليو ١٩٨٧.

٣٧- السيد عبد المولى، تصميم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٣، لسنة ١٩٧٤، القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٠٠، أبريل ١٩٨٥.

٣٨- شكرى عباس حلمى، "اتجاهات ومبادئ تطوير التعليم المصرى"، صحيفة التربية، القاهرة: رابطة خريجى معاهد كليات التربية، العدد الأول، السنة الثلاثون، فبراير ١٩٧٨.

٣٩- شبل بدران، التربية والتبعية فى مصر، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثالث، مايو ١٩٨٥.

٤٠- ــــــــــ، العلاقة بين النظام السياسى والسياسة التعليمية فى الفترة من ١٩٥٢، ١٩٨٩، مجلة التربية المعاصرة، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، عدد ٣ أكتوبر ١٩٨٩.

٤١- ــــــــــ، هواجس من طقس الوطن العربى، الخصخصة الإسلامية فى العملية التعليمية، مجلة التربية المعاصرة، العدد ٥٢١، السنة التاسعة، يوليو ١٩٩٢.

٤٢- ــــــــــ، صناعة العقل، العلاقة بين التربية والأيديولوجيا، كتاب الأهالى، رقم ٤٤، ١٩٩٣.

٤٣- صبرى أحمد أبو زيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية، القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٢٩٩، يناير ١٩٨٥.

٤٤- عبد الرؤوف أحمد محمد الضبع، التعليم والحراك الاجتماعى، مجلة التنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الثانى، ديسمبر ١٩٩٥.

٤٥- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، تحليل الاثار التنموية للخصخصة مع التطبيق على مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣٧، يوليو ١٩٩٤.

٤٦- عصام الدين هلال، التوأمة التعليمية والأمن القومى، مجلة التربية المعاصرة، العدد ٢١٤، ديسمبر ١٩٩٢.

٤٧- على السيد الشخيبى، تكافؤ الفرص التعليمية بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات التربوية، تصدر عن رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٥.

٤٨- على عبد العزيز سليمان، برنامج الخصخصة (قضايا التحول إلى اقتصاد السوق فى مصر، كراسة استراتيجية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة، ١٩٩٦.

٤٩- على على عبد ربه، تكاليف التعليم فى سنة الثانوية العامة وعلاقتها بتكافؤ فرص القبول بالتعليم الجامعى المصرى، مجلة التربية والتنمية، العدد ٣ ، السنة الثانية، مايو ١٩٩٣.

٥٠- على محمد حسن هويدى، التخصصية والدور الاجتماعى للمراجعة، مجلة البحوث التجارية، العدد الثانى، يوليو ١٩٩٠.

٥١- عنتر لطفي محمد، الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر، (دراسة نقدية)، مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع والثلاثون، السنة الثانية عشر، سبتمبر ١٩٩٥.

٥٢- ـــــــ، تحليل تاريخي لأسباب مجانية التعليم في مصر، مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع، يناير ١٩٨٨.

٥٣- عوض توفيق عوض، مجانية التعليم منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الآن (دراسة تقويمية)، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية، ١٩٨٤.

٥٤- عيون عبد القادر مطاوع، سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال مناقشات ممثلي الأمة في مجلس الشعب، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦.

٥٥- فارعة محمد حسن، مجانية أو لامجانية، مجلة التربية المعاصرة، العدد الخامس والسادس، ١٩٨٦، ١٩٨٧.

٥٦- فاطمة أحمد الشربيني، النمو الانفتاحي للتنمية للنموذج المصري، مجلة الوحدة، المملكة العربية المغربية، السنة الرابعة، العدد ٤٥، يونيو ١٩٨٨.

٥٧- فؤاد مرسي، الانفتاح الاقتصادي وقيم السبعينات، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٧٨، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٢.

٥٨- فيليب ج. البناتشي، التعليم العالي الخاص قضايا ومتغيرات من منظور مقارن، مستقبليات، العدد (٣) المجلد (٢٩)، ١٩٩٩.

٥٩- كريمة كريم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادى (١٩٩٢/٩١)، مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، السنة ٨٧، يناير ١٩٩٦، العدد ٤٤١.

٦٠- كمال نجيب، الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية، مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع والعشرون، السنة العاشرة، ديسمبر ١٩٩٣.

٦١- كمال نجيب، التعليم والنظام العالى الجديد، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثامن والعشرون، سبتمبر ١٩٩٣.

٦٢- محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، الطليعة، العدد الخامس، السنة العاشرة، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤.

٦٣- محمد رضا عبد الحليم، التحول إلى القطاع الخاص كمدخل لاصلاح المسار الاقتصادى، مجلة المال والتجارة، العدد ٤٩، يناير ١٩٩٠.

٦٤- محمد سلامة آدم وآخرون، استطلاع الرأى العام، ظاهرة الدروس الخصوصية، جهاز قياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية التربوية، المجلد ١١٧، العدد (١)، يناير ١٩٨٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٠.

٦٥- محمد سمير حسانين، مجانية التعليم (دراسة تحليلية وميدانية)، المجلة التربوية، جامعة المنصورة، العدد الثانى عشر، يونيو ١٩٨٩.

٦٦- محمد سيف الدين فهمى، تأملات فى سياسة التعليم فى مصر، مجلة الدراسات التربوية، المجلد الثامن، الجزء ٤٧، ١٩٩٢.

٦٧- محمد صديق عفيفى، الخصخصة لماذا وكيف، الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٠، القاهرة، مؤسسة الأهرام، فبراير ١٩٩٣.

٦٨- محمد صديق محمد حسن، خصخصة التعليم.. الدوافع.. الآثار، مجلة التربية القطرية، تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العددد ١٢٨، السنة (٢٦)، ١٩٩٧.

٦٩- محمد عبد الشفيع، الراسمالية الطفيلية فى مصر هل هى مفهوم علمى؟، القاهرة، الطليعة، أكتوبر ١٩٨٤.

٧٠- محمد نور فرحات، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٧٠، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٢.

٧١- محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، الطليعة، القاهرة، مايو ١٩٨٤.

٧٢- نيكولاس بورنيت وهارى انتونى، التعليم والاقتصاد العالمى المتغير حتمية الإصلاح،مستقبليات،العدد (١٠٢)،المجلد(٢٧) ١٩٩٧.

٧٣- نادية جمال الدين، تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه، مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع، يناير ١٩٨٨.

٧٤- نخلة وهبة، مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية معناه ومعايير اكتشافه، مجلة الانماء للعلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد الرابع والعشرون، ١٩٨٣.

٧٥- وليم عبيد، ديمقراطية التعليم، مجلة الدراسات التربوية، المجلد الخامس، ١٩٨٩.

٧٦- يوسف عبد المعطى، أراء المعلمين حول بعض قضايا التعليم المصرى ومشكلاته، مجلة كلية التربية باسيوط، العدد التاسع، المجلد الأول، يناير ١٩٩٣.

احصاءات وقرارات وزارية:

١- البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم، ١٩٨٨.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، موقف الانفتاح فى ج.م.ع حتى ١٩٨٢/١٠/٣١، القاهرة، مايو ١٩٨١.

٣- المجالس القومية المتخصصة، دراسة إحصائية، إسهام التعليم الخاص بمصروفات فى الخدمة التعليمية فى السنوات العشر الأخيرة (٨١-١٩٩١).

٤- ــــــــــ ، نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم فى مصر، تصور عن المجلس القومى للتعليم، الدورة العشرون، ١٩٩٢، ١٩٩٣.

٥- ــــــــــ، تقرير تحرير الانفاق فى التعليم الجامعى، المجالس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، اعمال الدورة الثانية عشر، ١٩٩٢/٩١.

٦- ــــــــــ، حول سياسة تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية، الدورة السادسة عشر، سبتمبر ١٩٨٩، يونيو ١٩٩٠.

٧- المجالس القومية للانتاج، أعمال الدورة السادسة عشر، سبتمبر، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، سنة ١٩٨٩.

٨- التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٨٦.

٩- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.

١٠- مصطفى كمال حلمى، مجانية التعليم وابعادها، مكتب الوزير، وزارة التربية والتعليم، يوليو ١٩٨٣.

١١- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، إحصاءات التعليم قبل الجامعى من عام ٩١/٩٢، ٩٧/٩٨ (مدارس تلاميذ- هيئات تدريس).

١٢- ــــــــــ، تطوير وتجديث التعليم فى مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، يوليو ١٩٨٠.

١٣- وزارة التربية والتعليم، دراسات فى تطوير التعليم، القاهرة، مطابع الكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٨٦.

١٤- ــــــــــ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى، قرار رقم ٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢ فى شأن التعليم الخاص مادة (١).

١٥- ــــــــــ، ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر، ١٩٧٩م.

المراجع الأجنبية :

1- Allper, Michallw, Cultural and Economic Reproduction in Education, London, Routledge and Kega Paul, 1982.

2- Aly- Elsazed Elshikhaby: Socio- Economies Status and Student's Placement in Puplie Secondary School Egypt, Ph. D. Unpublished, Uni of Pittsburg, 1983.

3- Balan, J, Private Universities Within the Argentine Higher Education System, Trends and Prospects, Higher Education Poliey, Vol. 3, No. 2, Juin, 1990.

4- Besley Miehel and Littlechild Stephen: Privatization: Prineiples Broblems and Priorities Regulation, The UK Experience Edited by John Colin Mayer and David Thompson, Oxford, Clavend on press, 1984.

5- Bloom Benjamin. S, Stability and Change in Human Characheristics (New York: Wiley, 1969).

6- Bourdiew, and Bassuron, J.C., Teproduction in Education Cociety and Culture (London: Sage Publication, 1977).

7- Brown, Frank, Privatization and Urban Education: Mor Political and Less Education, Education and Urban-Society, Vol. 29, No. 2, Feb. 1997.

8- *Brown, Frank, privatization of Publie Education: Theories and Concepts, Education and Urban- Soeiety, Vol. 27, No.2, Feb. 1995.*

9- *Bruton, "Egypt's Development in seventies" in Econmie Development and Cultural Change, Vol. 31, No. 4, The University of Chiego, 1983.*

10- *Bush, G. America 2000 and Education Strategy Making all That School, U.S.H, 1991.*

11- *Center for Political Reseach and Studies, Privatization in Egypt, Debate in the Peaple's Assembly, Egypt, 1996.*

12- *Charles Tyler, "Policy Enviroment and Privatization in Mathew T. Hensley G. Thomas H. White, (eds), Privatization for Development, Washington: International Management Center, 1987.*

13- *Cook Paul and Patric Kirk (Editors), Privatization in Less Developed Countries, Wheatsheaf, Susscx, 1988.*

14- *El Shkhaby Aly: Reality of Equal Educational Opportunity in American Cociety, (Aposition Paper), Journal of International and Comparative Education, Vol. 11, No. 5, 1987.*

15- *Evatts The Sociology of Educational Ideas, London, Routl Kgan, 1974.*

16- *Ezra N. Suleiman and John Waterlury, The Political Economy & Public Sectro Reform and Privatization, San Francisco, Westview Press, 1990.*

17- *George, Psacharopoulos: Public Versus Privatc Schools in Developing Countries Evidence From Colmbia and Tanzania, International Journal of Educational of Development, Vol. 7, No.1, 1981.*

Gouda Abdel Khalek, The Open door Dconomic Poliey in Egypt. Its Contribution to Investment and Its Equity Implication. Edited by Kerr M.H. and El Sayed Yossim Rich and Poor States in the Middle east Egypt ant the New Arabakdir, The American University in cairo, Press, 1982.

18- *Hawley, Wllis-D, The False Premises and False Promises of the Movement to Privatize Publie Education, Teacher- Colleg- Record, Vol. 96, No. 4, 1995.*

19- *Henry Lewi, Educational Apportunity and Social Unequality in Westren Europ, Social Problems, Dec. 1976.*

20- *lewis-Peter Stephen, Private Education and the Subcultures of Dissent: Al Terantive Free Schools (1965-1975) and Christian Fundament Allst Schools, Volume 52-09A of Dissfration Abstracts International, 1991.*

21- *James Lery P. "Performance Evaluation for Publie Enter Prise, Warld Bank, Bissussion Parirs, No. 122, The World Bank, Washington, D.C. U.S.A., 1991.*

22- *Jeniks, C. Etal Inquality and Assessment of the Effect of Family and Shooling in Ameriea, new York: Basic Book, 1972.*

23- *John Klining, Philosophical Issues in Education, London, Room Heln Lid, 1982.*

24- *Kandel, The New Era in Education, Acomparative Study, London: Paerganon Press, 1995.*

25- *Kevin J. Dougherty and Floyd M. Hammack, Education and Socity Areader, San Digo: Hercourt Brace Jounovich Publishers, 1990.*

26- *Mari Eliou, Educational Inequality in Africa, An Analysis Prospects, Aquarterly Review of Education, Vol. 6, No. 40, 1976.*

27- *Mcoopeir "The Egyption Political Economy Pre: 1967" in Tasad et, al (eds), The Sociology of Developing Societies: The Middle East, Hong Kong, 1983.*

28- *Mosteller and Maynhen, D. P. an Equality of Educational Opportunity (New York, Pand on house, 1972).*

29- *National School Boords Association, Private Options for Public Schools Ways Public Sehoob is are Exploring Privatization, Alexandria, 1995.*

30- *Offiee of Educational Research and Improvement, The Privatization of Choice Policy Update Number 3, Washington, 1993.*

31- *Page, G. T. Als International Dictionary of Education, London: Kogan Page, 1977.*

32- *Patrions, H. A., The Privatization of Higher Education in Colombia, Effects An Quality and Equlity, Higher Education, Vol. 20, No. 2, September, 1990.*

33- *Scioppa, Padoa, Experience of Six Countries in the Field of Privatization, Bis: Review, December, 1991.*

34- *Stephen P. Heynemsn and William Taxley The Distribution of Primary School Ouality Within High and Low in Come Countries, Comporative Education Review, Vol. 27, No. 1, Febrary, 1985.*

35- *Tetreault, Donald R, School Privatization: is there a Future?, School Business Affairs, Vol. 62, No. 5, May 1996.*

36- *The Barelays Group, Privatization World wide, London, 1991.*

37- *The World Bank, Privatization of Natural Monopoly Public Enterprises Febuary, 1992.*

38- *Thomas Klark and Chirst Ospitelis, The Political of Economy of Privatization, new York, Routledge, 1993.*

39- *Torsten, Husten: Second Thoughts on Equality in Education in UNESCO: Planning Education for Reducing Unequality, An International Institute for Educational Planning "Seminar" Paris, 1981.*